الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

جهود لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل الثوري الجزائري 1956-1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبتين:

- خديجة سلايمية
- شيماء حملاوي

إشراف الأستاذ:

- فركوس ياسر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د/ شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
أ. ياسر فركوس	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
أ. حواس غربي	أستاذ مساعد -أ-	مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2017 – 2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

التشكــرات

بسم الله الرّحمن الرّحيم

بداية نتقدم بالشكر والحمد والثناء إلى المولى عزّ وجل

قبل كل شيء وله كلّ الحمد بعد كلّ شيء

على جزيل النعمة وكريم فضله وواسع رحمته.

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك

على إتمام هذا العمل وإخراجه في ثوبه البهي.

وفاءً للمجهودات وعرفانا بالجميل وتقديرا للمساعدات

نتقدّم بالشكر والامتنان إلى كلّ من مدّ يد العون وساندنا

في هذا البحث خصوصا أستاذنا المشرف

"فركوس ياسر" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته لنا طوال مشوار البحث

ولك منا فائق التقدير والاحترام.

وتشكرنا موصول أيضا إلى كلّ من أمدنا بقطرة من علمه

في جميع مراحل مسارنا الدراسي.

شكر خاص لمحل فضاء الإعلام الآلي "بوجناح أحمد"

لمجهوداته الجبارة في مساعدتنا على إخراج عملنا هذا.

إن عظمة ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 تعود إلى عظمة رجالها المجاهدين الذين صمدوا على تحرير الوطن من حكم الاستعمار الفرنسي، الذي بقي متشبثا بأطروحة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا التي دافعت عن هذا المعتقد بكل قواها العسكرية والسياسية.

ومن منطلق عظمة هذه الثورة، فإن الخوض في غمار البحث أو تقصي الحقيقة التاريخية حولها لمعرفة كيفية تحقيقها النصر على أعظم وأبطش قوة من قوى العالم آنذاك يستوجب الحديث عن التنظيم الذي حظيت به هذه الثورة الجليلة، والذي سطر مسارها ونظم كيانها الثوري الداخلي والخارجي لتستمر ولا تنطفئ شرارتها ضد مستعمر غاشم استعمر أرضا طاهرة ونكل بأهلها.

فقد كان لثورة المليون ونصف المليون شهيد تنظيم محكم ارتسمت معالمه بوضوح منذ عقد مؤتمر الصومام، ذلك المؤتمر الذي ثمن المسار الثوري بمؤسسات ثورية عملت على تنظيم صفوف المجاهدين، خاصة بعد بلوغ الثورة إحدى أهدافها ألا وهو الصدى العالمي. إن من بين هذه المؤسسات الثورية المنبثقة عن المؤتمر السابق الذكر والتي لها بصمة في العمل الثوري نجد لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه الهيئة الثورية التي حملت عناوين مهامها من الاسم المعطى لها، فقد ارتكزت مهامها في التنسيق بين الولايات الثورية وقادتها والحرص على تنفيذ مقررات مؤتمر الصومام، ناهيك عن متابعة العمل الخارجي الدبلوماسي.

وللتفصيل أكثر في حيثيات الموضوع والإلمام به جعلنا من الهيئة السابقة الذكر –لجنة التنسيق والتنفيذ– موضوع بحثنا.

أهمية الموضوع:

إن الخوض في حيثيات الدراسة حول لجنة التنسيق والتنفيذ يبرز أهمية هذه الدراسة التاريخية والتي تتجلى من خلال التعريف بأبرز محطات المسار الثوري الذي خاضه الثوار، والتأكيد على أن الإعداد للثورة كان يجري على قدم وساق، كما أن استمرارية العمل الثوري استوجبت إحداث هيئات تسهر على تنسيق الكفاح الثوري سواء داخليا أو خارجيا، وهذا ما

قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ حيث قامت بتفعيل النشاط الثوري وتنظيم الكفاح من أجل تجاوز مختلف العراقيل.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لدراسة هذا الموضوع والتي تتلخص فيما يلي:

- الرغبة الشديدة في دراسة وفهم تاريخ الجزائر خلال مرحلة الثورة التحريرية.
- التطرق مليا لمجهودات لجنة التنسيق والتنفيذ وكيفية سيرها وتأثيرها على الثورة.
- التعمق في حيثيات التعرف على هذا الجهاز أو الهيئة الثورية ومهامها خلال المسار الثوري.
- الإلمام بالتطورات التي شهدها المسار الثوري.
- الإطلاع على مدى نجاح العمل الثوري الداخلي والخارجي أو الدبلوماسي تحت تأطير لجنة التنسيق والتنفيذ.

الإشكالية:

لقد كان للهيئات القيادية أو المؤسسات الثورية المنبثقة عن مؤتمر الصومام الدور البارز في تدعيم العمل الثوري والسهر على نجاحه وتنظيمه التنظيم المحكم، وفق مهام توكل لكل عضو من أعضائها وكذلك هو الحال بالنسبة لهيئة لجنة التنسيق والتنفيذ، التي اتخذنا منها موضوعا لبحثنا طارحين حولها الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة ذات صلاحيات سياسية، دبلوماسية وعسكرية في الدفع بوتيرة العمل الثوري نحو تحقيق الاستقلال، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1958؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كان وقع عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر؟
- ما التطورات التي عرفها المسار الثوري في عامه الثاني؟
- ما الغرض من إنشاء هذا الجهاز الثوري؟
- ما المهام التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ خلال مسارها الثوري؟

- فيما تمثلت العراقيل التي صادفت هذه الهيئة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات التي طرحناها اعتمدنا على المنهاج التالية: المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال استعراض الوقائع والأحداث ووصفها وصفا كرونولوجيا لفهم التطورات الحاصلة للثورة، والأحداث المؤثرة على هذا الجهاز التنفيذي.

المنهج التحليلي من أجل تحليل الوقائع ومناقشتها لمعرفة الدور الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ على مختلف الأصعدة.

حدود الدراسة ومضمونها:

يقع الموضوع المدروس في هذه المذكرة –جهود لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل الثوري– في فترة ما بين 1956 و 1958، فسنة 1956 هي سنة ميلاد لجنة التنسيق والتنفيذ وذلك بعد انعقاد مؤتمر الصومام، أما سنة 1958 فهي السنة التي انتهت فيها أشغالها وذلك بتشكيل الحكومة المؤقتة.

وللإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم خطة البحث إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول، فالفصل التمهيدي جاء بعنوان الثورة الجزائرية في عامها الأول 1954–1955 تناولنا في عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 وردود الفعل الأولية عليها، ثم تحدثنا عن هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، أما الفصل الأول كان عنوانه مؤتمر الصومام بين استمرارية الثورة ورفع تحديات الكفاح، تطرقنا فيه إلى انعقاد المؤتمر وظروف انعقاده، ونتائج أعمال المؤتمر وردود الفعل على قراراته. في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان لجنة التنسيق والتنفيذ والعمل الدبلوماسي، بعدها تطرقنا إلى المهام المنجزة داخليا من طرف اللجنة. أما في الفصل الثالث والأخير تطرقنا إلى العوائق التي صادفت اللجنة ومنها أزمة التسليح، القرصنة الجوية 1956، اغتيال عبان رمضان 1957 وخلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة 1958.

المصادر والمراجع المعتمدة:

أما عن المصادر فنجد من بينها جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين، كذلك كتاب ليل الاستعمار لفرحات عباس وحياة كفاح لأحمد توفيق المدني، وكتاب فتحي الديب جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، كما اعتمدنا على مذكرات شخصية لأفراد كانوا أعضاء في اللجنة كمذكرات سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ومذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري. أما المرجع فقد اعتمدنا على كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية لمحمد العربي الزبيري وكتاب النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعمر بوضربة، وكتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية لزغيدي محمد لحسن.

صعوبات البحث:

وكأي بحث لم يخلو من العراقيل، فقد واجهتنا عدة عراقيل:

- كون موضوع الدراسة جاء في فترة زمنية قصيرة أو وجيزة، فقد كانت ما بين 1956 إلى 1958.
- عدم توسع الكتابات التاريخية حول هذه الهيئة.
- تسارع وتيرة الأحداث مقارنة مع الفترة الزمنية المحددة مما جعل الإلمام بحيثياتها صعب.

وبالرغم من هذه الصعوبات وغيرها استطعنا بعون الله وحمده تجاوزها ومحاولة إخراج هذا العمل في أحسن صورة.

المبحث 01: عمليات الفاتح نوفمبر.

كان الإعداد للثورة يجري في سرية ويجري على قدم وساق، أما عن كلمة السر فقد اتفق عليها أولا وهي اسمان للفاتحين الأوائل خالد ويعقوب، كما تم تقسيم الأفواج وتعيين القادة وتوزيع الأسلحة، حيث قام مصطفى بن بالعيد بتوزيع كميات من الأسلحة على بعض المناطق(1)، فتحصلت منطقة الشمال القسنطيني على ثلاثين قطعة تسلمها كل من يوسف زيغود ولخضر بن طوبال يوم 26 أكتوبر 1954(2)، واستفادت منطقة القبائل بكمية سلاح من الأوراس تضم ثمانون بندقية استلمها عمر أوعمران، فحين اشترى قادة المنطقة الثالثة بعض الأسلحة من العاصمة تضم أربع رشاشات وحوالي ستمائة عبوة، ووزعت الأسلحة في كل جهات الأوراس(3).

أما عن المنطقة الغربية ففضلت انتظار الأسلحة التي تعاقدت على شرائها من الريف المغربي، واستغنت بذلك عن حصتها للمنطقة الثالثة.

أما اختيار توقيت منتصف الليل والفاتح من نوفمبر فقد حددت بطريقة مدروسة، وتخطيط جد محكم وفقا لجملة اعتبارات أهمها:(4)

أولها: أنه يصادف عيد القديسين، وبالتالي أغلب قوات الاحتلال سيكون في عطلة دينية يملؤها اللهو والمرح، وهذا يسهل العملية.

ثانيها: تكون العمليات عند منتصف الليل ذلك لأن الجنود الفرنسيين أو رؤساؤهم سيكونون في حالة نوم عميق، وبذلك تقل الحراسة في الليل.

ثالثها: أن الفاتح من نوفمبر يناسب يوم الاثنين، وهو يوم مبارك ولد فيه الرسول محمد ﷺ، وفيه كان يعقد السرايا ويعلن الغزوات والانتصارات.(5)

---

(1): محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص30.

(2): بية بخوش، شيماء سليماني: المحتشدات الفرنسية خلال الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص14.

(3): البخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص101.

(4): محمد الصالح صديق: الجزائر بلد التحديات والصمود، د ط، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص110.

(5): إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، د ت، ص77.

رابعا: يكون فصل الخريف قد آن بالرحيل وفصل الشتاء على الأبواب، بمعنى تخزين الغلات قد تم وبذلك يكزن التموين بالغذاء قد أمن لفصل الشتاء والربيع.

خامسها: العامل المناخي (الشتاء) حيث يصعب على قوات العدو التنقل لأن الطريق غير معبدة، وبهذا تكون قد بقيت إلا منطقة الصحراء التي استخدمت كوسيلة للتموين بالسلاح وقاعدة احتياطية.[1]

أما عن المنطقة الأولى وهي الأوراس فقد شملت الهجومات كل من بسكرة، خنشلة، سوق أهراس، باتنة وعين مليلة وجهات أخرى، حيث هاجمت مجموعة من المجاهدين بقيادة عباس لغرور مركز الشرطة في خنشلة واحتلته[2]، وتمكنت من تجريد أعوانه من السلاح وأطلقت النار على بيت المتصرف ولكنها لم تفلح في الدخول إلى الثكنة حيث كان ذلك هدفها الرئيسي، وأسفرت العملية إلى مقتل القائم مقام «دارنو» قائد حامية المدينة، وجرح أحد الصبايحية جرحا بليغا أودى بحياته فيما بعد، وتحطيم مولد الكهرباء بالمدينة[3].

أما في باتنة فقد انطلقت العملية متأخرة عن موعدها الرسمي بعد بدأ الإنذار، ولهذا السبب لم تمكن المجموعات التي يقودها بوشمال وعبيدي الحاج لخضر، وإبراهيم بوستة من بلوغ أهدافهم[4]، ألا وهي ثكنة الصبايحية ومخزن البارود وثكنة الحراس المتجولون، وأثناء انسحابهم أطلق أفراد المجموعة النار فقتلوا شخصين هما: بيار أوديا والضابط أوجين كوهي، وتوالت العمليات العسكرية في مناطق باتنة المختلفة[5].

---

(1): عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956، مطبعة بابل، الجزائر، 2015، ص281.

(2): أحمد عبيد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص140.

(3): الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص35.

(4): سعيدي مزيان: قضايا ودراسات تاريخية، النجاح للطبع، الجزائر، 2013، ص175.

(5): عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تقديم محمد العربي ولد خليفة، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص35.

المنطقة الثانية الشمال القسنطيني (السمندو): فقد سجل إطلاق نار على مركز الجندرمة (الدرك) دون نية اقتحامه[1]، أما في الخروب فكان إطلاق النار على حارس مستودع الوقود في سان شارل المعروفة برمضان جمال حاليا، كما قام المجاهدون بتجريد حرس البلدة من سلاحهم، أما في الحروش فقد قام الثوار بتجريد أحد الحراس من سلاحه[2].

المنطقة الثالثة أو القبائل ففيها خرب المجاهدون وسائل الاتصال في كامل المنطقة وأضرمت النيران في مخازن التبغ والمتفجرات، كما هاجموا ثكنات الجندرمة في كل من عزازقة وتقزيرت وذراع الميزان[3]، وتميزت الهجومات ببرج منايل بالسرعة في التنفيذ فأسفرت العملية عن مقتل اثنين من حراس الغابات واحد في تيزي رنيف والآخر في تيزي نتلاثا، وفي إيغيل إيمولة تمركز كريم بلقاسم رفقة علي زعموم وألحقوا خسائر فادحة بالعدو في المنطقة[4].

بالجزائر العاصمة أو المنطقة الرابعة، قامت ثلاث مجموعات تحت إشراف زبير عجاج وبقيادة كل من محمد مرزوقي وعبد الرحمن كاصي وعثمان بالوزداد بوضع قنابل في إذاعة الجزائر ومعمل الغاز وفي مخازن موري للبترول[5]، أما في البرج فقد قام الثوار بالهجوم على ثكنة عسكرية بقيادة رابح بيطاط إلا أن المجموعة خسرت ثلاثة من عناصرها، وفي بوفاريك قامت أفواج جيش التحرير بنسف الجسور الثلاثة الرابطة بين مدينة الجزائر والبليدة، مما أدى إلى جعل الجيش الفرنسي يأخذ وضعية الاستنفار القصوى، فلم تتمكن مجموعة

(1): قاصري محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013، ص60.

(2): محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي: نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012، ص150.

(3): شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص69.

(4): حمدي حافظ ومحمد الشرقاوي: الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، د ت، ص20.

(5): بسام العسيلي: جهاد شعب الجزائر الله أكبر... وانطلقت ثورة الجزائر، ط2، دار النفائس، بيروت، 1987، ص149.

عمر أوعمران وبوجمعة سويداني من تحقيق أهدافها ومع ذلك نجحوا في الاستحواذ على الأسلحة الموجودة في مركز الحراسة (6 بنادق و4 رشاشات)(1).

في المنطقة الخامسة (وهران): قادة العمليات العربي بن مهيدي ونائبه الأول رمضان بن عبد المالك حيث هاجمت مجموعاته في الظهر بين ويليس وبوسكي (Williss et Boski) قرب وهران(2) وهاجمت ناحية كاسيني، وثم قتل أوربي لورون فرنسوا (Loron François) حينما كان يتأهب لتشغيل منارات الإنذار، وفي سيدي بلعباس هاجم أحمد زهانا مقر إدارة الغابات وقتل الحارس.

وفي رسيلادو باءت محاولة إخراج القطار الرابط بين عين تيموشنت ووهران عن سكته بقيادة وداح بن عودة بالفشل(3).

من خلال عرض هذه الأحداث في السياق التاريخي لأحداث نوفمبر 1954 يمكن التأكيد بأن البداية كانت متواضعة في مناطق معينة، وفي أماكن أخرى قد وصلت إلى مستوى رفيع من القوة وهذا رغم قلة الإمكانيات، إلا أن صدى العمليات ونتائجها كان وخيما وكبيرا على نفوس المعمرين وذلك من خلال زرع جو الرعب واللا أمن في كل ربوع القطر الجزائري(4).

ولأن أهم هدف من وراء هذه الهجومات هو الاستيلاء على الأسلحة فإن الأمر قد تحقق نسبيا والتي ستصبح فيما بعد الشغل الشاغل لقادة جبهة التحرير الوطني(5)، بالإضافة إلى ضعف التنسيق وفشل بعض العمليات العسكرية بسبب عدم الالتزام بالموعد المحدد في

---

(1): بسام العسيلي: المرجع السابق، ص150.

(2): بسام العسيلي: المجاهدون الجزائريون، دار النفائس، بيروت، 1984، ص79.

(3): أحمد طالب إبراهيم: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص40.

(4): سيفو فتيحة: دور الريف في الغرب الجزائري في الثورة الجزائرية 1954-1958، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2010-2011، ص60.

(5): منال شرقي: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص92.

بعض المواقع، ورغم كل هذا إلا أن الرعب قد سكن السلطات الاستعمارية ناهيك عن المستوطنين الذي أحسوا بالخطر، حتى أن سلطاتهم أصبحت عاجزة عن السيطرة عليهم[1].

المبحث 02: ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر.

لقد كانت ردود الفعل الأولى من إدارة وجيش الاحتلال تحمل خصائص الحرب الشاملة بكل وضوح وذلك من خلال التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي لمئات القرى واللجوء إلى الأسلحة المحظورة[2]، حيث حاولت الإدارة الفرنسية منذ البداية القضاء على الثورة بمختلف الطرق فقد شنت حربا نفسية حيث كان الهدوء التام في الجزائر باستثناء الأوراس[3]. فبمجرد اندلاع ثورة نوفمبر استولى الهلع والفزع على أوروبي الجزائر ما دفع بهم إلى طلب الحماية من الجيش،أما الطبقة السياسية الأوروبية في الجزائر فقد وقفوا موقفا عدائيا إلى الحاكم العام واعتبروا محركيها عبارة عن عصابات إرهابية، أما عن الخونة من الجنس الجزائري أمثال القياد فقد ساندوا أصحاب الحكومات الفرنسية عن طريق برقيات الولاء[4].

أم الشعب الفرنسي فلم يولي اهتمامه لثورة نوفمبر لأنها كانت بعيدة عنه، أما على الصعيد العالمي فقد بذلت الحكومات الغربية مجهودات كبيرة للوقوف إلى جانب فرنسا خاصة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق تمويلها بأسلحة الحلف الأطلسي، وهددت فرنسا كالدول الأجنبية لكل من تسول له نفسه للتدخل في شؤون الجزائر باعتبارها فرنسية[5].

شهد القرن العشرون تطورا سريعا في الإعلام والدعاية، فعندما انطلقت شرارة نوفمبر سخرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في حربها كل قواها الإعلامية من أجل زعزعة الثورة والقضاء عليها ولأن الصحافة المكتوبة الفرنسية كانت أهم وسيلة إعلام آنذاك[6]، فقد كانت

(1): صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م–1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002–2003، ص256.

(2): محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013، ص139.

(3): محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942–1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص38.

(4): مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر وبعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص91.

(5): عمار عمورة: موجز تاريخ الجزائر، ط1،دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص200.

(6): Pierre vittori glan: les choix des larmes Algérie(1954-1962) ; édition du félin et Arte éditions ; Paris, 2002, p46.

تتابع أحداث الجزائر والدفاع الدائم عما تعتقد بحقوق الفرنسيين عموما والمعمرين خصوصا ومن أهمها "**برقية قسنطينة** **La depeche de Constantine**" والتي دافعت عن فكرة الجزائر فرنسية، فقد خصصت أهم صفحاتها الأولى والثانية[1] وأحيانا الصفحة الأخيرة لمتابعة مجريات الأحداث، فالمعلومات التي أوردتها كانت متناقضة ومتضاربة فيما يخص اندلاع الثورة، كما قدمت المجاهدين بصفات وتسميات مستهجنة كالخارجين عن القانون، المتمردين واللصوص...الخ. كما سجلت اختطاف الكثير من المسلمين الجزائريين وقطعت آذانهم وألسنتهم بالمقص والغرض من ذلك كله هو تقديم صورة مفزعة للمجاهدين، في حين تقدم الجريدة صورة مغايرة للجندي الفرنسي، الذي يدافع عن الإنسانية ويحمل رسالة فرنسا الحضارية وهذا لرفع معنويات القوات الفرنسية المنهارة[2].

كذلك نجد الصحافة الفرنسية في صحيفة الديبيش كوتيديان الصادرة في الجزائر قد كتبت في اليوم الثاني من نوفمبر أيضا ما يلي: "إن الذي يلفت النظر أكثر من كل شيء ما حدث من الخسارات المادية الباهظة في كل مكان هي فجائية هذه الأحداث"، كما قالت "إن جزائرنا التي كانت مثال الرصانة والهدوء بين قطرين مضطربين قد لحقها بدورها ذلك الاضطراب"[3]. أما عن الجرائد اليسارية فنجد جريدة ألجي ريبوبلكان قد كتبت "اعتداءات attentats خلال الجزائر أمس" مع العلم أن كلمة اعتداء في القواميس الفرنسية تعني "تصرفات إجرامية"[4].

ونفس الشيء بالنسبة لجرنال دالجي فقد كتبت على الصفحة الأولى مقالا جاء فيه "السكان الأوربيون يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين"ن كما نجد رئيس الحكومة الفرنسي منديس فرنس قد رد على خونة الجزائر قائلا: "لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها وليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا"، وأضاف قائلا: "إن

(1): الأزهر جديدة: سلسلة الملتقيات، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص269.

(2): الأزهر جديدة: المرجع نفسه، ص269.

(3): جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائري، الجزائر، 1994، ص241.

(4): محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1984، ص87.

الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد، وأمة واحدة وبرلمان واحد"[1].

أما عن ردود فعل الأجهزة الإعلامية الأوروبية وغير الفرنسية كالسويسرية والإنكليزية والألمانية والأمريكية فتتسم غالبا بطابع التحفظ أو التعاطف مع فرنسا بطابع التحفظ أو التعاطف مع فرنسا، فالصحافة الألمانية الغربية تميزت بتحيز مطلق وتبعية عمياء نتيجة الضغط الشديد الذي كانت تجريه السفارة الفرنسية على الحكومة طبعا كما كانت السفارة الفرنسية تتدخل أيضا لدى الصحافة مباشرة"[2].

أما عن موقف جمعية العلماء المسلمين فكان أكثر المواقف غموضا وإثارة ففي جريدة البصائر باعتبارها لسان حال الجمعية، وفي عددها الصادر في الخامس نوفمبر 1954 وصفت عمليات أول نوفمبر بالحوادث المزعجة رغم أنها اعترفت في نفس العدد بعدم توفر المعلومات الكافية لها حول أسباب وتفاصيل تلك الحوادث[3] ".

فمن خلال كل ذلك بقيت فرنسا متمسكة بالجزائر ون أجل القضاء على الثورة شرعت في التخلي عن مستعمراتها في آسيا وإفريقيا وحاولت عزل الثورة وفصل أقطار المغرب العربي عنها عن طريق إنشاء الحواجز المكهربة على الحدود الشرقية والمغربية[4]. فقد أصدرت الولاية العامة بالجزائر بلاغا جاء فيه "حدث أثناء الليل بمنطقة الأوراس ثلاثين عملية قامت بها فرق إرهابية وأيضا عمد المستعمر إلى القتل الجماعي بإتباع أسلوب حرب الإبادة"[5].

كما أعلنت حالة طوارئ ابتداء من 3 أبريل 1955 وهي بالجزائر أشد قساوة من حالة الاستثناء بفرنسا، وقد قدم ذلك القانون إلى البرلمان الفرنسي وهذا يدل على الانتشار الواسع

---

(1): مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص102.

(2): عمار بن تومي: الجريمة والفظاعة، الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية، ترجمة عبد السلام عزيزي، بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص709.

(3): سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956، تقديم أبو قاسم سعد الله ومحمد الصالح صديق، غرناطة للنشر، الجزائر، 2013، ص178.

(4): عمار بن تومي، المرجع السابق، ص709.

(5): سعد زغلول فؤاد: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص157.

للثورة في كافة التراب الوطني فمن خلاله أرادت الحكومة أن تنقل مهام الشرطة إلى الجيش من خلال السماح للأخير بممارسة الدفاع داخل التراب الوطني، وبالتالي حالة طوارئ عبارة عن إجراء جديد تجنبا لفرض حالة حصار والتي تؤدي إلى إلغاء كل المؤسسات المدنية ومنع تقييد الحريات العامة.[(1)]

وقد طبق هذا القانون في البداية ببلاد القبائل والأوراس وشرقي مقاطعة قسنطينة، وبسبب اشتداد الثورة امتدت حالة الطوارئ إلى جهات بسكرة والوادي وخلال شهر ماي عمت حالة الطوارئ الجزائر كلها.[(2)]

كما استدعت السلطات الفرنسية الجيش الاحتياطي منذ مطلع 1955 وأدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات النظامية الذي ارتفع من 80 ألف جندي في الفاتح نوفمبر إلى 160 ألفا في يوليو.[(3)]

أما بالنسبة لموقف الشعب الجزائري من ثورته يقول السيد ابن طوبال "...عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر فالشعب لم يسبب لنا مشاكل وقبلنا، فلقد وجدنا كل الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين بها"[(4)]. وعن إيمانهم بها يقول: "كانوا يتساءلون ويقولون لماذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا، أموالنا بشرط واحد وهو ألا تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال"[(5)].

(1): أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص136.

(2): جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية عبر ولاية قالمة: هجومات 20 أوت 1955 عبر ولاية قالمة، قالمة، 1996، ص13.

(3): يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2004، ص100.

(4): أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص85.

(5): بشير بلاح: كرونولوجيا الجزائر 1830-2000، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص202.

أما بالنسبة لردود فعل العالم العربي والإسلامي كان أكثر حذرا وتحفظا بسبب ضغط الدبلوماسية الفرنسية وفضلا عن ذلك يقول المرحوم طه حسين "لن تتوقف مصر أبدا عن تأييد التونسيين والمغاربة بل وأكثر من هذا فمصر ستناصر أيضا الجزائريين في مطمحهم إلى الاستقلال[1] وإن كانت فرنسا تدعي أن الجزائر جزء من أرضها"، والدور الذي لعبته 'صوت العرب' آنذاك وجمال عبد الناصر. أما في سوريا فقد أوصت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان بإرسال برقيات إحداهما إلى باريس احتجاجا على الاضطهاد الذي شنته فرنسا في الجزائر والأخرى إلى الوطنيين الجزائريين، كما تكلفت المملكة العربية السعودية بعرض قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة[2].

أما عن الحزب الشيوعي الجزائري فقد كان موقفه سلبيا حيث كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك علنا والانضمام تحت لواء الجهاد، لأنه مكون من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني من أجل الاستقلال، كما كانت قيادة هذا الحزب ترى في انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني خروج عن صفة التنظيم السياسي والاتجاه غلى الثورة المسلحة، ناهيك عن أن هذا الحزب كان مقيدا بالتبعية للحزب الشيوعي الفرنسي. ومنه فإن موقف الحزب الشيوعي كان مسارا للدعاية الاستعمارية فقد وصفت الثورة التحريرية بالإرهاب[3].

بالنسبة لمواقف البلدان التي وصلها الثورة فنجد أن المغرب الأقصى قد أيّد ملكا وشعبا الثورة ورأت من الواجب نصرتها والوقوف مع الشعب الجزائري في محنته ودعمه ماديا ومعنويا، وقد تجلى ذلك في مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة عام 1955 السيد أحمد بلفريج بوضع حد وبسرعة للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري.[4]

---

(1): عمار عمورة، نبيل داود: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر عامة، مراجعة عبد العزيز بوشفيرات، ج1، د ط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، د م، د ت، ص362.

(2): زوليخة مولود علوش إسماعيلي: تاريخ الجزائر منذ فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، 2013، ص447.

(3): محمد عباس: المرجع السابق، ص140.

(4): منال شرقي: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص87.

أما عن سوريا فمنذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 ظهر اهتمامها بالتأييد للثوار لذا راحوا يسهمون بقصائدهم لنصرة قضية الشعب الجزائري، حيث استطاعوا تعبئة الرأي العربي والسوري بروح الكره للاستعمار الفرنسي، وعدالة القضية الجزائرية باعتبار سوريا عضو في جامعة الدول العربية.[1]

وكذلك هو الحال بالنسبة لأندونيسيا التي برز تأييدها بوضوح خلال مؤتمر باندونغ المنعقد في جاكرتا في 1955 وبذلك أصبحت الحكومة الأندونيسية من أهم الدول الأفروآسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية، ومن أبرز هذه الدول الداعمة للثورة نجد مصر التي قدمت الدعم الدبلوماسي والمادي لها منذ الانطلاقة حيث كانت القاهرة أول بلد أذاعت بيان أول نوفمبر من إذاعة صوت العرب.[2]

أما عن موقف تركيا فمنذ اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 وعرضها لأول مرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955 لم يتغير موقفها الرسمي الذي بقي مواليا سياسيا للغرب، وحتى لا تثير ثائرة فرنسا بقيت على نفس الموقف إلى غاية عام 1958[3].

فحين كان موقف العالم الغربي والشرقي متمثلا في:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان وقفتا إلى جانب فرنسا وأيدتها في سياستها تجاه الجزائر، وخير دليل على ذلك تصريح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس السيد 'دوغلاس ديلون' قائلا: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحض بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية... إننا نساعد فرنسا في الجزائر" أما في المجال الدبلوماسي فقد عارضت تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[4]

---

(1): موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية تونس والجزائر، كاربس للنشر والتوزيع، ص41.

(2): محمود عبد المنعم مرتضى: الجزائر المنتصرة، د ط، دار نور للنشر، مصر، د ت، ص21.

(3): حسين فوزي النوار: انتصار الجزائر، دار العلم للنشر، مصر، د ت، ص46.

(4): علي خلاصي: الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني الولاية الثالثة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص27.

أما الصين فقد ساندت القضية الجزائرية وثورة الفاتح نوفمبر قائلة: "أن الشعب الصيني بأكمله يتقدم بالتأيد الكامل المعنوي والمادي للشعب الجزائري، كما أنهم مؤمنون بأن حرب التحرير الوطني الجزائرية ستكلل حتما بالنصر الكامل، وستنتصر الجزائر بوحدتها الترابية".[(1)]

المبحث 03: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

نتيجة للوضع الذي تعيشه المنطقة الأولى 'الأوراس' من ضغوطات كبيرة أفرزتها عمليات التمشيط المتواصلة على جبال تلك المنطقة وكذلك عمليات الاعتقال والتفتيش والترحيل الإجباري للسكان، الأمر الذي دفع بقائد المنطقة إلى إجراء اتصالات مع قادة المناطق الأخرى خاصة المنطقة الثانية التي كانت تجاورها زيغود يوسف[*] لتخفيف الضغط على المنطقة الأولى[(2)]. حيث أرسل القائد بشير شيحاني نائب مصطفى بن بولعيد[**] رسالة إلى زيغود دعاه من خلالها إلى القيام بعمليات عسكرية[(3)] تلك العمليات التاريخية التي شنتها طلائع الثورة المسلحة مع الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومختلف الطبقات على المراكز الإدارية والاستعمارية في كل من سكيكدة وشمال قسنطينة وعدد من الأرياف في الشرق الجزائري، إذ اختير لهذه العمليات يوم السبت لأنه بداية العطل والإجازات ونهاية

---

(1): بلحسن فاطمة الزهراء: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956–1962 (السيرورة والتحديات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012–2013، ص13.

(*): سي أحمد 18 فيفري 1921 مناضل انخرط في حزب الشعب أصبح المسؤول الأول للحزب في قريته، طموحه جعله ينظم إلى المنظمة الخاصة وعند اكتشافها زج به في السجن وفر منه، شارك في اجتماع 22 نظم هجومات 20 أوت 1955 استشهد في 23 سبتمبر 1956. أنظر محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954–1962،دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص70.

(2): عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص388.

(**): 1917–1956 ولد بمنطقة 'أريس' 'الأوراس' انضم إلى حزب الشعب وناضل في تنظيماته المسلحة، أصبح عضو في اللجنة المركزية 1953، يعتبر من أبرز أنصار النضال المسلح، تولى القيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس، بعد انطلاق النضال الثوري اعتقل من طرف السلطات الفرنسية لكنه استطاع الفرار، استشهد اثر انفجار جهاز الإرسال الملغم وهو بين يديه. أنظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات مخاض، ترجمة نجيب عياد وصال المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص191.

(3): جمال قندل: إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957–1962، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 2013، ص57.

أسبوع بالنسبة لجنود العدو ورجال الشرطة والدرك، وكذلك يوم سوق سكيكدة والذي تنشط فيه الحركة ما يسهل على المجاهدين التستر والتنكر للدخول لذلك السوق[(1)].

وقد قص المجاهد المدعو عمي الساسي وهو من المشاركين في أعمال هذا اليوم فقد قال "لقد كان للتكوين السياسي الذي سبق هذا اليوم... ونضج كثير من المناضلين في هذه الناحية فضل كبير في تهيئة المناخ وتسهيل المهام للقيام بهجوم 20 أوت 1955"[(2)]. وقد كان هذا الهجوم منظما سواء من حيث المجاهدين أو المناطق فقد قتل فيها عدد كبير من الفرنسيين وجرح آخرون، فبعد الهجوم على مدينة سكيكدة تواصل الهجوم بكل شجاعة على مدن أخرى وقد تواصل ذلك مدة ثلاثة أيام فقد برهنت هذه الهجومات للعالم بأن الثورة الجزائرية ليست مسألة فرنسية داخليةكما تدعي فرنسا وإنما تندرج في إطار حركة تحررية[(3)].

استهدفت هذه الهجومات الجسور، الطرقات، أعمدة التلفون والكهرباء، مزارع المعمرين وثكنات الجيش والدرك وغيرها من الأماكن وأكبر تجمع كان بسكيكدة حيث ضم حوالي 4000 مهاجم واستمر الهجوم حتى الرابعة مساء، أما في ناحية القل فقد تمكنوا من فرض سيطرتهم عليها أكثر من أربع ساعات، أما ميلية فقد قتل حاكمها وفي الخروب وواد زناتي استولى المجاهدون على بعض الثكنات ومحافظات الشرطة وتم حرقها.[(4)]

ويمكن القول أن لهذه الهجومات أهداف داخلية وخارجية حتمت للقيام بها، ففي الإطار الداخلي نجد فك الحصار عن المنطقة الأولى والتي كانت في خطر مقابل نهوض المنطقة الثانية[(5)] وكسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية وكذا الشخصيات الجزائرية المرتبطة

---

(1): محمد الصالح صديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص102.

(2): عمار طالبي: مكان 20 أوت الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 12، 1975، ص4.

(3): محمد العربي الزبيري: حول انتفاضة 20 أوت 1955، مجلة الثقافة، العدد 83، السنة الرابعة عشر، 1984، ص108.

(4): زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص20.

(5): زغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص102.

بالأحزاب لتوحيد جهود الحركة الوطنية أيضا، ورفع معنويات المجاهدين وتكذيب أقاويل وادعاءات الاستعمار بتبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الخارجية(1).

أما عن الأهداف الخارجية لهذه الهجومات فنجد أولها لفت نظر العالم من خلال الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية التي كانت ترمي إلى إبادة الشعب(2) وأيضا إسماع صوت الثورة الجزائرية في الخارج والتضامن مع الكفاح المغربي(3)، وكذلك إبراز جبه التحرير الوطني أمام الرأي العام الدولي على حقيقة النزاع الدائر على الساحة الجزائرية(4) ودعم جهود المجموعة العربية الآسيوية عشية مناقشة ملف القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة(5).

وقد كان من بين نتائج تلك الهجومات انتقامات فرنسا من الجزائريين فقد أكد مراسل نيويورك تايمز بأن الأوروبيين بعدما فقدوا 71 شخصا نظموا أنفسهم وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين متجاهلين كل الاتفاقيات حول التعامل مع أسرى الحرب خاصة اتفاقية جنيف حيث تم الإعدام دون محاكمة وهذا دليل على وحشيتهم(6). كما استطاعت هذه الهجومات القضاء على ما تبقى من تعايش بين الأوروبيين والمسلمين وسقطت فكرة الاندماج التام ونتيجة لذلك تراجعت الحكومة الفرنسية عن إجراء الانتخابات التشريعية والتي كانت مقررة في 2 جانفي 1956(7)، وبالتالي لم يبقى من تفاؤل للحاكم جاك سوستيل شيء يذكر بعد هته الهجومات، الهجومات، كما حققت نتائج مهمة من خلال تلك الهجومات خاصة بالنسبة للثورة الجزائرية من بينها الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية والتي كانت ترمي للقضاء على الشعب،

---

(1): أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، حقائق التاريخ ومغالطات الإيديولوجيا، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1998، ص133.

(2): عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطبع والنشر، الجزائر، 2012، ص114.

(3): محمد عباس: المرجع السابق، ص224.

(4): عثمان بن الطاهر: هجوم 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981، ص21.

(5): جمال قندل: المرجع السابق، ص58.

(6): أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار المعرفة للنشر،الجزائر، 2012، ص170.

(7): علي كافي: يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1955، ص21.

وازدياد التلاحم بين ذلك الشعب والتفافه حول جبهة التحرير الوطني[1]، في المقابل بعد تيقن الاستعمار بأن الثورة مازالت مستمرة ولا يسهل القضاء عليها وإلى جانب كل ذلك فك الحصار عن منطقة الأوراس ما أكسب القضية الجزائرية دعما جديدا وانتصارا مهما على الدبلوماسية الفرنسية[2].

(1): يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، ط1، دار الهدى للطبع، الجزائر، 2009، ص395.

(2): عثمان الطاهر علية: انتفاضة 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العددين 155-156ذ، 1997، ص6.

المبحث 01: انعقاد مؤتمر الصومام.

وقد كان مؤتمر الصومام ذلك الحدث الكبير الذي يتوجب الجهد والحرص الشديد من أجل إنجاحه على أرض الواقع لذاك فإن عملية التحضير له تعد أهم مرحلة من مراحل عقده، وبما أن هذه المسؤولية قد تكفل بها قادة المنطقة الثالثة فإن أعمالهم بهذا الصدد قد توزعت على عدة مناطق تشمل اختيار المكان والزمان، وإجراء اتصالات مع الأطراف التي يفترض أن تشارك في المؤتمر مع تحضير الأرضية له ووثيقته الأساسية.[(1)]

وإن كان اختيار الزمان قد فرضته الظروف سابقة الذكر، فإن تحديده بدقة إنما قد جاء موافقا للذكرى المئوية لهجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني إلى جانب ما أملته تطورات الثورة التحريرية في جانبها السياسي والعسكري، وارتباط كل ذلك بما جري على المستوى الخارجي من أحداث قد تؤثر على القضية الوطنية وعلى رأسها قرب موعد انعقاد الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة[(2)]، أما بالنسبة للمكان فإنه بعد فشل مشاريع عقد المؤتمر في مناطق مختلفة من الوطن فإن المنطقة الثالثة قد عملت بدقة من أجل اختيار مثالي من حيث الإستراتيجية الأمنية، وهذا يدل على مدى إصرار قادة المنطقة على إنجاح عقد المؤتمر بمنطقتهم ويتجلى ذلك من خلال الأحداث التي بدأت باقتراح عدة أماكن منها: ثازغنة بدائرة عزازقة وبني وقان في ناحية البيبان كما اقترحت قلعة بني عباس بدائرة أقبو[(3)].
وما إن استقر الرأي على هذه الأخيرة أي قلعة بني عباس حتى أعطيت الإشارة للوفود بأن تتجه إلى ذلك المكان منذ أوائل شهر جويلية 1956، فخرج وفد المنطقتين الرابعة والخامسة من الجزائر العاصمة بقيادة سليمان دهليس المدعو سي الصادق، وضم كل من: عبان رمضان[*] وعمر أوعمران، العربي بن مهيدي، سي أمحمد، وسي الشريف تحت حراسة أربعين

---

(1): ملحق من إعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، ع3، الجزائر، 1997، ص18.

(2): عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص47.

(3):عبد الحفيظ أمقران الحسني: المرجع نفسه، ص47.

(*): 1920–1957: انخرط في حزب الشعب حيث كان يدعو للاستقلال التام عن فرنسا، عين مسؤولا لحركة إتحاد الحريات الديمقراطية في دائرة سطيف، أصبح عضو اللجنة المركزية، ألقي عليه القبض في سجن بربروس بالعاصمة إلا أنه عندما انتقل إلى فرنسا أضرب عن الطعام لمدة 33 يوم من أجل إثارة القضية الوطنية للرأي العام العالم. أنظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1990، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص231.

مجاهدا وفي بني مليكش التقى الوفد بنظيره من المنطقة الثالثة لتكون وجهة الجميع إلى مكان المؤتمر المزمع عقده(1).

لكن عند عبور خط السكة الحديدية الرابط بين بجاية وبني منصور قرب قرية الشرفة جنوب تازمالت يوم 22 جويلية 1965 فوجئوا بهجوم مباغت للقوات الفرنسية، وعلى إثر ذلك هرب البغل الحامل لمسودات وثائق المؤتمر باتجاه ثكنة تازمالت ووجدت جماعة المؤتمر نفسها أمام حقيقة أن العدو أصبح على علم بالمؤتمر قبل انعقاده(2). وإزاء هذا الحادث الغير متوقع فكر المسؤولون إلى إلغاء الاجتماع أو على الأقل إبعاده أقصى ما يمكن عن القبائل خصوصا وأن ردة فعل الطرف الآخر تجسدت في تركيز القصف على المنطقة، وأقامت مركزا عسكريا بقلعة بني عباس(3).

وبعد التشاور تم الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، حيث مركز الولاية الثالثة وبالضبط في قرية إفري أوزلاقن* ولم يكن اختيار هذا عشوائيا وإنما نتيجة مجموعة من الأسباب فيما يلي:

1- وجود المكان في منطقة حصينة ومحاذية لغابة أكفادو ولها اتصال بغابة جرجرة.
2- كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة ما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ولا عالقة لها بالثورة.(4)
3- بعد الحملة التي قام بها الجنرال ديغول أعلن العدو أنه قد سيطر على المنطقة وأنها أصبحت تحت سلطاته، فأراد الثوار إثبات عكس ذلك بعقد المؤتمر في تلك الجهة،

(1): يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص74.

(2): جودي أتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص57.

(3): محمد الصالح صديق: رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص190.

(*): هي القرية التي عقد بها المؤتمر وتقع بالمنطقة الثالثة 'القبائل' بالقرب من مدينة آقبو بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام.

(4): النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، برنامج طرابلس، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص15.

أما عن سبب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى كونه يوافق ثلاث ذكريات هامة:

أ. انتفاضة 20 أوت 1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني.

ب. نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1952.(1)

وبعد كل التحضيرات انطلقت أشغال المؤتمر يوم 20 أوت واستمرت إلى غاية 5 سبتمبر 1956 في بيت المدعو 'مخلوف' وقد حضر المؤتمر كل من:

- محمد العربي بن مهيدي: ممثل المنطقة الخامسة رئيس الجلسة.
- رمضان عبان: (ممثل جبهة التحرير الوطني) كاتب الجلسة.
- عمر أوعمران: (ممثل المنطقة الرابعة).
- يوسف زيغود: (ممثل المنطقة الثانية).
- عبد الله بن طوبال: (نائب زيغود يوسف).

وكان قد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى 'الأوراس' بسبب استشهاد القائد 'مصطفى بن بولعيد' في 25 مارس 1965.(2)

كما سجل عدم حضور الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير وذلك لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده من جهة وإلى كون جيش التحرير ما يزال متواجدا في كل من تونس والمغرب من جهة أخرى، ورغم ذلك فقد شاركوا في أشغال المؤتمر بصفة غير مباشرة عن طريق محمد خيضر الذي قدم اقتراحات باسمهم في إطار الخطة السياسية في المؤتمر.(3)

وتبقى المسألة الوحيدة التي يمكن توجيه البحث نحو تقصيها بشكل دقيق في الجانب المتعلق بالطعن في تمثيلية الصومام، وهو ما يقود بصورة مباشرة إلى تسليط الضوء على الحيثيات

---

(1): مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري، إعداد المكتب الولائي لمنظمة المجاهدين، بجاية، مجلة أول نوفمبر، العدد 155-156، ص7.

(2): عبد المالك عودة: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كتب قومية، دار القومية للنشر، مصر، د ت، ص29.

(3): محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت، ص48.

الحقيقية التي تحكمت في غياب الوفد الخارجي عن المؤتمر إذ يذهب البعض إلى اتهام عبان بتجاوز الوفد والمناورة من أجل تفويت فرصة الحضور على ممثليه (بن بلة– خيضر)[1]، على أن مراسلات عبان كانت قد أعلمت الوفد الخارجي بمشروع عقد المؤتمر منذ أن كان مجرد فكرة نظرية في نهاية عام 1955، ويذهب البعض الآخر إلى تفسير ذلك الغياب بتردد عناصر الوفد عن الدخول إلى التراب الوطني.[2]

بالنظر إلى امتلاكهم القدرة على القيام بذلك آنذاك بحكم تجربتهم في الحرب العالمية الثانية وفي المنظمة الخاصة ونجاح عدد من القادة من قبلهم في اجتياز الحدود الشرقية في تلك الفترة، وقد كان السبب الرئيسي في عدم حضور الوفد للمشاركة في مؤتمر الصومام يعود إلى الخلاف الشديد بين بن بلة وعبان رمضان، وذلك لأن بن بلة كان يعبر عن استنكاره الشديد للخطوات الانفرادية التي كانت تقوم بها القيادة التنفيذية للثورة في الداخل (قيادة العاصمة).

إن تلك العلاقة المتوترة لم تكن حافزا لبن بلة من أجل المشاركة، ولعل هذا ما يفسر بعض الشيء نزوعه بنصيحة فتحي الذيب الذي حذره من المغامرة بالتوجه إلى الجزائر[3]، كما أن انشغال عناصر الوفد الخارجي الثلاثة خيضر وبن بلة وآيت أحمد بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنشاء حكومة في الخارج تفسر أيضا عزلة الخارج كما كان يجري في الداخل، فقد تواجد آيت أحمد في نيويورك وإسبانيا لفترة استمرت بضعة شهور ولم يطلع على المساعي الجارية في الداخل، بينما استمر بوضياف في عزلته في إسبانيا وعند الحدود المغربية إذ كان تركيز كل من بن بلة وخيضر يصب نحو العمل على مشاركة الوفد الخارجي في الندوة المغاربية والتي كان مزمعا عقدها في تونس أواخر أكتوبر 1956.[4]

---

(1): رواية المجاهد شعبان محرز، تحرير مصطفى عشوي، مذكرات مجاهد من أكفادو، شواهد حية عن ثمن الحرية، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013، ص27.

(2): رواية المجاهد شعبان محرز، المرجع نفسه، ص27.

(3): الشريف براكتية: مذكرات مجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2013، ص71.

(4): زدرا كوبيكارد: الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص239.

المبحث 02: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

على الرغم من الاخفاقات التي شهدتها تلك الاقتراحات إلا أن مساعي قادة الثورة لم تتوقف عند ذلك الحد، حيث بدأ التحضير لعقد اجتماع وادي الصومام* والذي جاء في ظروف داخلية وخارجية، كما جاء هذا المؤتمر بجملة من القرارات المصيرية فبعد هجومات 20 أوت 1955 بدأت بعض التطورات تتكثف ويمكن تقسيم تلك الظروف إلى صعيدين داخلي وخارجي:[1]

1- على الصعيد الداخلي:

لقد كانت الثورة كحدث داخلي سلسلة مترابطة كان لاتساعها من حيث المكان واستمرارها زمنيا عكس ما توقع البعض المشككين دافعا لانضمام أعداد معتبرة من أبناء الشعب الجزائري البسيط وعلى رأسه الفئة السياسية، وإتاحة الفرصة لكل الوطنيين وكل الطبقات الاجتماعية من كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة بأن تدخل معا في معركة التحرير[2]، ولما بلغت الثورة في أذهان هؤلاء حد القناعة بدأ انضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف جانفي 1956. وفي هذا الصدد يقول الهادي درواز "...أصبح لابد من إعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش...وتجلى هذا بكثرة عندما برزت التشكيلات السياسية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت عن الركب..."[3]، ومن خلال هذه العبارات يمكن لنا أن نبرهن على أن توافد عناصر التشكيلات السياسية على اختلافها قد أكسب الثورة التحريرية دفعة قوية إلى الأمام فبعد عام ونصف من اندلاع الثورة زاد عدد المجاهدين بالآلاف وتطورت العمليات العسكرية وعمت الثورة جهات الوطن والتف الشعب بقادته وباتت الثورة في حاجة إلى تنظيم للمواصلة[4].

(*): يقع هذا الوادي في قرية صغيرة تسمى أكفادو وهي القرية التي عقد بها المؤتمر، وتقع في المنطقة الثالثة القبائل.

(1): مجلة الرؤية، ملحق من إعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ع3، الجزائر، 1997، ص218.

(2): سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002، ص78.

(3): عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج1، إعداد الجنيدي خليفة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص168.

(4): المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، ع52، الجزائر، 1981، ص41.

وفي المقابل كانت الإجراءات الفرنسية بالمرصاد حيث اعتبرت الثورة عمل عصابات سيزول مع الأيام، أما في الجانب السياسي فقد أعلنت الإدارة الاستعمارية حالة طوارئ منذ عام 1955 لذلك كانت الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب، وهو التنظيم الذي أكده قانون جويلية 1938 في فرنسا عند دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت الجزائر تعيش تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ.[1]

وقد كان الإعلان عن الظروف الاستثنائية بمعنى التوقف عن العمل بالقوانين والنصوص المعمول بها وقت السلم وأصبح الحاكم العام في الجزائر يتمتع بكل الصلاحيات في استعمال كل الوسائل للقضاء على الثورة ليتبع ذلك بتنصيب ما يسمى بالمكاتب الخاصة 'لاصاص' وغيرها في المدن والأرياف وهذا كله لمحاصرة الثورة الجزائرية[2]، وفي فيفري 1956 كان قد وصل الاشتراكيون إلى الحكم برئاسة 'غي مولي' الذي زار الجزائر في 6 فيفري من نفس السنة، وقد استقبله المعمرون بغضب لما هو حاصل في الجزائر ليعين هذا الأخير 'روبير لاكوست' وزيرا مقيما في الجزائر ليشن حرب وحشية من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية، إضافة إلى ذلك سن جملة من القوانين للتضييق على الحريات وعزل الشعب عن الثورة[3].

وذلك عن طريق التركيز على الإدارة المحلية والتقرب من المواطنين أكثر لمراقبتهم ومحاولة كسب ثقتهم فأقدمت هذه الحكومة على حل المجلس الجزائري في أفريل 1956، إضافة إلى التقرب من المواطنين اقتصاديا واجتماعيا خاصة في الأرياف، ولهذا الغرض تم توسيع صلاحيات (SAS) من خلال مراكز (AMG) ومراكز التكوين المهني الفلاحي... وتمثيل السلطة المركزية إداريا ووضع ضابط الحالة المدنية ليلعب دور رئيس البلدية والمجلس

---

(1): جمال يحياوي: الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، ع5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 201، ص132.

(2): عبد القادر نور: المرجع السابق، ص261.

(3): محمد العيد مطمر: حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس، سلسلة رجال صدقوا، دار الهدى للنشر، الجزائر، د ت، ص101.

الشعبي ولتضييق الخناق على الحريات تم إصدار قوانين مثل مرسوم 17 مارس 1956 والذي يسمح للحاكم العام بمنع التجمعات، وقد استمر هذا المرسوم إلى غاية 3 جويلية 1962.(1)

هذا دون أن نغفل الحديث عن حملات الاعتقال والتعذيب التي تزايدت بشكل ملحوظ في هذه الفترة إلى جانب الإجراءات العسكرية التي عززت القوات الاستعمارية حيث وصل في 11 أفريل 1956 سبعين ألف جندي إلى الجزائر، وفي 4 ماي وصلت فرقة احتياطية كما قامت السلطات الاستعمارية بتوحيد القيادات العسكرية تحت قيادة 'ماكس لوجن' وبدأ التركيز أكثر على القوات الجولة بمضاعفة عدد الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع.(2)

2- على الصعيد الخارجي:

ففي ما يخص الظروف الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام فقد تمثلت في مظاهرة الطلبة الجزائريين والتي أثبتت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي والعاصمة باريس بتاريخ 23 فيفري 1956، وكذلك إعطاء الاستقلال للمغرب في 2 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 فقد أدرك الساسة الفرنسيون أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات(3)، وأيضا طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن واعتبارها قضية دولية ومساندة دول عدم الانحياز في لقاء ريوني في جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية(4). كما أن فرنسا نفسها أظهرت حركة تطالب بالسلم في الجزائر في خلال 17 و 24 من شهر ماي 1956 وتم تنظيم حركات احتجاجية في شكل إضرابات ضد الحرب بالجزائر من قبل العاملين في المصانع مثل رينو، فقد رفض الحمالون تحميل ونقل الأسلحة للجزائر كما تظاهر ما يقارب 1600 جندي ضد نقلهم إلى الجزائر (5).

---

(1): مصطفى الهشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت، ص188.

(2): رابح لعلي: مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني والولاية الثانية، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص44.

(3): إيفه بريسيتر: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للنشر،الجزائر، 1989، ص154.

(4): جمال يحياوي: المرجع السابق، ص136.

(5): إيفه بريسيتر: المرجع السابق، ص154.

المبحث 03: نتائج أعمال مؤتمر الصومام.

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام الذي استعرض حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق التي قدمت معطيات هامة حول التطور العددي للجيش وللقاعدة النضالية لجبهة التحرير الوطني، فقد لاحظ المؤتمرون أن التفكك والشتات الذي أصاب أول هيئة أركان الثورة في مرحلة الانطلاقة لم يكن بسبب الظروف الصعبة والانعكاسات التي فرضتها الحرب فقط وإنما كان في جزء منه بسبب الغموض في المهام والصلاحيات وانعدام آليات تنفيذية لتنظيم عملية الإشراف على سير حرب التحرير.[1]

فإن المبادرة بوضع الهيئات السياسية العليا للثورة كانت لعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي[2]، وجاءت في سياق استكمال الجهود التي نجحت من خلالها النواة الأولى للقيادة المركزية في ملأ الفراغ الكبير الذي أحدثه غياب عدد من القادة الرواد، لأن توحيد الجبهة الداخلية سياسيا وعسكريا كان يقتضي وضع قواعد تنظيمية جديدة لتوجيه النشاط الثوري نحو تحقيق أهدافه، وهكذا كان تأسيس الهيئات السياسية العليا للثورة خلال مؤتمر الصومام أول استجابة لتلك الحاجة التنظيمية الملحة[3].

1- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

يعرف المجلس الوطني للثورة بأنه كان 'برلمان الثورة' بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1956–1962 لأنه كان 'حامي السيادة الوطنية' وهو الهيئة التي تمثل 'القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني' وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب.[4]

---

(1): مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص56.

(2): بشنية عبد الغني: أحداث مؤتمر الصومام، مجلة الجيش، ع580، الجزائر، 2011، ص21.

(3): محمد الصالح صديق: المرجع السابق، ص139.

(4): علي العياشي: مؤتمر الصومام أول مؤتمؤات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع78، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1986، ص9.

وكان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية وأغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام ثم استلهامها مرة أخرى مطلع عام 1960 ويعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها(1)، واقترح أيضا التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين وبذلك جاء المجلس الوطني موسعا بالنظر إلى ضرورة توفره على الطابع التمثيلي لجميع القيادات(2).

لم تعرف أي تشكيلة للمجلس الوطني للثورة إلا بعدما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر 1954، فالوثائق والكتابات المتوفرة لحد اليوم لا تسمح للباحث بالحصول على معطيات دقيقة فيما يتعلق بالخلفيات التي تمت من خلالها عملية تشكيل الجهاز التشريعي الأول للثورة التحريرية لأن محاضر الجلسات التي اعتمدت عليها الكثير من الدراسات حول مؤتمر الصومام لم تشر إلى تفاصيل ضبط تشكيلتي كل من المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ(3)، وقد أدى طعن بعض قادة الثورة في الصفحة التمثيلية للصومام إلى توجيه اتهامات إلى عبان رمضان بأنه استغل غياب بعض الأطراف من أجل فرض مجموعة من العناصر المقربة منه في عضوية كل من الجهازين التشريعي والتنفيذي للثورة التحريرية، وقد تألف هذا المجلس من 34 عضو منهم 17 عضو كامل العضوية والذي تكون من 8 أعضاء داخليا وهم عبان، بن بولعيد، بلقاسم، بن مهيدي، كريم مقران المدعو عيسات إيدير، زيغود وأوعمران. و9 أعضاء يقيمون في الخارج وهم بوضياف، بن

---

(1): شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الثورة، جامعة الجزائر، 2001، ص38.

(2): شتواح حكيمة: المرجع نفسه: ص38.

(3): رشيد خطاب: الخاوة والرفاق، تر: رضا بوخالفة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص299.

بلة، آيت أحمد، خيضر، الأمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، رابح بيطاطفي السجن[1].

لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE):

انبثقت عن المجلس الوطني للثورة عدد أعضائها خمسة منهم العربي بن مهيدي وعبان، كريم بلقاسم، بن خدة وسعد دحلب، وتمثل هذه اللجنة السلطة التنفيذية وتوسعت بعد مدة وأصبح عدد أعضاؤها تسعة[2]، إن التبرير الذي تم تقديمه حول ارتقاء كل من بن خدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة ارتكزت على أنه جاء موافقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.[3]

لم يكن كل من بن خدة وسعد دحلب من بين الحضور في مؤتمر الصومام فقد جاء عبان برفقة بن مهيدي وأوعمران ودهيليس وبوقرة، وترك خلفه بن خدة على رأس قيادة منطقة الجزائر العاصمة وتثبت الرسائل المتبادلة بين العاصمة والوفد الخارجي في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين جوان وسبتمبر 1956 أن بن خدة كان يقوم بمهمة النيابة عن عبان رمضان، وكان سعد دحلب يقوم تحت إشراف عبان رمضان بمهام مرتبطة بالتنسيق والاتصالات مع المنطقتين الأولى والثانية.

ويمكن القول أن عبان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق والتنفيذ بتأييد من بن مهيدي وكريم بلقاسم وأوعمران رغم اعتراضات زيغود وبن طوبال.[4]

أما عن التنظيم العسكري فقد قسم التراب الجزائري إلى ست ولايات ضبطها بحدود وقسمها إلى مناطق ونواحي، وتشمل كل ناحية عددا من الأقسام لكل ولاية عدة فيالق تتألف بدورها من كتائب.[5]

---

(1): جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص126.

(2): عامر نحيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص70.

(3): مصطفى بيطام: 20 أوت 1955 – 20 أوت 1956 شعاعان مديران على درب نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، ع7، 2001، ص41.

(4): حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1995، ص99.

(5): عبد الحفيظ أمقرن: مؤتمر الصومام 20 لأوت 1956، إعدادا، تنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، ع68، 1964، ص96.

الولاية الأولى: تضم الأوراس، النمامشة.

الولاية الثانية: الشمال القسنطيني.

الولاية الثالثة: بلاد القبائل.

الولاية الرابعة: الجزائر العاصمة وما جاورها.

الولاية الخامسة: تضم عمالة وهران آنذاك.

الولاية السادسة: تشمل الصحراء الجزائرية.[1]

ويرأس كل ولاية من الولايات قائد يساعده مساعدان وكاتب ويتوفر لكل ولاية هيئة قيادة تتشكل من الرئيس وهو قائد الولاية ومساعدين عسكري وسياسي، أم الجيش فتم تقسيمه إلى مجاهد ومسبلين وفدائيين وكان للجيش وحدات أيضا هي الفوج، نصف الفوج، الكتيبة والفيلق. كما اعتمدت الرتب العسكرية التي كانت مستعملة في منطقة القبائل، وهي تبدأ من الجندي الأول والعريف الأول والمساعد وملازم ثان وضابط أول وضابط ثان وصاغ وصاغ ثان.[2]

وحددت كذلك الرتب العسكرية لقادة الولايات والمناطق والنواحي والأقسام على النحو التالي:

قائد الولاية: يكون صاغ ثان، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

قائد المنطقة: يكون برتبة ضابط ثان، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة ضابط أول.

قائد الناحية: يكون برتبة ملازم ثاني، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة ملازم.

قائد القسم: يكون برتبة ملازم مساعد، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة عريف أول.[3]

أما ما يتعلق بالمرتبات والمنح العائلسة فقد كان كل مجاهد يتقاضى مرتبا حسب سلم تصاعدي مع مرتب يتراوح ما بين 1000 و 5000 فرنك، وكل مجاهد وراءه عائلة ينفق

(1): مصطفى بوغابة: من وحي ذكرى 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، ع5، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1973، ص9.

(2): مصطفى بوغابة، المرجع نفسه، ص9.

(3): عبد المالك بوعريوة: العلاقت بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2005-2006، ص77.

عليها تعطى له منحة شهرية، كما يعطى المسبلون إعانة على نفس القاعدة التي يعامل بها المجاهدون إذا عملوا لمدة ثلاثين يوما، والأسرى وعائلات الشهداء تعطى لهم الإعانات التي تمنح للمجاهد، وتمنح كذلك لسكان المدن والقرى.(1)

كما أقر المؤتمر كذلك الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني وهي:

المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني، المسبل: هو المشارك في العمل الاستعلاماتي والمدني.

الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن.(2)

المبحث 04: ردود الفعل على قرارات مؤتمر الصومام.

1- رد فعل الوفد الخارجي:

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 ردود فعل معارضة ضلت تنمو إلى أن أصبحت واقعا مرا أثرت بشكل كبير على سير الثورة، فبعد أن أبلغ عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة عن نتائج المؤتمر مرفقة برسالة شارحًا فيها تلك القرارات وتناول ما يلي:(3)

أولا: تعيين المجلس الوطني للثورة، فقد كتب عبان "اعتمدنا لتعيين مجلس الثورة على مقياسين أولا الدور الذي لعبه الإخوة وثانيا أهمية ذلك الدور".

ثانيا: استحالة قيادة الثورة من الخارج.

ثالثا: أن الداخل مصدر شمولية الثورة.

كما حرص عبان على معرفة رأي الوفد حول ذلك.(4)

---

(1): محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، محاضرات المجلس الأعلى، الجزائر، 2000، ص120.

(2): فريخ لخميسي: دور العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) في الثورة التحريرية 1954-1959، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص31.

(3): محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص111.

(4): تيزي ميلود: خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، عه01، ص153.

وبعد تلقي بن بلة الرسالة غضب واستنكر ورأى أن الثورة في الداخل فصلت نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة وذلك لأن بن بلة أراد تسيير الثورة من الخارج تماما كما كان مصالي الحاج يسير حزب الشعب من السجن تارة ومن جنيف تارة أخرى(1). حيث أرسل بن بلة رسالتين ردا على عبان رمضان فالرسالة الأولى تمثلت في طلب تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجهة نظر الجميع وهذا بسبب تجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر، أما الرسالة الثانية فقد تمثلت بوضوح بعد تأكده من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني(2).

كما ألح بن بلة على أنه "لا الإخوة في القطاع الوهراني ولا الإخوة في القطاع القسنطيني ولا الإخوة في الوفد الخارجي شاركوا في إعداد عمل أساسي يشكك في الطابع الإسلامي لمؤسساتنا"، كما ذكر "إن القرارات تكرس حضور عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة تمثل انحرافا حقيقيا عن المبادئ الملموسة لثورتنا". كما نجد مهساس الذي قدم نفسه ممثلا عن بن بلة ومسؤولا في تونس وقادة آخرون رفضوا الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، وبالتالي تتلخص انتقاداتهم في عدم صحة مبدأ أولوية الداخل على الخارج وعدم قبول مبدأ أولوية السياسي على العسكري وانتفاء طابع التمثيل عن المؤتمر لغياب ممثلي وهران والأوراس والنمامشة وسوق أهراس والوفد الخارجي طبعا.(3)

كما نجد بأن بعض الكتابات تجمع بأن الوفد وصل إلى الحدود الليبية وظل ينتظر طويلا ولم يأتي أحد لنقله إلى الداخل، يذكر أحمد بن بلة "فبقينا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما".(4)

---

(1): حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص170.

(2): حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص170.

(3): طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص333.

(4): زبيحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص113.

كما أدى مبدأ أولوية السياسي على العسكري إلى انعكاسات خطيرة حيث تمادى عبان رمضان في إعطاء مكان للمحافظ السياسي وزاد في حدة النقد الموجه للعسكريين فتغيرت نظرتهم تجاهه، فحتى كريم بلقاسم أصبح يساند أفكار بن بلة فقد قدم هذا الأخير تقريرا تضمن انتقاداته لجماعة عبان رمضان.[1]

كما نجد أن علي كافي قد ذكر باعتباره من الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلا: "إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر 1956، الذي اتخذ قرارات خطيرة شكلت مكبحا للثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة عنه عادت بنا إلى وضع ما قبل 1954".[2]

كما نجد أن هناك اعتراض من الولايات الشرقية والغربية والتي تغيبت عن حضور المؤتمر، فالناحية الشرقية وبالذات سوق أهراس كان لها موقف خاص من ذلك وهو ما أوضحه إبراهيم العسكري في كتابه 'لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية' إذ قال "من جملة سلبيات مؤتمر الصومام أنه لم يعر اهتماما للمنطقة الواقعة أقصى الشرق".[3]

فهذه المنطقة لم تحضر في ذلك الوقت لكونها لم تتمتع بالصلاحيات التنظيمية التي تخولها حق الحضور[4]، كما نجد الولاية الأولى ورغم دورها العظيم في تفجير الثورة إلا أنها عرفت ظروف قاسية بداية من اعتقال قائدها مصطفى بن بولعيد، هذا الحدث ترك فراغا على مستوى القيادة وبعدها موته الغامض وتلى ذلك استشهاد شيحاني الذي كان محل ثقة بن بولعيد فكل هذه الأحداث لعبت دورا سلبيا في نشوب صراعات وتمردات في الولاية جعلها تتغيب[5].

---

(1): عبد الكريم شوقي: المرجع السابق، ص73.

(2): زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص111.

(3): عمر توهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، د م، 2013، ص64.

(4): محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص263.

(5): رشيد أجعود: الشاهد الأخير، تر: حميد بوحبيب، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص160.

كما استغل أحمد محساس* عدم رضا مسؤولي الأوراس عن المؤتمر فعقد اجتماع في غردماو بتونس حضره عمار العسكري المدعو بوقلاز والطاهر غروطة ومسعود عيسى ولزهر شرايطي، ومحمد قنز والحاج علي حمدي وطاهر زبيري وبلقاسم زبيري، ذكرت في هذا الاجتماع الانتقادات التالية:

غياب ممثلي بعض الجهات وعدم قبول مطلب سوق أهراس كولاية، ومبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج مطعون فيها لأن المناضلين سواسية سواء كانوا في الداخل أو الخارج، سياسيين أو عسكريين.(1)

إثر ذلك طلب أحمد محساس إلغاء مؤتمر الصومام وتنظيم مؤتمر آخر إلا أن ذلك كان مستحيلا نظرا إلى ظروف العرب وإلى الظروف الداخلية في بعض الولايات، حتى الغيابات لم تكن مقصودة بل وليدة ظروف قاهرة وفي 5 ديسمبر 1956 وجّه الأمين العام دباغين إلى تونس ليقنع المسؤولين التونسيين بضرورة التعامل مع لجنة التنسيق والتنفيذ لا مع أحمد محساس، فشعر هذا الأخير بأن تحركاته مراقبة فغادر تونس.(2)

أما عن الخلافات الشخصية بالولاية الأولى فإنها أدت إلى ظهور أفواج متفقة على مواجهة القوات الفرنسية ومختلفة فيما بينها، هذا ما يسمى بأفواج المشوشين.(3)

هذاما جعلهم يفكرون في إنشاء ولاية جديدة تسمى بعين البيضاء تكون منفصلة عن الأوراس، فتم الاتصال بكل من عمار بوقلاز عن منطقة سوق أهراس وعبد الله بلهوشات عن منطقة سدراتة وعمار راجعي عن نطقة مسكيانة وعلي حامدي الحركاتي ممثلا عن

(*): من مواليد 17 نوفمبر 1923 ولاية بومرداس من عائلة ريفية، انضم إلى صفوف حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية الأربعينيات تعرض للاعتقال والسجن أكثر من مرة، شارك في تأسيس المنظمة السرية OS (1949-1952)، اعتقل سنة 1950 بتهمة الانتماء إلى المنظمة، وفي 1952 تمكن ن الهروب من السجن، حاول حل الخلافات التي ظهرت في المنطقة الشرقية، تحاور مع السلطات التونسية لمنه تعرض لمحاولة اغتيال كادت أن تؤدي إلى مقتله فلجأ إلى ألمانيا.

(1): رشيد أجعود: المرجع السابق، ص162.

(2): عمر شيخ العيدوني: مملكة الفلاقة، منشورات بونة للدراسات والبحوث، عنابة، 2013، ص98.

(3): جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة: محطات الثورة التحريرية من1954/11/01 إلى 1962/07/03، مطبعة بوناب، قالمة، 2004، ص45.

الحراكتة، ومعهم كل من الطاهر سعيداني وسعد السعود والحاج لخضر بلايلية، وعلي جميلي حيث جرت المفوضات بينهم مع الاتصال بالحاج معيوف طلبة، لكن أمر هذه الاتصالات والمفاوضات انكشف وذاع سرها بسبب وجوداثنين من الأشخاص كانا في الظاهر في صف الذين أرادو تأسيس الولاية الجديدة، لكنهم في أسرارهم كانوا يسربون المعلومات إلى جماعة مؤتمر الصومام.[1]

لذلك فإن ابراهيم مزهوحي وبن عودة عندما كانا متوجهين إلى الولاية من جهة تبسة لتبليغ وشرح قرارات المؤتمر سمعا بخبر اجتماع الإطارات السابق في الحدود لتأسيس الولاية الجديدة وقطع الطريق أمام جماعة الصومام، سارعا فغيرا وجهتهما والتحقا بهم لتدارك الأمر.[2]

فاتصل بعمار بوقلاز وأقنعه بضرورة التخلي عن فكرة تأسيس الولاية الجديدة وأغرياه بتعيينه قائدا للقاعدة الشرقية التي تم إنشاؤها في تلك المرحلة، وبذلك فشلت المحاولة واستطاع جماعة الصومام السيطرة على الحدود وتمكنوا من فرض النظام.[3]

إن سبب الخلاف بين قيادات مؤتمر الصومام وقيادات الولاية الأولى هو أن هؤلاء كانت لهم صلاة بالقيادة الأولى للثورة: آيت أحمد، خيضر، بن بلة، ولم تكن لهم علاقة بقيادات مؤتمر الصومام، وكانوا على اتصال بأحمد محساس المتمركز في الحدود والممثل لجماعة بن بلة الذي كان ضد قرارات المؤتمر، كما أنه كان على اتصال بجماعات الأوراس تسليحا وتموينا عبر تونس وليبيا بواسطة: طالب العربي، عبد الحي، عبد الكريم هالي وكلهم من وادي سوف.[4]

(1): عون يمينة: الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1962/1954 (الولاية 6 نموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص11.

(2): عون يمينة: المرجع نفسه، ص12.

(3): محمد عجرود: الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015، ص124.

(4): عبد الله شريط، محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البحث للنشر، الجزائر، 1965، ص232.

أثناء هذا الاجتماع لم يصل المجتمعون إلى قرار مشترك أو اتفاق، وقد احتدم الأمر حتى وصل حد استعمال السلاح مما أدى إلى قتلى وجرحى، بعد ذلك تفرق المجتمعون ودخل فريق منهم أرض الوطن والبعض الآخر بقي في تونس.[1]

2- رد الفعل الفرنسي:

تصدى المؤتمر لإفشال كل مخططات الاستعمار من خلال رسمه للأسس التي تسير عليها الثورة وسنه قوانين لتنظيم جيش التحرير، واتخاذه سياسة خارجية لمحاربة الاستعمار دبلوماسيا وكل ذلك جعل الاستعمار يلجأ لأساليب المكر والخداع[2]، وابتكار أساليب القمع ومن بينها الدعاية من خلال تسخير كل الوسائل الإعلامية والدعائية منها صوت البلاد والكثير من الجرائد كجريدة الحقائق والمناشير والبلاغات المزورة لبث الإشاعات الكاذبة[3] لكن كل تلك المخططات فشلت، فلجأ إلى الحرب النفسية فقد أوجد الاستعمار العديد من الهياكل لتطبيق هذه العملية ومن بينها: الفرق الإدارية، المكتب الخامس (عسكري) والمكتب الثاني (مدني) وكان يشرف عليها ضباط من خبراء علم النفس، فقد كانوا يقومون بعقد اجتماعات دورية للمواطنين بهدف الترعيب الترهيب[4].

وبعد ذلك انتهجت سياسة جديدة تمثلت في إنشاء مناطق محرمة وذلك بعد إفراغها من الحياة ووضع سكانها في مراكز تجمع أو محتشدات تتعرض باستمرار لقصف الطيران وقنبلة المدافع ومداهمتها بين الحين والآخر، حتى أصبحت تلك المناطق المحرمة شاملة أنحاء القطر الجزائري، أما غاباتها فكانت تتعرض إلى القصف بقنابل (النابالم) المحرمة دوليا والتي لا يزال الكثير من جنود الجيش يعانون من آثارها، كما عملت السلطات الاستعمارية لسد منافذ العبور من خلال إنشاء الأسلاك المكهربة الشائكة كخط موريس* لتوقيف الدعم

---

(1):عبد الله شريط، محمد الميلي: المرجع السابق، ص232.

(2): أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص160.

(3): أحسن بومالي: إضراب 28 جانفي 1975، مجلة الذاكرة، السنة 03، ع04، 1996، ص44.

(4):أحسن بومالي: المرجع نفسه، ص45.

(*): عبارة عن خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية، أمر بإقامته وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس في أواخر سنة 1956 لخنق الثورة ومنع وصول الإمدادات إليها، تراوح عرضه من 6 إلى 12 متر، أنظر يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص377.

المغربي التونسي للثورة، كما عرفت الثورة الجزائرية بعد المؤتمر تطورا ملحوظا في المقاومة[1]، فقد أراد المستعمر ضرب روح شعبنا المعنوية من خلال تشويه سمعة جيش التحرير باستخدام شتى الوسائل[2].

كما أخذت فرنسا الاستعمارية تفقد اتزانها بعد اشتداد الكفاح المسلح وضربات الثوار الجزائريين في الداخل والضغوطات السياسية الدولية في الخارج، لذلك لم تكن عملية اختطاف الزعماء الجزائريين إلا تعبيرا عن الحالة الموصوفة، ففي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر 1956 سجل التاريخ أبشع عملية قرصنة في القرن العشرين[3]، بعد أن أصبحت الثورة التحريرية تشكل تهديدا ضد الاستعمار الفرنسي فكان لابد له من العمل لخنق الثورة فقد اتهمت فرنسا مصر بدعمها للثورة الجزائرية لذلك شاركت فرنسا في الهجوم الثلاثي على مصر، فقامت القوات البحرية الفرنسية بتشديد الخناق على الثورة في الخارج وكذلك القيام بقرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقل وفد جبهة التحرير المتجهة من المغرب إلى تونس[4].

تلك الحادثة التي خطط لها قادة الجيش الفرنسي وعلى رأسهم ماكس لوجون ظنا منهم أنهم بهذه العملية سيتمكنون من تحقيق أهدافهم المتمثلة في إضعاف الثورة والحد من زحفها إلى الأراضي المغربية[5]، حيث قامت المخابرات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 بإعطاء الأوامر لقائد الطائرة المغربية المتجهة من المغرب إلى تونس بالهبوط في مطار الجزائر بدل مطار تونس وأثناء تلك الحادثة أسر زعماء الجبهة وتم نقلهم إلى سجن باريس حيث ظلوا دون

---

(1): عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص155.

(2): جاك دوشمان: المرجع السابق، ص248.

(3): مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس للنشر، دمشق، 2001، ص325.

(4): محمد ودوع: موقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج2، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص33.

(5): الغالي غربي: الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956-1957، مجلة الرؤية، ع03، الجزائر، 1997، ص76.

محاكمة[1]. بعد اعتقال قادة الثورة وسجنهم جاء رد فعل الشعب الليبي سريعا ومباشرا حيث اتصل الهادي المشيرقي ممثل العلاقات الخارجية بلجنة الدعم في 101956/23 بملك المغرب ورئيس تونس وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وإذاعة صوت العرب بالقاهرة وعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية وحثهم جميعا على ضرورة العمل الجدي واتخاذ موقف إيجابي من أجل إطلاق سراح القادة، وأخذ الهادي على عاتقه مهمة التوجه إلى فرنسا لمقابلة الزعماء المعتقلين، لكن القنصل رفض ذلك إلا بعد تغيير جواز سفره تطلب الأمر عودته إلى طرابلس لتغييره، فكثف الهادي اتصالاته بالقادة واستمر في بذل الجهود من أجل إطلاق سراحهم حتى 1962/03/19[2].

وختاما لكل ما تقدم فإن مؤتمر الصومام رغم كل الانتقادات التي وجهت له والمواقف التي اتخذت اتجاهه فقد أخذت قراراته طريقها للتطبيق على أرض واقع الثورة التحريرية التي كانت تعيش حالة من التشتت والاختلاف من حيث وجهات النظر بين قادتها، إضافة إلى أسلوب الضغط الذي كانت تمارسه القوات الاستعمارية بهدف تضييق الخناق على هؤلاء القادة الذين كانت تعوزهم فوق هذا وذاك جملة من العوامل المادية المتمثلة في العدة والعتاد، إضافة إلى العوامل المعنوية المتمثلة بخاصة في شروط تنظيمية بحتة وفي هذا الشأن بالذات فإن قرارات مؤتمر الصومام قد جاءت لتؤدي هذا الدور المهم.

---

(1): عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص348.

(2): بسمة خليفة أبولسين: الليبيون والثورة الجزائرية، دراسة جهود لجنة جمع التبرع لمساعدة الجزائر 1954-1962، دار الرائد، الجزائر، 2014، ص75.

المبحث 01: انبثاق لجنة التنسيق والتنفيذ.

تعرف هذه اللجنة التي كانت إحدى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصومام، ونتائجه كخطوة لتنظيم نشاط الثوار وضمان حسن سيره على أنها السلطة التنفيذية لجبهة التحرير، والتي سوف تستبدل في 1958 بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، مهمتها مراقبة جميع الهيئات كما أنها تتوفر على لجان متخصصة[1].

كما تعرف على أنها الهيئة القائدة للثورة والمكلفة بمتابعة الأعمال المقررة من قبل المجلس الوطني الثورة الجزائرية GNRA، تعمل اللجنة كمجلس إدارة بحيث تمارس السلطة جماعيا[2].

يتم تعيين أعضاء الجنة من طرف المجلس الوطني للثورة، كما كانت اللجنة تمثل مكتبا سياسيا أحيانا وجهاز للحرب أحيانا أخرى حيث تمسك كل السلطات السياسية والعسكرية ما بين دورات المجلس الوطني للثورة، هكذا جمعت كل سلطات جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد ومحدد ومركزي لا يترك أي ثغرة أو مجال للفوضى قبل تداخل الصلاحيات[3].

تكونت اللجنة من خمسة أعضاء لم يتم التصريح بأسمائهم في بادئ الأمر، اختيروا من بين أعضاء المجلس الوطني والذين يوجدون بالقطر الجزائري[4]، ولم يدلي أو يشير القانون الأساسي إلى الكيفية التي تتعين بها أو كيف تنتخب أو مدة عمل هذه اللجنة، كل ذلك بقي غامضا أول الأمر ليصرح بعدها عن أعضاء اللجنة، ومن بين أعضائها السياسيين عبان رمضان، بن يوسف بن خدة[*]، سعد دحلب أما العسكريون فقد تمثلوا في بن مهيدي وكريم بلقاسم[5].

---

(1): عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص103.

(2): عاشور شرفي: المرجع نفسه، ص103.

(3): عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص80.

(4): عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج1، المرجع نفسه، ص80.

(*): من مواليد مدينة البليدة 1919، اختير لرئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة إثر تخلي فرحات عباس عنها، وهو الذي أعلن رسميا في إذاعة تونس يوم 17 مارس 1962 وقف إطلاق النار، وبعد إعلان الاستقلال دخل العاصمة على رأس الحكومة الجزائرية المؤقتة، ثم توقف نشاطه السياسي. أنظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص256.

(5): محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص71.

يرى سعد دحلب لجنة التنسيق أنها أكثر من مكتب سياسي، حيث شكلت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من إدارة السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة، فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني حسب سهد دحلب نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة[1].

أما عن اختيار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فإن المؤتمرون قد قادهم في ذلك انشغالهم بالفاعلية والواقعية والاستعداد التام، فقد كان كل من بن مهيدي وكريم بلقاسم أعضاء في لجنة ثورية للوحدة والعمل، وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ومرضية ضمان روح الفاتح من نوفمبر[2]، ولم يخض عبان من جهته غمار أي نزاع وبذلك كان عضوا مهيأ وفوق مستوى الشبهات يستطيع كسب ثقة جميع المناضلين الذين أضلهم وخيب أملهم انشقاق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهكذا باقتراح منه تم تعيين سعد دحلب وبن خدة في اللجنة رغم عدم حضورهما المؤتمر[3].

يرى كثيرون أن عبان رمضان وكريم بلقاسم قد نجحا في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزيين أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب[4]، وبذلك أصبح القادة المؤسسون للمنظمة الخاصة العسكرية التي تحولت إلى جبهة التحرير الوطني أمثال بوضياف وبن بلة مجرد ممثلين للجبهة في الخارج[5].

أما عن ترقية كل من بن خدة ودحلب ليتقلدوا مواقع قيادة في أعلى هيئة تنفيذية للثورة فجاء التبرير على أنهما جاءا وفقا للمبدأ الذي أقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.[6]

---

(1): سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص29.

(2): محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص56.

(3): أحمد منغور: المرجع السابق، ص95.

(4): أحمد منغور: المرجع نفسه، ص96.

(5): بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص211.

(6): بوعلام بن حمودة: المرجع نفسه، ص211.

استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا ووزعت المهام على الأعضاء حيث كان سعد دحلب مسؤولا عن الإعلام والدعاية[1]، فحين تولى بن يوسف بن خدة مسؤولية الاتصال بالفرنسيين المتعاطفين مع الثورة وبالشيوعيين الذين لم يلتحقوا بعد بالثورة وعن تأمين السلاح، أما بن مهيدي* فكان على اتصال بالتنظيم الفدائي في القضية أما كريم بلقاسم وعبان رمضان فتوليا مهمة التنسيق بين الولايات[2].

كان أول عمل للجنة التنسيق والتنفيذ هو الإعلان عن نتائج المؤتمر إلى مختلف الولايات وضبط مشكل الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد[3].

أما عن الأهداف الإستراتيجية للجنة والتي عملت على تحقيقها فهي في مقدمتها العمل على تجسيد مقررات مؤتمر الصومام والإشراف الكامل على شؤون الثورة والعمل من أجل خوض معركة الجزائر، حيث رأت أنها السبيل الكفيل بحسم الصراع ضد العدو من أجل الاستقلال[4]، الاستقلال[4]، كما كان نشاطها يشمل كل شؤون الثورة السياسية والعسكرة في الداخل والخارج والاهتمام بمهمة تزويد الثورة بالسلاح، ناهيك عن إيجاد حل لأزمة المعارضين لمؤتمر الصومام ومنهم محساس في تونس. لم تتوانى اللجنة في التنسيق وتوجيه المنظمات والاتحاديات الجماهيرية والاتصالات المختلفة لبحث القضية الجزائرية، كما لم تهمل هذه الأخير أمر إعادة تنظيم البعثة الخارجية والإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية، العسكرية، الدبلوماسية والاجتماعية والإدارية[5].

---

(1): سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير الوطني عنوان الثورة، دار الكتب الشرقية، تونس، 1975، ص103.

(*): ولد في عام 1923 بدوار الكواهي بناحية عين مليلة التابعة لولاية أم البواقي، وهو الابن الثاني في ترتيب الأسرة التي تتكون من ثلاثة بنات وولدين، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية في مسقط رأسه وبعد سنة من الدراسة انتقل إلى باتنة لمواصلة التعليم الابتدائي. أنظر: عمر توهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص126.

(2): بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص17.

(3): بن يوسف بن خدة: المصدر نفسه، ص17.

(4): الغالي عربي: المرجع نفسه، ص444.

(5): الغالي عربي: المرجع السابق، ص445.

وما يجدر ذكره حول تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ أنها لقيت مواقف رافضة لصعود النخب السياسية الوطنية في دوائر القيادة العليا حيث أضفت على تعيينها بعدا أكثر ارتباطا بالتسابق نحو الزعامة والتآمر بغرض الإنفراد بالزعامة[1]، وتباينت المواقف الرافضة لمقررات مؤتمر الصومام وشكلت بذلك أخطارا تهدد كيان ومسيرة الثورة الجزائرية فهي قرارات خطيرة سوف تكون لها آثارها على استمرار الكفاح المسلح، في أخطر المراحل التي يواجه فيها عنفوان التآمر للقضاء على الثورة الجزائرية ونضالها المسلح[2].

فقد وجهت أصابع الاتهام لعبان رمضان بأنه نجح في فرض رأيه على المؤتمرين بأسلوب أو ذريعة الحفاظ على الكفاح المسلح، وتسانده في ذلك مجموعته من السياسيين[3].

المبحث 02: لجنة التنسيق والتنفيذ والعمل الدبلوماسي.

1-القضية الجزائرية ومؤتمر باندونغ أفريل 1955:

إن الانتصارات السياسية الباهرة التي حققتها الجبهة عبر العالم هي تأكيد على العمل الذي شرعت فيه بصفة جدية في الخارج، فمنذ ميلاد جبهة التحرير لم تتوقف على الطواف في القرارات المختلفة حاملة خطاب الثورة الجزائرية.[4]

فمشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية لا يعني الاعتراف بها ولكنه على الأقل إشارة ظهور هذا البلد على المسرح الدولي[5]، فقد أدرك قادة الثورة بأن نجاحهم مرهون بتدويل القضية الجزائرية وان هذا التدويل سيمر عبر بوابة الدول العربية والإسلامية الشقيقة بالدرجة الأولى وبعض الدول حديثة الاستقلال وهي الدول التي كانت تقدم دعمها للثورة[6]، وقد ذكر محمد يزيد أحد مهندسي المشاركة الجزائرية "كانت دول كولومبو التي تسمى مجموعة كولومبو

---

(1): محمد عباس: وباء حب الرئاسة يفتك بالثورة، جريدة الشروق، ع8، 2002، ص07.

(2): لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت، ص167.

(3): لخضر شريط وآخرون: المرجع نفسهن ص167.

(4): لعروسي خليفة: كراسة المناضل الجزائري، منشورات دحلب، د د، 2013، ص140.

(5): بيار كلودين شولي: اخترنا الجزائر صوتا وذاكرة، تقديم: رضا مالك، تر: زينب قبي، منشورات البرزخ، الجزائر، 2013، ص175.

(6): أحمد سعيود: الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ، المصادر، ع12، 2005، ص158.

الخمسة هي التي تدعمنا ولذلك كان في تقريرنا آنذاك أن الهدف الأول في عملنا الدولي يتمثل في عرض القضية أمام مؤتمر باندونغ*"، وقد تمكنت جبهة التحرير بوفد متكون من آيت أحمد ومحمد يزيد من الدخول بقوة في الساحة الدولية وهذا بفضل مصر خاصة المجهود الخاص الذي قام به الرئيس جمال عبد الناصر في مجال دعم الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي، وتجدر الإشارة على أن جبهة التحرير لم تشارك بوفد منفرد بل شاركت ضمن وفد مشترك يضم حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي[1].

وقد قدم هذا الوفد مذكرة شرح فيها الوضع المأساوي الذي تعيشه شعوب شمال إفريقيا وملحق يخص القضية الجزائرية[2]، فانعقاد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 كان بمثابة التاريخ الرسمي لميلاد الكتلة الإفريقية الآسيوية وفي هذا الإطار سعت جبهة التحرير جاهدة لحضور المؤتمر فمنح له صفة ملاحظ، وشرعت الوفود الجزائرية في جولات إلى بلدان جنوب شرق آسيا[3] فقام محمد خيضر بجولة في البلدان العربية لتبني القضية الجزائرية والدفاع عنها في باندونغ، وقد كان للوفد عدة أنشطة خلال المؤتمر تمثلت في تعريف المؤتمر بالوضع في الجزائر وإزالة الآثار السلبية التي خلفها النشاط المضاد للاستعمار[4].

(*): مدينة في أندونيسيا، اجتمع بها في 18 أفريل 1955 حوالي 600 مندوب، جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا وآسيا يمثلون دول مختلفة خرجت من الاستعمار وتعاني الكثير من المشكلات، وقد جمع هذا المؤتمر 29 بلدا ومن بينها: الهند،باكستان، سيلان، برمانيا، أندونيسيا، أفغانستان، إيران، تركيا، العراق، السعودية، الأردن، لبنان، سوريا، الفتنام، اليمن ومصر... كما استدعيت لحضوره 4 حركات تحررية عن تونس، الجزائر، المغرب وقبرص كأعضاء ملاحظين أو مراقبين، انعقد هذا المؤتمر بين 18-24 افريل 1955. أنظر: نور الدين حاطوم: قضايا عصرنا منذ 1945، د ط، دار الفكر، دمشق، د ت، ص36.

(1): المجاهد، المؤتمر الإفريقي الآسيوي باندونغ، ع15، 1958، ص01.

(2): أحمد سعيود: المرجع السابق، ص159.

(3): عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص292.

(4): عبد الكامل جويبة: المرجع نفسه، ص292.

وقد حظيت قضية تحرير شعوب المغرب العربي باهتمام المؤتمرين بعد دراسة الوضع في إفريقيا وآسيا وبالأخص قضية الشعب الجزائري، إذ ارتفعت أصوات لتدافع عن تلك القضية وتساند مذكرة وفد جبهة التحرير[1].

ولا يختلف المؤرخون بشأن الانعكاسات الدبلوماسية التي منحها مؤتمر باندونغ للثورة الجزائرية بفضل التوصيات الإيجابية فقد أكد على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وأبدى تأييده الكامل لاستقلال الشمال الإفريقي[2]. وبفضل جهود المؤتمرين في هذا المؤتمر اقتنعت كثير من الدول المشاركة بضرورة دعم قضية الجزائر والمغرب العربي وتم الاتفاق بين القادة الجزائريين في القاهرة وصالح بن يوسف وعلال الفاسي على طرح قضايا المغرب العربي كالقضية الجزائرية ومساواتها مع قضية تونس والمغرب[3].

اقتصرت المناقشة في الدورة العاشرة للجمعية العامة على الوجه الإجرائي للمسألة، وكان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية. وقد وقع انقسام شديد في الرأي وسط الوفود المناقشة وقد نوقشت القضية في ستة اجتماعات[4].

في 30 سبتمبر 1955 قررت الجمعية بأغلبية الأصوات إدراج القضية في جدول أعمالها ومع ذلك فإن الموضوع لم يدرس في اللجنة الأولى وأجل إلى الدورة الحادية عشر باقتراع عام، وهكذا حددت عمليا الدورة العاشرة للجمعية العامة على قرار مسألة أهلية إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال. انعقدت اللجنة الأولى للجمعية العامة لبحث القضية الجزائرية في 17 اجتماعا بين 4 و 13 فيفري 1957، وقد قدم مشروع القرار وثيقة A/C.I/L165 في

(1):عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص293

(2): عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013، ص275.

(3): عبد الله مقلاتي، لميش صالح: الزعماء العرب والثورة الجزائرية، ج3، دار مياس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص137.

(4): فوزية بوسباك: الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، ع3، د س، ص162.

5 فيفري 1957 تحت رعاية 18 دولة إفريقية وآسيوية وطالبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائر بينما طالبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات.[1]

وعند التصويت على الفقرات فشلت اللجنة في إقرار الفقرتين الأوليين بتصويت 34 مقابل 33، أي 34–33–9 على التوالي.[2]

تبنت ثلاث دول مشروع قرار ثالث "وثيقة A/C.I/L167" قدمته: الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومنيكان، إيطاليا والبيرو في 12 فيفري 1957 وعبرت عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي وعاجل، وقد تمت الموافقة على هذا القرار بتصويت 41 مقابل 33 وامتناع 3. وبسبب ذلك أوصت اللجنة الأولى للجمعية العامة بالقرارين الذين أقرتهما ما دام القراران لم يحصلا على أغلبية الثلثين، وانضم مقدمو الاقتراحين إلى بعضهم البعض ليشكلوا اقتراح تسوية معتدلة، وعبرت الفقرة النافذة المفعول عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل، وتم إقرار القرار الاسترضائي الجديد بالإجماع بـ 77 مقابل 0 (غابت كل من إتحاد جنوب إفريقيا والمجر) ولم يشارك الوفد الفرنسي في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية، في حين رحبت جميع الوفود بالقرار[3].

خلال عمل الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة عولج موضوع الجزائر مرة أخرى من طرف اللجنة الأولى ودرس في اللقاء الرابع عشر، وقدم مشروع القرار الأول حول القضية من قبل 17 حكومة إفريقية–آسيوية في 15 ديسمبر 1957 وقد قدمها ممثل أندونيسيا باسم هذه الحكومة.[4]

(1): محمد السعيد هارون: صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد، ع77، 1982، ص78.

(2): أحمد الشقري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، 2005، ص117.

(3): محمد علوان: الجزائر أمام الأمم المتحدة، تر: علي تاب ليك، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، ع6، 2000، ص116.

(4): خيري حماد: قضايا في الأمم المتحدة، المكتب الفجاري للمنشورات، لبنان، د ت، ص400.

أشارت الفقرات الثلاث الأولى إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة في حين اعترف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ويدعوه إلى المفاوضات، وفي 6 ديسمبر 1957 اقترحت إيرلندة والنرويج تعديلين (وثيقة A/C.I/L196) لمشروع قرار 17 دولة، فالتعديلان هما بديل للاعتراف بمبدأ تقرير المصير أي أن الشعب الجزائري مؤهل أن يرسم مستقبله الخاص بطريقة ديمقراطية واقترحتا مناقشة حقيقية بدلا من المفاوضات، والهدف من تقديم هذين التعديلين هو الحصول على الموافقة العامة للجنة وأمل الوصول إلى قرار من نوع جماعي، غير أن التعديلين وجدا اعتراضات من مقترحي مشروع القرار الأصلي وخاصة فيما يتعلق بحذف حق تقرير المصير. وقد تم إقرار التعديلين في 6 ديسمبر 1957 بأغلبية مقابل 36 وامتناع 7، أما رأي اللجنة فكان منقسما بالتساوي تقريبا.[1] وبذلك قدم مشروع قرار الدول 17 المعدل للتصويت وتعادل بـ 37 مقابل 37 وامتناع 6، وكان الصوت الواحد الذي اعترض نص التعديل عن الموافقة هو صوت ليبيريا بدلا من الامتناع، كما اقترح مشروع قرار ثان من الأرجنتين، البرازيل، كوبا وجمهورية الدومينكان، إيطالي البيرو، وإسبانيا (وثيقة A/C.I/L195) في 5 ديسمبر 1957 وكان نص المشروع نفسه المقدم في الدورة الحادية عشر والذي أعرب المشروع عن الأمل من أجل حل سلمي وديمقراطي وعادل، ومهما كن فإنه بعد هزيمة مشروع تعديل الدول 17 فإن مقترحي هذا القرار أعلنوا أنهم لا يدفعون بممثليهم للتصويت، لذلك لم توص اللجنة بشيء للجمعية العامة للموافقة عليه. لكن بفضل المساعي الحميدة لرئيسي حكومتي المغرب وتونس عبرت الجمعية عن رغبتها في إيجاد حل من خلال محادثات تمهيدية، وتم الاتفاق جماعيا عن طريق الجمعية العامة.[2]

---

(1): الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى 1963، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول دول التطور الدبلوماسي، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص163.

(2): القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، مجلة المقاومة، ع5، الجزائر، 1958، ص41.

2-القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

خلال الدورة الثالثة عشر نوقشت القضية الجزائرية في عشرة اجتماعات متتالية في اللجنة الأولى في ديسمبر 1958 لوم يشارك الوفد الفرنسي في المناقشة، وفقا لتصريح أدلى به الوفد في فرنسا في 17 سبتمبر 1958 في اللجنة العامة وقد تم مشروع قرار واحد فقط حول القضية، تقدمت به 17 دولة من إفريقيا وآسيا في 12 ديسمبر 1958 وجاء في المقدمة إشارة إلى القرارات التي تمت المصادقة عليها في الدورتين السابقتين، وتعترف الفقرات الملزمة الأخرى بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وأنها معنية بمواصلة الحرب، ولاحظت استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض، وقد أشير خلال مشروع القرار إلى مجموعة البلدان الأفروآسيوية بالاستقلال للجزائر صراحة بدلا من السعي نحو مبدأ تقرير المصير.[1]

وفي 13 ديسمبر 1958 أدخلت "هايتي" تعديلين على قراري الدول 17، فالتعديل الأول يستبدل الإشارة إلى الحق في الاستقلال والحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والملاحظة الثانية هي رغبة قادة الحركة الوطنية الجزائرية في التفاوض، ولكن مقترحي هذا التعديل أعلنوا عدم قبولهم للتعديلين وهكذا وفد هايتي على أن يقدم التعديلين للتصويت، فصوتت اللجنة على التعديل الأول الذي رفض بـ 48 مقابل 13 صوتا وامتناع 19 ولم يدفع وفد "هايتي" التعديل الثاني للتصويت.[2]

ومنه فإن تحليل مدونة الاقتراع على مختلف القرارات من الدورة 10 إلى 13 للجمعية العامة بين ثلاثة تغييرات هامة في الموقف والذي حدث تدريجيا، أولا انخفاض عدد المؤيدين الحقيقيين لفرنسا بالثلث خلال فترة أربع سنوات، ثانيا ارتفاع عدد المؤيدين الحقيقيين للقضية الجزائرية في تقرير المصير والاستقلال في نفس الفترة بنسبة 15% خاصة من 28 في 1955 إلى 35 صوتا في 1958.[3]

---

(1): طه مصطفى: تدويل القضية الجزائرية، مجلة الجندي، ع161، الجزائر، 1996، ص7.

(2): Khalfa Mameri: Les Nations Unies Face a La Question Algérienne 1954-1962, send Alger, 1969, p99.

(3): سامية مهلل: الثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة قالمة، 2013/2012، ص50.

3-القضية الجزائرية ومؤتمر تضامن الشعوب الأفروآسيوية سبتمبر 1957-جانفي 1958:

انعقد هذا المؤتمر بالقاهرة في الفترة بين ديسمبر 1957-جانفي 1958 وقد جاء هذا المؤتمر تعزيزا للتضامن الآسيوي الإفريقي وتأكيدا لمبادئ باندونغ التي فتحت عهدا جديدا في تاريخ الإنسانية وكان بحضور 46 دولة، ويعد أول تكتل دولي يساند الثورة الجزائرية بشكل صريح بعد باندونغ، وقد أوفدت جبهة التحرير وفدا رفيع المستوى جسد تعامل المؤتمر معها بصفتها عضوا كاملا وتشكل من 20 عضوا برئاسة محمد لمين دباغين وعرض الوفد تقريرا تضمن الأفكار التالية[1]:

الجزائر كانت حتى عام 1830 دولة ذات سيادة تتمتع بكل مقومات الدولة وتعرضها للاستعمار الاستيطاني الفرنسي أدى إلى إلغاء الشخصية الدولية للجزائر. أما توصيات المؤتمر أهمها:

إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير على أساس الاستقلال، ودعا إلى إطلاق المعتقلين الخمسة وكذا جميع الموقوفين بالسجون والمحتشدات الفرنسية وتكثيف مظاهر التأييد للكفاح الجزائري.

وبالتالي كان مؤتمر القاهرة مؤتمر شعوب وحركات وطنية وسياسية ونقابية وانعقاده ببلد عربي كان مناسبة جيدة لإظهار المدى البعيد الذي بلغه كفاح الشعب الجزائري.[2]

وقد استقبل الوفد الجزائري في المؤتمر استقبالا رائعا، وقامت كل الوفود وقوفا مدة طويلة تصفق وتهتف في حماس عظيم لكفاح الشعب الجزائري وثورته[3]، وقد بدأت جلسات المؤتمر

---

(1): خليفي عبد القادر: المؤتمرات الآفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع8، الجزائر، 2003، ص224.

(2): بشيشي الأمين: دور الإعلام في معركة التحرير، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، د ط، إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1994، ص20.

(3): أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار الشروق للطباعة والنشر، د د، د ت، ص138.

بخطاب السيد محمد أنور السادات والذي ندد من خلاله بالاستعمار والحرب ودعا إلى تعايش الشعوب كافة في سلام وأمن[1].

أما ممثل الشعب الجزائري السيد لمين دباغين فقد ذكر أن الشعب الجزائري يموت في سبيل الحرية، وهناك ملايين الجزائريين يهددهم الموت جراء الجوع والبرد والمرض الذي يحتم على البلدان الإفريقية والآسيوية أن تسارع إلى تقديم العون لهم[2].

بعدها قدم تقرير خاص لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري المزرية كما وضح بأن المعسكر الاستعماري قد التف حول فرسنا يؤيدها في حربها وأن الجزائريين لا يقاتلون فرنسا وحدها بل يقاتلون ضد المعسكر الاستعماري بأسره، ولهذا فإنه يتعين على الكتلة المعادية للاستعمار أن تتضافر وتوحد جهودها في الدفاع عن قضية الجزائر[3].

نتيجة للمواقف والتصريحات العربية وكذا النشاط الذي قام به العرب قبل وأثناء انعقاد المؤتمر إضافة إلى مساعي جبهة التحرير الوطني المكثفة كل ذلك أثمر نتيجة جاءت في صالح القضية الجزائرية حيث نددت بقوة سياسة فرنسا، وهو ما أدى إلى إصدار المؤتمر لعدة قرارات تبنت كفاح الجزائر وأكد بأن الحرب الدائرة في الجزائر لمتعد حربا قائمة بين فرنسا وشعب الجزائر فحسب بل بين استعمار وجميع المناهضين له في العالم، وكان لهذا القرار صدى واسع وبهذا تبين حقا بأن الشعب الجزائري لم يعد وحده في الميدان[4].

وقرر المؤتمر تحديد 30 مارس من كل عام يوما خاصا بالجزائر تقام فيه الاجتماعات وتكتب المقالات، وتذاع الأحاديث والمنشورات التي تبين كفاح الجزائر كما تجمع التبرعات المختلفة لمساعدة ثورة الجزائر المجيدة[5].

---

(1): بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، ج1، دار مدني، الجزائر، 2013، ص323.

(2): بشير سعيدوني: المرجع نفسه، ص324.

(3): بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص175.

(4): جريدة المجاهد، ع16، 1952، ص02.

(5): عمار قليل: المرجع السابق، ج03، ص125.

وعلقت الصحف العربية على مؤتمر القاهرة ونتائجه حيث كتبت جريدة المجاهد في أحد مقالاتها "...لقد كان مؤتمر القاهرة فرصة من تلك الفرص التي لا تتوفر إلا مرة أو مرتين في تاريخ الشعوب المستضعفة..." وفي مقال آخر كتبت "...إن الشعب الجزائري لم يعد وحده في ميدان المعركة، غن التضامن الذي لقيه حتى الآن من الشعوب الآسيوية والإفريقية سيزداد في الأيام والشهور القادمة بروزا وقوة..."[1].

4-مؤتمر أكرا الأول: 15-22 أفريل 1958:

انعقد هذا المؤتمر بعد ثلاث سنوات من مؤتمر باندونغ بأكرا عاصمة غانا أحدث الدول الإفريقية استقلالا، وقد حضرته الدول الإفريقية[*] الثمانية المستقلة والتي تمثل ثلث سكان إفريقيا كما حضرته الجزائر بوفد رسمي[**2]. اتخذ هذا المؤتمر قرارات بشأن الجزائر كما تقرر تعيين أحد ممثلي جبهة التحرير عضوا في اللجنة التوجيهية الدائمة لهذا المؤتمر الذي اكتسى أهمية خاصة بفضل الشخصيات التي حضرته وكانت المرة الأولى التي يلتقي فيها سياسيون أفارقة ذوي شهرة عالمية[3].

كان كفاح الجزائر محور المداولات في هذا المؤتمر التاريخي حيث اغتنم ممثلو جبهة التحرير الوطني الفرصة للتعريف بقضية بلادهم وفضح أساليب المستعمر الفرنسي وحلفائه، وبالتالي كسب المزيد من الدعم الإفريقي والعالمي لها ولتحقيق ذلك عقدوا ندوة صحفية قدم خلالها المندوبون الجزائريون شرحا وافيا ومفصلا لتطور القضية الجزائرية[4].

وقد ذكرت جريدة المجاهد القرارات التي أطلقها مؤتمر أكرا في عددها 23 تحت عنوان "مغزى ندوة أكرا" جاء فيه: إن ندوة الدول الإفريقية المستقلة المتأثرة تأثرا عميقا من استمرار

---

(1): بشير سعدوني: المرجع السابق، ص333.

(*): الدول الإفرقية المشاركة: غانا، مصر، تونس، ليبيريا، المغرب،السودان، ليبيا، إثيوبيا.

(**): الوفد الجزائري: محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، مولود قايد، أنظر: المجاهد، ع23، ص15.

(2): سعد دحلب: المصدر السابق، ص78.

(3): بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص334.

(4): عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)، ج3، دار المغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص311.

الحرب في الجزائر ومن رفض فرنسا لحق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير مصيره وكان من بين أهم المطالب التي خرج بها المؤتمر:

- منح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال وتقرير مصيره.
- وضع حد للمظالم وسحب القوات الفرنسية من الجزائر.
- الاتفاق على التعاون المشترك لتحرير إفريقيا والبعد بها عن الأحلاف العسكرية[1].

4-مؤتمر أكرا الثاني: 08-12 ديسمبر 1958:

عقد مؤتمر الشعوب الإفريقية بالعاصمة الغانية "أكرا" من يوم الاثنين 8 إلى يوم الجمعة 12 ديسمبر 1958 بدعوة من رئيس جمهوريتها 'نيكورما' شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي[*]، إلى جانب حوالي ثمانية بلدان مستقلة وحوالي 200 عضو يمثلون أكثر من 50 حزبا سياسيا أو نقابيا أو حركة إصلاحية من مختلف الشعوب الإفريقية، وكان لهذا المؤتمر أهمية كبير لأنه كان إعلانا عن مولد الرابطة الإفريقية الحقيقية على المستوى الشعبي[2].

ويعتبر هذا المؤتمر امتدادا لمؤتمر الحكومات الإفريقية المنعقد بأكرا من 15 إلى 22 أفريل 1958 حيث تلقت في القضية الجزائرية دعم الدول الإفريقية[3].

وقد كتبت جريدة المجاهد عن هذا المؤتمر وذكرت أهم القرارات المتوصل إليها في عددها 34 تحت عنوان: "لائحة أكرا حول الجزائر" جاء فيها أن المؤتمر: يؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال ويرفض كل قيمة للانتخابات الجزائرية التي أعدتها ونظمتها وراقبتها في ظل أوضاع خاصة وشرط معينة للإدارة الفرنسية، ويعلن من جديد عن عجز فرنسا واستحالة تنظيم انتخابات حرة في الجزائر. كما دعا فرنسا بأن تعترف للشعب الجزائري بحقه

---

(1): عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص311.

(*): الوفد الجزائري تمثل في: أحمد بومنجل رئيسا للوفد، فرانس فانون ومصطفاوي، أنظر: صالح يالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص336.

(2): العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص64.

(3): عمر بوضرسة: النشاط الدبلوماسي –الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص198.

الطبيعي في الاستقلال وعليها أن تجري عاجلا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مفاوضات لتحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار[1]، كما أصدر المؤتمر العديد من القرارات الأخرى منها إنشاء مجموعة إفريقية داخل الأمم المتحدة مناصرة للقضية الجزائرية وتشكيل بعثة إفريقية للتوجه إلى أمركا اللاتينية والدول الاسكنديناقية للتعريف بالقضية الجزائرية، وفي الأخير نقول بأن هذا المؤتمر كان ورقة ضغط أخرى على فرنسا[2].

5- مؤتمر طنجة: 30 أفريل 1958:

انعقد هذا المؤتمر في ظروف خاصة إذ جاء بعد قنبلة القوات الفرنسية بقرية ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فيفري 1958 والتي زادت من حدة الضغط الفرنسي في المغرب العربي[3]، وكذلك حجم المخاوف التونسية والمغربية إزاء مضاعفات استمرار الثورة الجزائرية. جرت أشغال المؤتمر وحضره عن المغرب أحمد بلافريج ونائبه، في حين مثل تونس كل من الباهي لدغم كاتب الدولة والصادق مقدم وعضوان من الحزب الدستوري، ومثل جبهة التحرير فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، حمد بومنجل وعبد الحميد مهري[4].

دعا إلى عقد المؤتمر حزب الاستقلال المغربي والدستور الجديد التونسي وكان الهدف منه توطيد التضامن المغربي، فقراراته ذكرتها جريدة المجاهد في مقال بعنوان "مؤتمر يحطم أحلام الاستعمار"[5]، كما تقرر خلال هذه الندوة إنشاء أمانة من أجل متابعة القرارات المصادق عليها وكان الهدف هو توطيد التضامن المغربي، ويعتبر المؤرخ محمد حربي بأن هذا الهدف المعلن للمؤتمر أما الهدف غير المعلن لنظامي تونس والمغرب فهو تقديم

(1): جريدة المجاهد، ع34، 1958، ص04.

(2): عمر بوضرسة: المرجع السابق، ص198.

(3): عبد الله ريغي: أحمد فرنسيس (1910-1968) دكتور في السياسة، تر: عمار زروقي محمد، منشورات أناب الجزائر، 2013، ص112.

(4): محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص156.

(5): عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص108.

ضمانات للغرب بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه ذاته الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة[1].

افتتحت جلسات المؤتمر العلنية على الساعة الخامسة والنصف مساء حيث ألقى ممثلو الوفود المشاركة خطب الافتتاح والتي تناولت فكرة استقلال كل من تونس والمغرب وإحساس قيادات هاتين الدولتين بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهما، فقد أكد أحمد بلافريج ممثل المغرب الأقصى في كلمته ضرورة التوحد والتكتل لمواجهة الاستعمار الفرنسي[2].

أما الباهي الأدغم ممثل تونس فقد أشار إلى ضرورة الجدية في المداولات بقوله "إذن فالنتائج الإيجابية التي يتم الوصول إليها رعينة عزيمتنا وإخلاصنا وتفهمنا للواقع" وفي سياق حديثه أشار أيضا إلى ظرفية انعقاد مؤتمر قائلا "ففي الجزائر شعب يبني وحرب استعمارية ترمي إلى السيطرة عليه أو إبادته وفي البعض الآخر من أقطارنا رواسب استعمارية متعددة وقوات أجنبية مرابطة"[3].

أما ممثل الشعب الجزائري عبد الحميد مهري فقد جاءت كلمته أكثر حدة وعمقا ومحاكمة للاستعمار حيث عبر قائلا: "إن الوفد الجزائري يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات حرب يخوضها الشعب الجزائري"[4].

ومن خلال استعراضنا لخطب هذه الشخصيات نرى أن هناك إجماع على ضرورة استقلال الجزائر وأهمية وحدة المغرب العربي، ويتجلى هذا الموقف أكثر في الخطاب الاختتامي الذي ألقاه علال الفاسي والذي أكد فيه على البعد الوحدوي لمؤتمر طنجة حيث قال: "في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت له

(1): ملاحظات حول مؤتمر طنجة، المجاهد، ع23، 1958، ص08.

(2): معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص139.

(3): إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص228.

(4): معمر العايب: المرجع السابق، ص140.

قلوبهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق هذه الوحدة"[1].

المبحث 03: اللجنة والمهام المنجزة داخليا.

أ- معركة الجزائر 1957.

في نهاية 1956 ومطلع عام 1957 التفتت لجنة التنسيق والتنفيذ نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري خاصة بعد أن أحست بتزايد التأييد الشعبي للثورة[2]، ففي منتصف عام 1956 تمكنت جبهة التحرير الوطني من استعادة القضية من أيدي الحركة الوطنية الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، حيث ذهب بن خدة إلى الجزائر العاصمة وأصبح قائد منطقة الحكم الذاتي بمساعدة معاونه العسكري ياسف سعدي* وكانت تلك الفرصة التي مكنت عبان رمضان من تطبيق نظريته حيث رأى تنظيم هجوم في العاصمة ليكون ذو تأثير في منظمة الأمم المتحدة[3]. وكان مصطلح معركة الجزائر الاسم الذي شاع إطلاقه على الأحداث التي عرفتها العاصمة في فترة معينة دامت حوالي عشرة أشهر إذا اعتبرنا أنها امتدت من 7 جانفي إلى 1957 تاريخ صدور قرار منح صلاحيات الشرطة للجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين إلى 8 أكتوبر 1957 تاريخ القضاء على علي عمار المعروف بعلي لابوانت مساعد ياسف سعدي[4]. وفي أعقاب اعتقال رابح بيطاط في مارس 1955 بريقا من

(1): محمد علي داهش: دراسة في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص08.

(2): رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد يكلي، دار أمدوكال للنشر، د م، 2010، ص137.

(*): ولد يوم 20 جانفي 1928 بالجزائر، ناضل في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، انتقل إلى فرنسا إثر تفكيك المنظمة الخاصة، ولما عاد إلى الجزائر تكفل بإيواء رابح بيطاط، ثم رتب المخابئ لإيواء كريم بلقاسم وعمر أوعمران، ثم تكليفه بربط الاتصال مع بن بلة في سويسرا، ولما بدأ عمل فرقة الكوندوس انخرط فيها، فاعتقل في 23 سبتمبر 1957 بمخبئه الكائن في نهج كاتون بحي العقبة رفقة زهرة ظريف. أنظر: بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1982، ص187.

(3): محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص246.

(4): عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص349.

الأمل عند كل من بن مهيدي وعبان رمضان في إمكانية الشروع في نقل الحرب إلى المدن للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل العسكري إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية لأن توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا[1].

فقد أراد بن مهيدي تأسيس منظمة فعالة فقام بنداء الإرادات القوية ولتسهيل المهام، قسمت منطقة الحكم الذاتي للعاصمة إلى ثلاث مناطق: المنطقة الأولى الجزائر وسط، المنطقة الثانية الجزائر شرق أما الثالثة فكانت الجزائر غرب وبذلك بات التنظيم التقليدي ينعكس على جميع المستويات كما تم تقسيم كل منطقة إلى أقسام تفرع بدورها إلى دوائر، ونجد في ترتيب تنازلي أصناف دوائر والتي تضم 63 رجلا، ثم الفوج ذو 31 رجل، ثم أنصاف الأفواج والتي تضم 15 رجلا لتأتي بعدها الخلايا ذات 7 رجال[2].

وقد بلغ عدد الفدائيين في الجزائر العاصمة 105 فدائيا إضافة إلى 105 متطوعا وقد اتخذت الثورة الحضرية في العاصمة عدة أشكال منها العمليات الفردية بالمسدس والرشاش وأعمال التخريب، كما أن الجبهة قد كونت جهازا خاصا لإلقاء القنابل[3]، كما خططت بأن يكون عدد المقاتلين هو 000 50 مقاتل وقد وزعت بعدها منشورات تبين فيها عدالة القضية التي تقاتل من أجلها، فقد جند ياسف سعدي مجموعة من الفدائيين كل واحد منهم يحمل منشورا كتب فيه "زبانة فراح سنثأر لكم"[4]، وقتل 10 أوروبيين مقابل كل جزائري واحد يعدم غير أن السلطات الفرنسية لم تكلف نفسها وبقيت تسير في سلسلة الإعدامات، وفي هذه المدة الممتدة من جوان إلى أوت 1956 نفذت خلايا الجبهة أكثر من 150 عملية أشهرها تفجيرات 30 سبتمبر التي جاءت انتقاما لضحايا انفجار العاشر من أوت[5].

---

(1): محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص107.

(2): باتريك إفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص244.

(3): الجواين رشيدة: العمليات العسكرية الفرنسية، مجلة الجيش، ع580، 2011، ص25.

(4): أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص120.

(5): أنيسة بركات: المرجع السابق، ص120.

أسفرت العمليات البوليسية إلى انتقال ياسف سعدي من رتبة نقيب إلى رتبة رائد بعد أن خلف بنبلة كقائد سياسي وعسكري للمنطقة، وفي هذه الفترة بقي عيسات إيدير محتجزا في مخيم بنما انتقل الأعضاء الأربعة للجنة المركزية من الجزائر العاصمة حيث حلق بن خدة شاربه وفر زاحفا من خلال مجرى ونجا عبان رمضان من يد المظليين[1].

وبالتالي فقد خلف خبر إعدام زبانة وفراج استياء كبير لدى السجناء والشعب وأنذر عبان رمضان بالقيام بأعمال انتقامية مقابل كل عضو من جبهة التحرير يتم إعدامه، وبالفعل تم القضاء على حوالي 50 من الأوروبيين القاطنين بالجزائر[2].

وبعد مرور أربعة أيام من تاريخ أول عملية إعدام قام أشخاص أوروبيون يوم العاشر من أوت بوضع قنبلة بحي القصبة وتحديدا بشارع تبسي أدت إلى تدمير 4 منازل وأودت بحياة حوالي 70 شخصا، فقررت جبهة التحرير بعد ذلك تغيير منهجيتها من استخدام المسدس والرشاش إلى استخدام القنابل[3]. فقد كان هناك مخبر يملكه أشخاص شيوعيون يصنعون فيه القنابل ومخبر آخر بحي شكالة أين كان يتم تركيب القنابل، غير أنه تم اكتشافهما غلا أن جبهة التحرير كانت لا تزال تملك مواقع أخرى لتخزين القنابل وحفظها[4].

فقد قام طالب بفرع الكيمياء يدعى عبد الرحمان طالب بتجهيز مخبر جديد بدرب الرمانة في حي القصبة بعد أن اتصل هذا الأخير بالجبهة ونجح في تصنيع العديد من المتفجرات بوسائل جد بسيطة وقد ساعده في ذلك فريق تكون من مراسلي عبد الغني وبوشوشي مصطفى وكواش رشيد ولعجالي عبد القادر وكشيدة عبد الله وذبيح شريف[5]، وهكذا تم تصنيع تصنيع أول قنبلة في 21 أوت 1956[6]، وقد قامت ثلاث فتيات وهن سامية لخضاري وزهرة ظريف وجميلة بوحيرد يوم 30 سبتمبر 1956 بوضع قنابل تسلمتها من طالب عبد الرحمان

---

(1): قدور كريمة: معركة الجزائر فيفري 1957 من ثورة الريف إلى حرب المدن، مجلة الراصد، ع01، 2002، ص12.

(2): محفوظ قداش: مصدر سابق، ص109.

(3): رفائيلا برانش: المرجع السابق، ص137.

(4): شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص169.

(5): شارل روبير أجيرون: المرجع نفسه، ص170.

(6): شارل روبير أجيرون: المرجع نفسه، ص170.

في مقاهي ميلك باروكا كافيتيريا وفي وكالة الخطوط الجوية الفرنسية في شارع موريتانيا[1]، واستمرت وتيرة العمليات فانفجرت قنابل بشارع فلغينون وكارنو التي قتل فيها آميدي فروجي رئيس بلدية بوفاريكورئيس الإتحادية المشتركة لرؤساء بلديات الجزائر، ومع نهاية 1956 قام الفدائيون بتنفيذ 120 عملية مسلحة ولم تتمكن الشرطة والجيش من اعتقال قادة المنطقة المستقلة للجزائر المختبئين بحي القصبة، ولا اكتشاف مقر لجنة التنسيق والتنفيذ المتواجد بفيلا عوامرة محمد المدعو رشيد في قلب الحي الأوروبي بالرقم 133 شارع تليملي ولم يجد الجيش إلا خيارا واحدا وهو فصل المسلمين عن حي القصبة بإقامة شبكات من الأسلاك الشائكة حول المدينة لغرض مراقبتهم وضبطهم، لكن الفدائيين لم ييأسوا بل واصلوا وضع القنابل في المقاهي مثل الأوتوماتيك كافيتيريا ولكوك هاردي من قبل الفتيات منهن جميلة وزوبيدة ودانيال وزهية خرف الله[2].

واستمر عمليات إلقاء القنابل عدة أشهر ما سبب الرعب في العاصمة، الأمر الذي دفع بالجنرال جاك ماسة يستدعي فرقة من المظليين إلى المدينة واعتمادا على المعالم العسكرية القوية شن ماسو معركة والتي تقوم إستراتيجيتها على الغارات التي تدبر في وسط الليل على الأحياء التي يقطنها الجزائريون كالقصبة والأحياء القصديرية المحيطة بالجزائر[3]. فقد تم نقل الجزائريين والجزائريات على متن شاحنات نحو الأماكن المختلفة والثكنات والمدارس ليستنطقوا وكل الأساليب مسموح بها: الكهرباء، الإغراق، الإشراب القهري للماء الوسخ أو المالح، تعليق الجسد إلى الأعلى وربطه بالحبل من القدمين والرأس إلى الأسفل واستخدام نافثة النار لحرق الجسم[4].

---

(1): محمد تقية: المرجع السابق، ص247.

(2): الجواني رشيدة: المرجع السابق، ص25.

(3): كلود جوان: جنود بلادون، حرب الجزائر عندما يتحول العساكر إلى آلة التعذيب، تر: أحمد بن محمد بكي، دار القصة، الجزائر، 2013، ص103.

(4): العربي إيشبودلن: مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، تر: مسعود حاج مسعود، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص104.

وهذا كله يتم مع الشتائم والسب والضرب المبرح بالعصي الغليظة والمسننة، فنجد كل من العربي بن مهيدي وموريس أودان وعلي بومنجل لم يعدموا بالرصاص وإنما اغتيلوا تحت التعذيب فقد وصل القمع إلى درجة الوحشية وقد أحصى عدد المفقودين بالجزائر العاصمة ما بين 3000 إلى 6000 شخص[1].

وقد كتب أحد الأعضاء في إحدى لجان التحقيق انتقل إلى الجزائر في جويلية 1957 ما يلي "...لم تكن معركة الجزائر والقمع باستخدام التعذيب معركة من معارك الشوارع بل ولم يكن ذلك حتى مجرد قمع، لم يكن القتل ضد المجرمين يتم بدون محاكمتهم بل كان يبحث عنهم"[2].

وبعد كل ذلك فإن القادة الوطنيين الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ قد لجئوا بعد إعدام العربي بن مهيدي وتشديد الخناق عليهم إلى تونس والتحقوا بالبعثة الخارجية الجزائرية، وانتهت معركة الجزائر بإلقاء القبض على قائد مدينة الجزائر –المنطقة المستقلة ذاتيا– وهو ياسف سعدي في 23 سبتمبر 1957 واستشهاد 'علي لابوانت' في 8 أكتوبر من نفس السنة[3]. لكن هذا لا يعني أنه قد تم القضاء نهائيا على الثورة ففي الوقت الذي كانت السلطات تسعى إلى إعادة الهدوء بالجزائر العاصمة والولايات الأخرى خاصة وأن البعثة الخارجية للجبهة وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين التحقوا بهم أخذوا يزودونهم بعدد اكبر من الأسلحة العصرية الضرورية آنذاك[4].

ويمكن القول أنه ورغم الخسائر الكبيرة في الأرواح والعتاد استطاعت معركة الجزائر أن تلفت أنظار العالم إلى الثورة الجزائرية، وبذلك تكون هذه المعركة قد خدمت الجيش أكثر مما خدمت السلطات الفرنسية[5].

---

(1): العربي إيشبودلن: المرجع السابق، ص104.

(2): حمود شايد: دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمان، دار دحلب للنشر والتوزيع، 2010، ص95.

(3): Afroun Mahrez Fresque: Historique d’Algerie de Massinissa au 5 juillet 1962, Edition: Houma, Alger, 2011, p260.

(4): رانية مخلوف: دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية، دار المعرفة والعلم، الجزائر، 2013، ص121.

(5): رانية مخلوف: المرجع نفسه، ص122.

ب-إضراب ثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957:

إن أول من اقترح فكرة الإضراب الشامل وطويل المدى هو العربي بن مهيدي وكان يدافع عن هذا المبدأ بكل ما أوتي من حماسة، فحظيت الفكرة استحسانا كبيرا وكان من حين لآخر يردد أمام الفدائيين والفدائيات مقولته الشهيرة "سأحول مدينة الجزائر إلى ديان بيان الثانية" وعرفت مدينة الجزائر نشاطا كبيرا في العمليات الفدائية قبل استشهاده[1]، وما إن حل شهر جانفي 1957 حتى بدأ تنظيمه لإضراب الثمانية أيام الذي وقع يوم 28 جانفي 1957 إلى غاية 04 فيفري من النفس السنة، تضيف جريدة المقاومة حيث جاء فيها ما يلي: "....إنه إضراب عظيم في وسائله، إنه يحتضن جميع أفراد الشعب الجزائري ويستعمل فيه الأفراد كل السلاح يمكنهم أن يقاوموا به جهاز الاستعمار بكل ما أوتوا من قوة الحق على المستعمرين الغزاة وهو إضراب عظيم..."[2]. فالجريدة المقاومة تبرز أهمية الإضراب والمدى الذي يصبوا إليه وهو توحيد صفوف الشعب الجزائري حتى يكون لهم صوت واحد وموقف واحد، لهذا نجد أن عثمان الطاهر علية يخبرنا بأن الإضراب يعتبر بمثابة السلاح الفعال المعتمد من قبل جبهة التحرير الوطني في الميدان نظرا لكونه يرتبط بتطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[3].

ويقول فرحات عباس: "بأن إضراب الثمانية أيام سمح بأن تحمل جبهة التحرير الوطني محل الحركة المصالية حيث كانت هذه الأخيرة قد قررت في محاولة منها لإيهام بقوة تأثيرها أن لا يدوم الإضراب ثلاثة أيام لكن الإضراب دام ثمانية أيام كما خططت له جبهة التحرير الوطني"، وهذا أكد للسلطات الاستعمارية انه برهان قاطع لقوة جبهة التحرير وصمودها[4].

---

(1): بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر: مسعود حاج مسعود، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص76.

(2): جريدة المقاومة الجزائرية، ع05، ط3، 1957، ص12.

(3): عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص153.

(4): خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص410.

فعمليات التحضير للإضراب حركة شعبوية حاسمة لتغيير واقع معاش وبرهان للسلطات الفرنسية بأنه شعب متماسك ومترابط بالرغم من أبشع التعذيب الذي تعرضوا له إبان تلك الفترة، اعتبار فرنسا بأن الجزائر فرنسية وجزء لا يتجزأ منها وعدم الاعتراف بقرارات هيئة الأمم المتحدة.[1] وللضغط على فرنسا من أجل تغيير قراراتها اقترح بن مهيدي القيام بإضراب عام يشمل جميع التراب الوطني ويؤكد على أن الإضراب سوف يسجل ديان بيان الثانية وهذا المعنى الذي لم يفهمه الجنرال ماسو واعتبر أن الإضراب عصياني، لهذا كانت فكرة الإضراب تراود بن مهيدي باستمرار ففي البداية اقترح بن مهيدي أن تكون مدة الإضراب شهرا إلا أنه لم يوافقوا عليه وفي الأخير اتفقوا على مدة الثمانية أيام[2].

1- التحضير للإضراب:

في هذه الفترة أعدت لجنة التنسيق والتنفيذ التي اجتمعت بمقرها السري الكائن بحي كريم بلقاسم قرارا بشأن إضراب وطني في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1956، لتدعيم مسعى الكتلة الإفريقية الآسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة القضية الجزائرية في 10 ديسمبر 1956 ثم تم تأجيله مرة ثانية بسبب أعياد رأس السنة الميلادية وأخيرا تقرر الإضراب يوم 28 جانفي 1957 مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تصدر تعليمة الإضراب بداية من التاريخ المذكور، ولمدة ثمانية أيام وتعطي الأمر لإتحاد التجار الجزائريين بالعمل على تبني هذا القرار.

كما دعا الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إضراب الفاتح نوفمبر، ومع اقتراح موعد الإضراب وزعت كل ولاية مناشير تحديد موعد الإضراب ونهايته[3]، وتم توجيه نداءات سرية كذلك عبر الإذاعة السرية (صوت الجزائر) كما شكلت لجان الإضراب على مستوى الولايات وأخرى فرعية على مستوى المناطق والنواحي والقسمات والمدن والأحياء، بالإضافة إلى

(1): بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص77.

(2): خالفة معمري: المرجع السابق، ص410.

(3): خميسي سعيدي: معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013، ص08.

تشكيل لجان عمل داخل أهم الهيئات: النقل، البريد والمواصلات... وكانت مهام هذه اللجان تتعدى إعلام السكان بتزويدهم بالمؤن والمواد الغذائية[1]، وما يحتاجون إليه طيلة مدة الإضراب وتقديم إعانات مالية للعائلات، وقد كان هذا منم قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ خلال هذه الفترة أيضا تكليف وحدات جيش التحرير الوطني بتكثيف الهجمات ونصب الكمائن وتصعيد نشاطات التحطيم للمنشآت العسكرية والاقتصادية الفرنسية عبر كامل التراب الجزائري تزامنا مع هذا الإضراب[2].

بمجرد وصول أخبار نداء الإضراب إلى القوات الاستعمارية عمدت هذه الأخيرة بداية من فيفري 1957 للتخطيط بمختلف الوسائل لإفشاله قبل انطلاقه والعمل على خلق جو من الخوف النفسي ضد حركة الإضراب، قامت مصالحها الدعائية بطبع منشورات مزيفة تحرض من خلالها الجزائريين من الوقوع في فخ الاستعمار[3] باسم جبهة التحرير الوطني، كما تم إنشاء إذاعة سرية مزيفة أطلق عليها اسم (صوت الجزائر(بتدبير من لاكوست تقليدها إذاعة (صوت الجزائر الحر المكافحة) التابعة لجبهة التحرير الوطني، وتكمن مهمتها في إذاعة أوامر تناقض جبهة التحرير الوطني كما هددت السلطات الاستعمارية المشاركين في الإضراب بتسليط عقوبات عليه واستدعت كذلك التجار والعمال الجزائريين قصد تحذيرهم إلى النتائج، وفي 07 جانفي 1957 دخل 8 000 من المظليين الذين عادوا لتوهم من مصر مدينة الجزائر يقودهم الجنرال ماسو، الذي منح له الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست السلطات المطلقة قصد تهدئة المدينة فتراجعت سلطة المدنية الفرنسية في الجزائر وتسلم العسكريون السلطة وتدخل رجال ماسي في القضية[4].

(1): بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص131.

(2): جيلالي صاري: ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي–4 فيفري 1957)، تر: خليل أوذاينية، موفم للنشر، الجزائر، ص56.

(3): رضوان شافو: الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجا 1844–1962، دار المعابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص80.

(4): بية بن جازية: إضراب ثمانية أيام 1957 وانعكاساتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة خميس مليانة، 2016/2015، ص44.

2- أهداف للإضراب:

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تنظيم إضراب الثمانية أيام وذلك من أجل كسب الرأي العام العالمي والإعلام بحقيقة الاستعمار الفرنسي والسياسة المضطهدة في المحافل الدولية[1] وكذلك إشعار الوفد الدولي بنيويورك بالوضعية القائمة في الجزائر بهدف تعزيز الجهود التي يقوم بها وفد جبهة التحرير الوطني الذي يتابع تطورات القضية الجزائرية في الجمعية العامة لأمم المتحدة، متأملين اعتراف هذه الأخيرة بعدالة القضية الوطنية وإقناع بعض الدبلوماسيين للدول الأجنبية لا يزالون مترددين في موقفهم حول القضية[2]، كما كانت تهدف إلى إحداث تظاهرة سياسة سلمية تكون بمثابة عملية تحضيرية للإعلان عن الثورة العامة والنهائية التي ستضع العدو أمام الأمر الواقع وأن ما يحدث في الجزائر ثورة حقيقية وثورة شعب بأكمل[3].

3- انطلاق للإضراب:

في 20 و 21 جانفي 1957 صدر المنشور المتضمن تاريخ الشروع في الإضراب العام من طرف قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ وبعث به إلى باقي الولايات ومما جاء فيه "إن الإضراب سينطلق ابتداء من 28 إلى 04 فيفري 1957 على الساعة الصفر".

انطلق الإضراب في اليوم المحدد له أي يوم 28 جانفي 1957 ومس مختلف أنحاء التراب الوطني: فكانت وقائع الإضراب في العاصمة كما تداولتها وسائل الإعلام والاتصال الجزائرية[4]، ففي صباح يوم الاثنين كانت شوارع العاصمة فارغة وكل المحلات التجارية وأسواق العاصمة مغلقة ومصالح النقل والإدارة أصابها الشلل، وحتى الأطفال لم يكن لهم وجود في أزقة العاصمة كما هو معهود فأصبحت مدينة الجزائر كأنها مدينة ميتة فالصمت يخيم عليها وتعطلت جل المصالح الاستعمارية وخاصة القطاع الخدماتي، لأن الإضراب شمل مختلف النشاطات الاقتصادية[5].

---

(1): إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص62.

(2): سعيدي مزيان: قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح للطباعة، الجزائر، 2013، ص187.

(3): أحسن بومالي: إضراب 28 جانفي 1957، مجلة الذاكرة والدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع04، الجزائر، 1996، ص61.

(4): محفوظ قداش: المرجع السابق، ص116.

(5): عبد الله مقلاتي، ظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص270.

فأخذت السيارات العسكرية تجوب الشوارع العربية فطالبت العمال بفتح أبواب المتاجر والدكاكاين والطرقات وخلع الستائر الحديدية للدكاكين المغلقة بدءا من الثامنة والنصف صباحا على يد الجنود الفرنسيين[1].

أما اليوم الثاني للإضراب استيقظت المدينة على نفس الوتيرة وهذا الأمر زاد من قلق الفرنسيين فبدات سيارات (GMC) بنقل الأشخاص الذين أخرجتهم بالقوة من بيوتهم خلال عمليات التفتيش والمداهمة ليلا ونهارا، وإفراغهم في الأماكن العمومية في تجمعات تحت الحراسة[2].

4- نتائج للإضراب:

على المستوى الداخلي أو المحلي خلق العديد من النتائج من بينها:

- أن الإضراب حطم آمال المعارضين الذين يريدون أن يبينوا أن القضية الجزائرية وإن يتدخلوا في حلها، رغم أنهم بعيدون كل البعد عنها.
- نضج الشعب الجزائري والتفافه حول الثورة[3].
- خروج الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر والتي أتمت أعمالها يوم 15 فيفري 1957 بلائحة تعبر فيها عن إيجاد الحل السلمي والعادل من خلالها يعد أهم نتيجة لإضراب الثمانية أيام.

كذلك رغم الضرر الذي أصاب النظام والتنظيم في مدينة الجزائر فإن الشعب الجزائري سواء في مدينة الجزائر أو المدن الأخرى أو على المستوى الوطني كله برهن على تضامنه مع جبهة التحرير الوطني ومساعدته لها، والتعبير عن أنها الممثل الشرعي الحقيقي والوحيد له إضافة إلى هذا كله نتج عن الإضراب أيضا تزكية الشعب وجماهير المدن بصفة خاصة لمطلب الاستقلال[4].

---

(1): عبد الله مقلاتي، ظافر نجود: المرجع نفسه، ص270.

(2): إضراب ثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957، مجلة الرؤية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع01، 1996، ص81.

(3): محمد توفيق إسكندر: الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات السائحي، الجزائر، 2016، ص94.

(4): الرائد عز الدين: الفلاقة، تقديم: مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص119.

- تعزيز وحدة الشعب تحت طائلة القمع الاستعماري.
- تعزيز مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا.
- كشف المناورات بكل وضوح وإيضاح الرؤية أمام المناضلين لاسيما في فرنسا[1].

ولا يمكن إنكار أن للإضراب نتائج سلبية، فالإضراب كان امتحانا صعبا وضع الشعب الجزائري في موقف لا يحسد عليه واضطره أن يخوض مواجهة غير متكافئة أمام الاستعمار الفرنسي، فقد مكنت مدة الإضراب الطويلة نسبيا آلة القمع الفرنسية من التدمير الجزئي للخلايا السرية للجبهة واكتشاف مخابئ الفدائيين والعناصر المناضلة التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي كانت تعمل داخل أجهزة الإدارة الاستعمارية[2].

كما أنهم قاموا باعتقال الآلاف من المواطنين وسقوط العديد من الضحايا من قتلى ومفقودين، وكان له أثر مباشر على العمل الفدائي في المدينة وضيق الخناق على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين وجدوا أنفسهم في وضع حرج، خاصة بعد إلقاء القبض على العربي بن مهيدي[3].

---

(1): عبد القادر نور: المرجع السابق، ص383.

(2): صالح بن القبي: عهد لا عهد مثله أو الرسائل التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص95.

(3): بلقاسم متيجي: حرب الجزائر، يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962، دار الجائزة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص31.

المبحث 01: أزمة التسليح في الثورة.

قبل الحديث عن النشاطات المنتظمة للمثلي الجبهة على المستوى الخارجي لتدبير الأسلحة، يجدر بنا القول أن تلك المهمة كانت من نصيب مصلحة جمع الأسلحة داخل الوطن وخارجه، والتي أنشأت عام 1955[1]، ومن جهة أخرى فإن مثل تلك الأنشطة قد سبقتها اجتماعات هامة نظمتها قيادة الثورة مثل مؤتمر الصومام الذي هو صغير بحجمه عظيم بأعماله، فقد قال السيد توفيق المدني حول ذلك "....أخضع الكل لسلطة مركزية واحدة أوامرها مطاعة...تحدد مناطق النفوذ، ومناطق القيادات وتعين المسؤولين عن السلاح وعن حمله، وعن تبليغه لمراكز التموين العسكري...تغيرت طريقة الثورة وعملها وأصبحت لها هيئة تنفيذ واحدة: لجنة التنسيق والتنفيذ...وأنشأت جبهة التحرير جيشا واحدا منظما ومنقادا".[2]

ومنه فإن مرحلة ما بعد مؤتمر الصومام في أوت 1955 هي مرحلة التنظيم المحكم وتفعيل نشاط الثورة، حيث كانت مشكلة التسليح تحدي أساسي وجب وتقرر معالجة أسبابها، ووضع مصالح ومؤسسات تتكفل بمسألة تحصيل واقتناء الأسلحة وإيصالها للمجاهدين.[3]

كانت مشكلة التسليح من أبرز القضايا التي عرضت خلال مؤتمر الصومام حيث استحضرت هذه المشكلة بكل قوة للنقاش، وقد كان تذمر القادة الرئيسيين في المؤتمر باديا فقد بعث عبان رمضان في رسائله للوفد الخارجي نهاية عام 1955[4] تنبيهات على تقصير الوفد في مسألة إمداد الداخل بالسلاح، وطالبهم بالحصول على الأسلحة بأي ثمن وإيصالها سريعا بحرا وجوا، وأراد إجراء محاكمة للوفد يحمله نتائج التقصير في أداء المهمة الرئيسية له.

---

(1): مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، د ت، ص154.

(2): أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص231.

(3): محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم: محمد شريف بن دالي حسين، دار الثقافة، الجزائر، 2007، ص128.

(4): محمد يوسفي: المرجع نفسه، ص129.

كما دخل بن مهيدي في مخاصمة مع أفراد الوفد الخارجي وخاصة بن بلة، هذا الأخير الذي اضطر للدخول إلى القاهرة للنظر في تأخر دخول السلاح، وعليه فإن نقاشات المؤتمر أكدت معاناة المجاهدين من نقص السلاح وتقصير الوفد الخارجي في إدخاله.(1)

لقد وجب علاج مشكل التسليح بحزم لذلك أعطيت صلاحيات ذلك للقيادة الجديدة ألا وهي لجنة التنسيق والتنفيذ، ويبدو جليا من التقارير التي رفعت خلال مؤتمر الصومام أن المناطق تعاني شحا في التسليح حيث أحصت المناطق الثورية ما يلي:(2)

المنطقة الثانية: 13 بندقية رشاشة، و 325 بندقيى حرب بما فيها الرشاشات الصغيرة و 3750 بندقية صيد.

المنطقة الثالثة: 404 بندقية حربية و 106 رشاشا، 8 بندقيات رشاشة، 4 بندقيات رشاشة نوع بارت، 4 بندقيات رشاشة 29/24 و 4425 بندقية صيد.

المنطقة الرابعة: 5 بنادق رشاشة منها بندقية رشاشة واحدة نوع بارت، 200 بندقية حربية و 80 رشاشة، 300 مسدس و 1500 بندقية صيد.

المنطقة الخامسة: 50 بندقية رشاشة، 160 رشاشة، 1400 بندقية حربية، 100 مسدس و 100 بندقية.

المنطقة السادسة: 100 بندقية حربية، بندقية رشاشة واحدة، 10 رشاشات صغيرة، 50 مسدسا و 100 بندقية صيد.(3)

إن هذه الحصيلة قليلة مقارنة بأعداد المستعدين لحمل السلاح وبقوة العدو.

بعد انتهاء أشغال المؤتمر تقرر أن لا يحصل أي تحويل للسلاح بين المناطق وأن لجنة التنسيق والتنفيذ هي المؤهل مستقبلا لتوزيع السلاح بين المناطق، وكان ذلك يعني نزع

---

(1): مجلة المجاهد، ع1526، ص15.

(2): محمد صديقي: الطرق والوسائل لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، تر: أحمد الخطيب، دار الشهاب للنشر، الجزائر، ص45.

(3): محمد صديقي: المرجع نفسه، ص48.

الصلاحية من الوفد الخارجي[1] حيث كان معروفا أن بن بلة هو الممسك بملف التسليح، مما أدى إلى تنامي الخلاف بين الداخل والخارج مما أثر على وتيرة دخول السلاح، ومما زاد الأمر تعقيدا تعرض الإمداد البحري لكارثة اقتناص السفينة أتوس، وما تلاه من عدوان على مصر في أكتوبر 1956[2].

حيث أدى العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 إلى إيقاف عمليات التسليح بصفة مؤقتة كما أدى هذا إلى توتر العلاقات المصرية الليبية، إلى جانب هذا فإنه بالرغم من أن الحكومة التونسية سمحت بتهريب الأسلحة على أراضيها بموجب اتفاقية عقدتها مع ممثلي جبة التحرير الوطني (دباغين والمدني) في 22 جانفي 1957[3]، أضف إلى ذلك فإن الحكومة التونسية استولت على كمية معتبرة من أسلحة المجاهدين أثناء عبور قوافل السلاح إلى الحكومة التونسية تحت شعار 'سلاحك أخذه زميل لك' ونفس الشيء بالنسبة للألبسة، الأغذية والأموال[4].

في جوان 1958 عمدت الحكومة التونسية إلى مصادرة شحنة من الألبسة تضم 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة، 2037 مسدس رشاش، 20 مدفع بازوكا، 45 رشاش ثقيل، 30 مدفع هاون عيار 81 و10 ملايين طلقة مختلفة العيارات وذلك بحجة السيادة الوطنية[5].

أما عن السياسة الفرنسية التي كانت إحدى العراقيل بالنسبة للحصول على السلاح، فنتيجة لنجاح عمليات التهريب على الطريق البحري في المرحلة الأولى 1956/1954[6] عمدت

---

(1): عبد الوهاب بن خليفة: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط2، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص196.

(2): عبد الوهاب بن خليفة: المرجع نفسه، ص197.

(3): شتواح حكيمة: المرجع السابق، ص44.

(4): عمار جرمان: مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص165.

(5): عمار جرمان: المرجع نفسه، ص165.

(6): قنطاري محمد: الثورة التحريرية والقواعد الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة المغربية إبان ثورة التحرير، وزارة الثقافة، الجزائر، 1993، ص62.

السلطات الفرنسية إلى إتباع شتى السبل لإيقاف هذه العمليات، وهذا بشن عمليات واسعة وتشديد الرقابة على السواحل، فتمكنت حوالي سنتي 1957–1958 من احتجاز البواخر التالية:

باخرة خوان لوكا: قدرت حجم شحنتها بحوالي 300 طن من الأسلحة، احتجزتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في 26 جوان 1956.

باخرة هواني: تم حجزها وهي في طريقها إلى مرفأ برساي قرب السعيدية، وقدرت حمولتها بـ 300 طن من الأسلحة[1].

باخرة سلوفينيا: اعترضت البحرية سبيلها وأدخلتها ميناء وهران، وبفضل هذه العمليات المكثفة من طرف القوات الفرنسية تمكنت بذلك من إيقاف الإمداد البحري عن الجبهة الغربية كما عملت على تشكيل فرق من المظليين لمراقبة القوافل، ولعدم نجاعة هذه الطريقة لجأت إلى تطويق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة بداية من 1957[2].

فور انتهاء مؤتمر الصومام قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إيفاد عمار بن عودة إلى تونس لاستطلاع الأمر والسعي للحصول على السلاح، لكن هذا الأخير وجد صعوبات جمة حيث كان محساس ممثل بن بلة وعبد الحي الأوراسي مسؤولا قاعدة تونس الممسكين الحقيقيين عن أمور السلاح المسلم من بن بلة، ورغم وجودكل من حامد روابحية وآيت حسين ومزهودي ظل محساس وعبد الحي المتحكمان في زمام الأمور، وقد رفضا تسليم السلاح لممثلي عبان[3].

فما كان من حل إلا أن قامت اللجنة ببعث الأمين دباغين إلى تونس أين شرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي حقيقة الوضع في الجزائر، وفند كل افتراءات محساس ممثل بن بلة الطاعنة في قرارات مؤتمر الصومام وسلطة لحنة التنسيق والتنفيذ، إلا أنه لم

---

(1): قنطاري محمد: المرجع السابق، ص62.

(2): قنطاري محمد: المرجع نفسه، ص63.

(3): حبيب حسين اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، منشورات سيدي نايل، الجزائر، د ت، ص29.

يستطع كسب الموقف التونسي في هذه القضية إذ أن محساس كان محل إيثار كثير[1] من المسؤولين التونسيين، لذلك كان لابد على أوعمران انتهاج سياسة مشددة ضد محساس وقادة سوق أهراس المستقلين عن الولاية الأولى والثانية والمجموعات الأوراسية. ويبدو أن محساس خضع للأمر الواقع وتجنب الدخول في صراع مع أوعمران بتونس حفاظا على مصلحة الثورة[2].

برزت معارضة شديدة من طرف قادة الأوراس وسوق أهراس لتنحية محساس إلا أن هذا الأخير هدأ الوضع، كما أن أوعمران كان يخضع القوات المعارضة بالقوة حينا والمناورة أحيانا[3].

منذ 1957 اهتم أوعمران بمهمة التموين بالأسلحة والذخيرة ونقل الشاحنات الموجودة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات الجيش، وكان أول عمل أنجزه هو التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعدتها لإنجاح مهم تمرير الأسلحة، وهكذا فإن التعاون الجزائري التونسي قضى على جيوب المعارضة وأنهاها بين جماعة الخارج ولجنة التنسيق والتنفيذ.[4]

في سبتمبر 1958 أعد تقرير حول وضعية الثورة آنذاك جاء تحت عنوان حصيلة وآفاق، فبالنسبة للقرارات المتخذة وفيما يتعلق بالجيش فكانت كما يلي:

الأولوية المطلقة لمشكلة توصيل السلاح والذخائر:

أ- بالنسبة للحدود الشرقية:

1- ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل الأسلحة.

2- ضرورة التفكير في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المضلات.[5]

---

(1): حبيب حسين اللولب: المرجع السابق ، ص29.

(2): خليفة بلحروف: الطلائع الأولى لجيش التحرير وتداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، تبسة، د ت، ص60.

(3): خليفة بلحروف: المرجع السابق، ص60.

(4): بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة 1954-1962، دار طاكسيوم، الجزائر، 2010، ص230.

(5): بوبكر حفظ الله: المرجع نفسه، ص234.

ب-بالنسبة للحدود الغربية:

1- محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لإسبانيا على وجه الخصوص.

2- الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والتي توجد فوق التراب المغربي.

ورغم كل تلك المساعي التي كانت تبذلها اللجنة في سبيل تدبير الأسلحة للثوار، إلا أن مساعيها وصفت بالفوضى لعدم قدرتها على تموين جميع الولايات بالسلاح الذي تحتاجه، إلا أن هذه العقبة التي أرهقت الثوار زالت مع قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958[(1)]، وقد ترأس وزارة التسليح بالصوف الذي جاء في التشكيلة الثانية بعد أن ترأسها محمود الشريف في تشكيلتها الأولى، وبذلك أضيفت إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة فأصبحت تسمى بعد ذلك وزارة التسليح والاتصالات العامة أي MALG وشملت ثلاث مديريات:

- مديرية التسليح.
- مديرية الإدارة.
- مديرية التموين العام[(2)].

وقد عقدت الوزارة بقيادة عبد الحفيظ بوالصوف اجتماعا شارك فيه مصطفى بن عودة وبعض المجاهدين مثل: بوداود منصور وشارف المدعو سي المهدي وبوزيد عبد المجيد وكان الغرض منه التنسيق في توزيع الأسلحة والحصول عليها[(3)].

خلال أشغال هذا الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل قواعد الإمداد في كل من الشرق والغرب فعين:

---

(1): جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954-1962، مكتبة الراشد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص220.

(2): جبران لعرج: المرجع نفسه، ص220.

(3): بية نجاة: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2010، ص158.

- بوداود منصور مسؤولا على قادة الغرب.
- بن عودة، وبوزيد عبد المجيد على قاعدة تونس[1].

فبالنسبة لمنطقة الشرق فالأسلحة تأتي من سوريا، العراق، مصر عن طريق ليبيا وتونس أما بالنسبة لمنطقة الغرب فإن جميع الأسلحة مصدرها المصانع الجزائرية السرية وعمليات الشراء والجمع تذهب إلى الولاية الخامسة[2].

المبحث 02: القرصنة الجوية 1956.

لقد اندرج مخطط اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني في إطار السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة، حيث اعتقد القادة العسكريون أن خطوة مثل هذه ستقضي على نشاط الثوار الخارجي وتضعف من معنويات المقاومة في الداخل، خاصة بعد أن تخطت الثورة التحريرية مرحلتها الأولى وأصبحت بذلك تشكل تهديدا ضد الاستعمار الفرنسي نتيجة المعارك التي تخوضها ضده[3]. ففي المجال السياسي والدبلوماسي فقد اتسع نشاط جبهة التحرير الخارجي مشكلة إحراجا للسلطات الفرنسية في المحافل الدولية فما كان عليها إلا العمل لوقف زحف الثورة المتزايد، لذلك اعتمد رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي في سياسته الشمال إفريقية مشروعا أراد من خلاله إرضاء السلطات التونسية والمغربية وتأكيد اندماج الجزائر[4]، لكن سياسته تلك اتسمت بالغموض في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية لكنه لوح لقادة البلدين المستقلين حديثا أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية سلمية في الجزائر شبيهة لتجربة بلديهما[5]، وقد طرحت قيادة جبهة التحرير الوطني عشية الإعلان عن الاستقلال التونسي والمغربي موقفها من الحل السلمي واشترطت لوقف القتال الذي تطالب به الحكومة

---

(1): عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامع الجزائر، 2005-2006، ص206.

(2): عربي هاجر: التسليح أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص67.

(3): محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص147.

(4): محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص147.

(5): زهرة الجزائر: رؤساء الجزائر، مؤسسة صونيام، 2013، ص24.

الفرنسية تحقيق ثلاث شروط هي إعلان فرنسا اعترافها باستقلال الجزائر وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وتشكيل حكومة جزائرية لإجراء المفاوضات لهذا استقبل الوفد الخارجي للثورة[1] مبعوثي "غي مولي" وتباحث معهم سبل علاج المشكلة الجزائرية وقد رفض مخطط السلام المقترح (إيقاف القتال، الانتخابات، المفاوضات) واشترط أن تكون المفاوضات رسمية وقد كان الوضع في الجزائر محرجا إذ تزايدت الضغوط على "غي مولي" إثر معركة الجزائر، وأظهر العسكريون المتحالفون مع المستوطنين معارضة شديدة على حكومة باريس[2]، أما الوضع في بلدان المغرب العربي فكان أكثر إحراجا من مضاعفات حرب الجزائر وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية، وطالب بورقيبة[*] ومحمد الخامس[**] بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، فجاءت الدعوة لعقد ندوة مغاربية بمناسبة أول زيارة يقوم بها الملك محمد الخامس إلى تونس[3].

وقد وازنت جبهة التحرير الوطني بين خيار حضور أو عدم حضور المؤتمر خاصة وأن هذه الندوة تحقق لها أهداف إستراتيجية هامة من بينها إرضاء المواقف الرسمية التي كانت تبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية وعدم قصد كسب دعمها للثورة، وكذلك تأكيد البعد المغاربي للثورة الجزائرية مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة[4].

---

(1): متولي محمد: ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي، مطابع الأهرام، مصر، د ت، ص123.

(2) حسين آيت أحمد: "أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة"، جريدة الشروق اليومية، ع2311، ماي 2008، ص04.

(*): الحبيب بورقيبة: زعيم سياسي تونسي مختلف في تاريخ ميلاده بين 1900 و 1903، ولد بمدينة المنشير، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق سنة 1927، مارس المحاماة. بدايته السياسية كانت مع الحزب الدستوري القديم سنة 1933، وبعد تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 أزاح الباري منصف من السلطة سنة 1957 ليتولى رئاسة الجمهورية منذ ذلك الحين، توفي سنة 2000، أنظر: الأزهر جديدة، مرجع سابق، ص254.

(**): محمد الخامس: ولد في أوت 1909، تولى العرش بعد تنازل والده عنه سنة 1927، نفي في 20 أوت 1953 إلى جزيرة كورسيكا ولم يعد منها إلا في 16 نوفمبر 1955، ليبدأ رحلة المفاوضات مع الفرنسيين التي توجت باستقلال المغرب، توفي في 26 فيفري 1961.

(3): عامر رخيلة: المرجع السابق، ص153.

(4): عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص77.

أقنع بورقيبة ومحمد الخامس قادة الجبهة بأن هدف الندوة هو وحدة المغرب العربي وقد صرح وقتها حسين آيت أحمد أن المؤتمر يهدف إلى تجسيد الفيدرالية الشمال إفريقية وإنشاء المغرب العربي الكبير[1]. وبذلك فإن مبادرة كل من الملك محمد الخامس والرئيس التونسي لحبيب بورقيبة تقرر عقد ذلك المؤتمر لمناقشة آفاق السلام في منطقة المغرب العربي وإعطاء فرصة لفرنسا كي تضع حدا للحرب وتقريب وجهات النظر بينها وبين قادة الثورة[2]، وتم الاتفاق على أن يكون يوم 22 أكتوبر موعدا لعقد المؤتمر الذي ستحتضنه تونس بحضور الملك المغربي والرئيس التونسي، إضافة إلى وفد جبهة التحرير والمتكون من أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، آيت أحمد[*]، بوضياف[**] ومستشارهم مصطفى لشرف[***]، ففي طريق هؤلاء وعلى متن الطائرة المغربية المتوجهة من المغرب إلى تونس لحضور اللقاء تعرضوا لأبشع عملية قرصنة في القرن العشرين، فلا الملك المغربي ولا الرئيس التونسي علما بالمؤامرة التي تدبر في الخفاء من طرف فرنسا[3].

فمجمل المصادر أشارت إلى أن العسكريين المتحالفين مع "لاكوست" والمستوطنين هم الذين خططوا للعملية ودون إعلام حكومته، فقد دبر هؤلاء مخططهم بسرية حيث تتبعت أجهزة

---

(1): مختقف سميرة: اختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956 وانعكاساتها على الثورة التحريرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، جامعة سعيدة، 2016-2017، ص33.

(2): أحمد الشريف الأطرش السنوسي: تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص878.

(*): شارك حسين آيت احمد في مؤتمر باندونغ عام 1955، انتقل إلى نيويورك للدفاع عن القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكان من بين المختطفين في قضية اختطاف الطائرة.

(**): سي الطيب من مواليد 23 جوان 1919 بالمسيلة، عاش أحداث 8 ماي 1945، ما زاده في أن العمل المسلح هو السبيل الوحيد للاستقلال، يعتبر عنصرا قياديا في المنظمة السرية ثم تم تكليفه بتنظيم خلية تابعة للمنظمة الخاصة بقسنطينة، نجا من الأسر سنة 1950، بعدا الاستقلال أسس حزب الثورة الاشتراكي في سبتمبر 1962، توفي إثر طلقات نار، أنظر: ظافر نجود، ثوار وشهداء من الجزائر، ص91.

(***): ولد سنة 1917 بالمدية، مفكر إنخرط في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، صحفي كتب في عدة مجالات اعتقل في حادث اختطاف الطائرة وله عدة ملفات، أنظر: ظافر نجود: المرجع نفسه، ص93.

(3): بن عتو بلبروات: وقائع وكواليس اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، مجلة عصور جديدة، ع09، 2013، ص16.

المخابرات في الرباط والجزائر وباريس تحركات القادة الجزائيين وقررت توقيفهم في الجو واعتقالهم لتوجيه ضربة قاسية للثورة[1] ضنا منه أنه يمكن من خلالها القضاء على ما ما كانت تسميه العمل الإرهابي، فقد كان الاتفاق في بداية الأمر أن يسافر بنبلة ورفاقه مع الملك على متن طائرته الخاصة لكن قبيل الانطلاق تغير الأمر، يقول بن بلة* في هذا الصدد: "كان من المفروض أن نأخذ نفس الطائرة التي تقل الملك المغربي لكن عشية السفر أعلمنا أن الملك سيكون مرفوقا بزوجته، وهذا يعني أننا لن نسافر على نفس الطائرة"[2]، وهنا أحس بوجود شيء ما وراودته شكوكي حول العملية خاصة بعد أن تم تغيير الطائرة التي ستقلهم للمرة الثانية، وهنا قال "صعدنا إلى طائرة أخرى وكان على متنها عدد من المسافرين لكن أخبرونا أنهم ارتكبوا خطأ لأن تلك الطائرة متوجهة إلى وهران فتحولنا إلى طائرة أخرى"، وكان على متنها عدد من الصحفيين الفرنسيين والأجانب وكانت مصالح مكافحة التجسس الفرنسية تتابع موضوع السفر خطوة بخطوة[3]. ركب القادة الطائرة ظهر 22 أكتوبر 1956 وأقلعوا من مطار رباط صالح وذلك في حدود الساعة 12 وكان مسارها هو الرباط–بالما في جزر الباليار ثم تتوجه إلى تونس فطلبت السلطات العسكرية الفرنسية في وهران من قائد الطائرة للهبوط في وهران، ولكنه أظهر رفضه لذلك في بادئ الأمر وأن عليه الهبوط في بالما، وفي حدود الساعة الرابعة وخمسة وعشرين دقيقة هبطت الطائرة في بالما[4].

---

(1): بن عتو بلبروات: المرجع السابق، ص16.

(*): ولد بمغنية عام 1916، انخرط في حزب الشعب الجزائري، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949، اعتقل سنة 1956، المسؤول عن التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل سنة 1956 في عملية اختطاف الطائرة، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى، نائب لرئيس الحكومة في العهدتين الأولى والثانية، أول رئيس للجمهورية، أنظر: حربي، مرجع سابق، ص186.

(2): محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962، ج2، انتصار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص33.

(3): أحمد منصور: الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر، لبنان، 2007، ص141.

(4): عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: بن محمد بكلي، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص21.

وحوالي الساعة 17:35 تلقت الطائرة أمر من السلطات الفرنسية بالاتجاه نحو مدينة الجزائر، وقد أعلم الطيار السلطات المغاربية بالأمر التي أمرت الطائرة بالعودة إلى بالما، إلا أن الأوان قد فات.[1]

وهكذا تمت العملية وتحولت الطائرة نحو مدينة الجزائر، هنا ظهرت طائرتان إحداهما ليلية والثانية طائرة اتصال ذات محركين وكانت مهمتها تنظيم هبوطها في أميزون بلانش، ولمتعلم شركة المغرب بهبوط طائرتها في الجزائر إلا في الساعة التاسعة ليلا[2].

ويذكر الأمين بشيشي في هذا الصدد: كنت في مطار العوينة بتونس يوم 22 أكتوبر 1956 ننتظر وفد القادة الجزائريين القادمين من المغرب للتباحث مع كل من الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة بشأن تطور الأوضاع في المغرب العربي عموما وفي الجزائر خصوصا، ومن بين المنتظرين الذين أذكرهم: أحمد محساس، عبد الله شريط، عبد الرزاق شنتوف، محمد الميلي وآخرون، كانت الساعة الثانية والنصف بعد الزوال وكنا نرتقب وصول الوفد الجزائري وإذ الفاجعة تنزل علينا جميعا إذ طلب منا مغادرة المطار لأن الطائرة المقلة للوفد الجزائري قد تم تحويل مسارها إلى العاصمة الجزائرية في عملية قرصنة جوية هي الأولى في العالم–الطائرة المغربية[3].

ورغم أن الوفد في ضيافة العاهل المغربي غير أن هذا لا يكفي لأن ربان الطائرة ضابط فرنسي وقد أعطي تعليمات من باريس لتحويل الفلاقة إلى الجزائر فنفذ الأمر، وما إن علم الملك المغربي بالحادثة عند نزوله من الطائرة التي كانت تقله وقبل أن يركب السيارة المخصصة لهن توجه إلى الجهة الأمامية للسيارة واقتلع العلم المغربي ورماه أرضا مما يفهم منه أنه لم يحترم كملك لدولة بهذا التصرف الفرنسي، أما بورقيبة فقد اعتبر الحادث طعنة لمصلحة فرنسا ذاتها[4].

---

(1): أحمد منصور: المرجع السابق، ص141.

(2): رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص96.

(3): الأمين بشيش: الأمين بشيشي يروي مساره، ج1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2014، ص227.

(4): الأمين بشيش: المصدر نفسه، ص227.

وقد وصف بن بلة العملية بأنها مدبرة خاصة وأن طاقم الطائرة فرنسي وصرح خلال الشهادة التي أدلى بها عن عملية الاختطاف بما يدل على الشعور بمرارة الغدر والخيانة حين قال "لقد باعونا" وغن كان قرار الخطف اتخذ في غياب لاكوست إلا أنه أبدى موافقته بعد عودته بل وصف العملية بالعمل الرائع، فبعد أن اختطف الزعماء الخمسة عرفت الدار البيضاء برمتها غليانا كبيرا آنذاك فقد قام المغاربة بمظاهرات عارمة ذلك لأنهم أحسوا بالاهانة التي لحقت بشرف الملك باعتبارهم ضيوفا رسميين لدى جلالة الملك[1].

أسر زعماء الجبهة المقرر التفاوض معهم حول القضية الجزائرية وتم نقلهم إلى سجن باريس حيث ظلوا دون محاكمة، وقد نتج عن حادث الاختطاف فراغ كبير في القاهرة وحاول كل من دباغين وأحمد فرنسيس تسير أمور الوفد الخارجي[2]. أحدثت عملية اختطاف القادة الجزائريين صدى كبير في المجالين الوطني والدولي نتيجة قيادة دول عظمى لهذا العمل الوحشي الذي يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية[3]، وقد أثارت هذه العملية استياء العالم العربي باعتبارها إجراء فرنسي مغاير لمبادئ الأمم المتحدة وجميع القوانين الدولية[4]. الأمر الذي دفع الدول العربية للاستجابة للدعوة التي وجهتها لجنة الاتصال الشعبي المنبثقة عن المؤتمر العربي المتمثل لجميع الأحزاب والهيئات الشعبية في البلاد العربية، وجاء رد الفعل خاصة من قبل الدول الشقيقة والصديقة التي اتخذت موقف الاستياء خاصة دول المغرب العربي[5].

وقد اختلفت ردود الأفعال حول حادثة الاختطاف فموقف الجزائريين تجلى في المنشور الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني باللغتين العربية والفرنسية أسمته "عرقلة مؤتمر تونس" ونددت من خلاله بحادثة الاختطاف[6].

---

(1): رضا ميموني: المرجع السابق، ص97.

(2): حسيبة أبركان، فتيحة تامر: فدرالية جبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى (1956-1962)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس ميانة، 2016-2017، ص107.

(3): Dahlab Saad: pour l'indépendance de l'algérie mission accomplice, edition Dahlab, Alger, 1990, p88.

(4): عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2008، ص58.

(5): عمر صالح العمري: المرجع نفسه، ص59.

(6): خليل حسن الزركاني: موقف الشعب العراقي اتجاه الثورة الجزائرية، مكتبة القدس، 2002، ص66.

فلم تؤثر عملية اعتقال قادة الثورة الجزائرية في الخارج على استمرارية العمل السياسي والعسكري الذي سطرته الثورة، وظلت متمسكة بالمطالب الأساسية التي وردت في بيان أول نوفمبر 1954 والتي تتلخص في الاستقلال الكامل وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتفاوض ومع حكومة وطنية مؤقتة من أجل وقف إطلاق النار[1].

أما عن موقف المغرب الأقصى فما إن بلغ النبأ مسامع الملك محمد الخامس أصيب باندهاش كبير وبادر على الفور إلى الاتصال بالرئيس الفرنسي حسب رواية ولي عهده الأمير الحسن الذي يقول: "كنت جالسا إلى جانب والدي، وعندما سمع الخبر بادر مباشرة في الاتصال بالرئيس الفرنسي 'كوتي' حيث قال له سأبعث لكم ولي عهدي مرفوقا بوفد مغربي هام لأن تطلقوا سراح القادة الجزائريين الذين كانوا ضيوفا عندي".[2]

واعتبر الحادثة أصعب لديه حتى من صدمة 20 أوت 1953*، وصرح بأنه يتألم لأن هؤلاء الرجال اعتقلوا لأنهم وضعوا ثقتهم فيه لأنهم قبلوا وعده وحمايته ولأنه سعى للوصول إلى اتفاق مشرف لهم ولفرنسا، ولو كان في باريس لعرض على الحكومة الفرنسية أن يتم اعتقاله واعتقال ابنه لاسترجاع حرية هؤلاء الرجال الذين لم يعتقلوا إلا لأنهم وضعوا ثقتهم في.[3]

اهتزت الأوساط الشعبية المغربية من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه معبرة عن غضبها وتضامنها مع المختطفين، واغتنم الشعب المغربي الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع المعمرين الفرنسيين وعبر عن ذلك من خلال عمليات القتل الواسعة في صفوف الفرنسيين وإتلاف ممتلكاتهم، وباعتراف من السلطات الفرنسية نفسها فإن المئات من السكان

---

(1): خليل حسن الزركاني: المرجع السابق، ص67.

(2): يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013، ص307.

(*): خلع الملك محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر وتنصيب فرنسا على العرش محمد بن عرقة، أنظر: حنيفة هلايلي: المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962 دعم وتضامن، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص33.

(3): عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج01، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص431.

خاصة وجدة قد رفعوا الأعلام الجزائرية مطالبين السلطات المغربية بتجنيدهم للالتحاق بجبهات القتال في الجزائر.[1]

أما عن موقف تونس فقد عبر الرئيس الحبيب بورقيبة عن موقف شعبه بكل وضوح إذ اعتبر أن هذه الجريمة التي وقعت في حق قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية ستزيد من عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، كما أضاف أن الزمن سيثبت للحكومة الفرنسية خطورة هذا الحادث الذي سيزعزع من مكانتها في الشمال الإفريقي، وأما الشعب التونسي فقد تأثر جدا لذلك فاستنكر ذلك مبررا تضامنه مع الشعب الجزائري وكانت أول مناسبة فخرج فيها التونسيون في مظاهرات صاخبة وعنيفة وكان تاريخ 22 أكتوبر منطلقا للإضرابات[2]. وقامت الحكومة التونسية باستدعاء سفيرها في العاصمة الفرنسية باريس واحتجت بشدة على العملية وطالبت بإطلاق صراح الزعماء دون شرط[3]، فقد أخذت الحكومة التونسية على عاتقها مسؤولية العمل على إطلاق صراح قادة الثورة وإنهاء حادثة اختطافهم حيث تأثرت العلاقات التونسية الفرنسية كثيرا بفعل هذه الحادثة[4].

أما موقف الشعب الليبي بعد اعتقال القادة فقد جاءت ردة الفعل سريعة ومباشرة، حيث اتصل الهادي المشيرقي ممثل العلاقات الخارجية بلجنة الدعم في 23 أكتوبر 1956 بالملك المغربي والرئيس التونسي وجمال عبد الناصر وعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية وإذاعة صوت العرب بالقاهرة، وحثهم جميعا على ضرورة العمل الجدي واتخاذ موقف إيجابي من أجل إطلاق سراح قادة الثورة[5]، وأخذ على عاتقه مهمة التوجه غلى فرنسا لمقابلتهم واتصل بسفير ليبيا هناك وطلب منه نقله من ألمانيا إلى باريس تحت

---

(1): مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص91.

(2): حسيبة أبركان، فتيحة تامر: المرجع السابق، ص109.

(3): حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص368.

(4): بسمة خليفة أبولسين: الليبيون والثورة الجزائرية دراسة جهود لجنة جمع التبرعات في إقليم ولاية طرابلس الغرب 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008، ص75.

(5): لمياء بوقريوة: العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006، ص111.

الحصانة الدبلوماسية، حيث كثف اتصالاته بالزعماء الخمسة بعد صعوبات عديدة واجهته كما تلقى رسائل من طرف الزعماء ردا على رسائله واستمر في بذل جهوده من أجل إطلاق سراحهم حتى 1962/03/19[1].

وفي القاهرة وجه أحمد توفيق المدني نداء إلى الشعب الجزائري وخطابا للمجاهدين الجزائريين عبر إذاعة صوت العرب، بينما عقد أحمد محساس الذي كان حليفا للوفد الخارجي مؤتمر صحفي بتونس قال فيه أن الثورة مستمرة رغم اعتقال جزء من قادتها.[2]

أما عن موقف فرنسا فقد كانت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها غي مولي منتقضة من حادثة اختطاف الطائرة، إذ استنكر غي مولي المر قائلا "هذا غير ممكن، إذا كان الأمر كذلك فسيكون حماقة جنونية". ثم أودت الحكومة الفرنسية اعتقال بن بلة ورفاقه تم بمبادرة من الجهات العسكرية دون علمها الممثلة في رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون المغرب وتونس 'آلان سفاري'، هذا الأخير الذي قدم استقالته من منصبه احتجاجا على الحادثة لاسيما وأن حكومته كانت على اتصال بزعماء جبهة التحرير الوطني لأجل الدخول معهم في مباحثات سلمية[3].

وهكذا أنكرت الحكومة الفرنسية أن يكون لأي وزير من وزرائها يد في تنفيذها ولاسيما لاكوست المقيم العام في الجزائر، ثم نجد غي مولي الذي استنكر الأمر ويعتبره انتصارا حققه لفرنسا للقضاء على الثورة التحريرية.[4]

أما الصحافة الفرنسية فقد بينت أن القبض على قادة الثورة الجزائرية يعتبر نجاحا وانتصارا كبيرين لفرنسا واعتبرته يشكل نهاية للحرب بما أنه اعتقال قادة المقاومة، فقد اعتبرت بن بلة رئيسا للثورة ومن ثم طرحت الفكرة الموجهة ن القاهرة أين يستقر بن بلة في كثير من الأحيان[5].

---

(1): بسمة خليفة أبولسين: المرجع السابق، ص75.

(2): أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، د ت، ص394.

(3): محمد أمطاط: الجزائريين في المغرب ما بين 1830-1962، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008، ص340.

(4): محمد أمطاط: المرجع نفسه، ص341.

(5): غيلاتي السبتي: علاقة جبهة التحرير بالمملكة المغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010، ص155.

ويبدو مما سبق أن الحكومة الفرنسية كانت على علم واطلاع بشكل من الأشكال بقضية الاختطاف، فليس من المعقول التخطيط لمثل تلك العملية بين ليلة وضحاها دون أن يكون هناك إعداد سابق ودقيق لتنفيذها، ولعل ما يدعم هذه الحقيقة التعاون الذي كان بين الأجهزة الإدارية الفرنسية المختلفة الموجودة في كلا من الجزائر والمغرب وفرنسا منذ اللحظة الأولى لإقلاع الطائرة.(1)

المبحث 03: اغتيال عبان رمضان 1957.

إن الحديث عن قضية اغتيال عبان رمضان هذه الفاجعة التي ألمت بإحدى قادة الثورة والتي تركت آثارها السلبية على المسار الثوري يستوجب الوقوف عند جملة من المحطات التي أدت إلى تنامي العداء بين الثوريين إن صح التعبير.(2)

فقد كان من نتائج إضراب ثمانية أيام السلبية اكتشاف تنظيم جبهة التحرير السري وتحطيمه يوما بعد يوم، فتبادر للجنة التنسيق والتنفيذ خيار مغادرة العاصمة واللجوء إلى الجبال(3)، وقد عبر بن مهدي لرفاقه بأنه يخاطر بنفسه بالبقاء في القصبة وقد انتقل في هذه الأثناء إلى شقة في الحي الأوروبي كان يقيم بها بن خدة ولا يعرفها سوى المناضل هاشمي حمود، ولما اعتقل هذا الأخير أدلى بمكان الشقة ضانا أن بن خدة لن يكون فيها، وهكذا أسفرت عملية مداهمة المظليين للشقة يوم 23 فيفري عن اعتقال بن مهيدي(4) الذي تمكن من مراوغة 'ماسي' و 'بيجار' اللذين كانا يسارعان للقبض على قادة لجنة التنسيق والتنفيذ الآخرين، لتنتهي مأساة التحقيق والتعذيب إلى إعدامه وتضليل الرأي العام بتصريح انتحاره.

---

(1): علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص267.

(2): عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 18301962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، د ت، ص301.

(3): عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص302.

(4): عمار بوحوش: المرجع السابق، ص461.

لقد دفع اختفاء بن مهيدي رفاقه إلى مغادرة مدينة الجزائر في مارس 1957[1] حيث تكفل محمد أوعمارة بنقل كريم ثم بن خدة، فحين تكفلت المناضلة كلودين شولي بنقل عبان في سيارتها وذلك في اليوم الذي اعتقل فيه زوجها بيار شولي، بينما انتقل دحلب بوسائله الخاصة إلى مسقط رأسه بالشلالة وقد اتفق الأعضاء على الالتقاء في منطقة الشريعة بالأطلس البلدي ومنها انتقلوا جماعة إلى مقر قيادة الولاية الرابعة، ليتفقوا على المغادرة على أن يسلك كريم وبن خدة طريق الشرق متوجهان إلى تونس عبر الولايتين الثانية والثالثة، في حين يتوجه عبان ودحلب إلى المغرب لدخول المغرب عبر الولاية الخامسة[2].

في بداية شهر جوان اجتمع قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس وتدارسوا انعكاساك إضراب الثمانية أيام وتطورات القضية الجزائرية، وقد كان نشاطهم حثيثا (تنظيم القاعدة اتخاذ قرارات السياسي على العسكري والاتصال بالسلطات التونسية).[3]

لم تتوانى السلطات التونسية في تقديم الدعم للمناضلين لكن الخشية من الوقوع في يد الفرنسيين الذين مازالت أقدامهم في تونس دفع باللجنة إلى اتخاذ قرار الانتقال إلى القاهرة واتخاذها مقرا دائما لها، وفي القاهرة قدم دباغين لجنة التنسيق والتنفيذ لعبد الناصر. لقد كان نشاطهم في القاهرة مختلفا عن أجواء معركة الجزائر فهو قائم على لقاء الوفود الدولية وإقامة الندوات وتنشيط العمل الدبلوماسي.[4]

وفي 27 أوت 1957 تمت دورة المجلس الوطني للثورة بحضور 22 عضو من أصل 34 (10 عسكريين و12 سياسيين)، كان فرحات عباس هو رئيس الاجتماع وعين محمد بن يحي كاتبا[5]. قدمت في الجلسة التي كانت لمدة 3 ساعات عدة تقارير أهمها حصيلة ما قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ، لقد طرحت في البداية مسألة تشكيل الهيئات القيادية فتم

---

(1): عمار بوحوش: المرجع السابق، ص462.

(2): رابح لونيس وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د ت، ص280.

(3): بسام العسيلي: أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1987، ص14.

(4): محمد الصالح صديق: المرجع السابق، ص140.

(5): محمد الصالح صديق: المرجع نفسه، ص142.

الاتفاق على توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة إلى 54 بدل 34 عضوا، مع تحديد صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت تضم 14 عضوا، فحين صوتت القيادة العامة على قرار التخلي عن أولوية السياسي على العسكري وعدم التفريق بين الداخل والخارج، وهو ما رفضه عبان ودهليس.[1] ثم انتخاب القادة التسعة للجنة وفق الشكل الآتي: القادة العسكريون للولايات الخمس: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران ومحمود الشريف. وأربعة سياسيين هم: عبان، عباس، دباغين ومهري، وتم إلحاق الزعماء الخمسة المعتقلين بالتشكيلة كما أوكل للجنة تعيين 20 عضوا الجدد للمجلس الوطني للثورة.[2]

أرادت اللجنة بعد انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة أن تظهر تماسكها وقوتها وأن تمضي في تجسيد مقررات الدورة والإشراف على شؤون الثورة، وتولت جريدة المجاهد تكذيب الدعايات المغرضة[3].

عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ سلسلة اجتماعات لتوزيع المسؤوليات والبحث في كثير من القضايا بالنسبة لمهام لجنة التنسيق والتنفيذ فكانت كالآتي:

بلقاسم كريم مسؤولا عن الشؤون الداخلية.

محمد الأمين دباغين مكلفا بالشؤون الخارجية.

عبد الحميد مهري مكلفا بالشؤون الاجتماعية والثقافية.

محمود الشريف مكلف بالشؤون المالية.

عبان رمضان مكلف بالصحافة والإعلام.

بوصوف مدير الاتصالات والعلاقات العامة.

بن طوبال مدير الشؤون الداخلية والإدارة.

عمار أوعمران مدير التسليح والتموين.[4]

---

(1): عمار ملاح: المرجع السابق، ص140.

(2): عمار ملاح: المرجع نفسه، ص140.

(3): أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، ثالة للنشر، د م، 2009، ص115.

(4): أحمد بشيري: المرجع نفسه، ص116.

اختتمت أعمال هذه الدورة بتحقيق الإجماع الظاهري، فكان لزاما على قادة الثورة القيام بحملة إعلامية لتبرير الشائعات التي روجت لوجود انقسامات داخل قيادة الثورة.[1]

وفي قراءة النتائج انعقاد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في الأسبوع الأخير من شهر أوت 1957، اعتبرت من أكثر المحطات التاريخية بدلا بين الكتابات حيث تكمن المواقف الجدلية من ذلك الاجتماع في تباين وتناقض القراءات التاريخية حوله إلى درجة وصفه بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الثورة، أو اجتماع الثأر من مؤتمر الصومام.[2]

لقد كشفت الشواهد التاريخية عن نوايا عدد من القادة الميدانيين في الانقلاب على أول جهاز تنفيذي للثورة وهو ما كانت تعكسه الأجواء التحضيري قبل انعقاد المؤتمر[3] التي تميزت بحدوث تقارب بين كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف وعبد الله بن طوبال منذ انطلاق حرب التحرير في مواجهة عبان رمضان، الذي تمكن من فرض نفسه كأبرز قائد سياسي للثورة في الداخل منذ عام 1955[4].

وقد أشار محمد لبجاوي أن خصوم عبان تجمعوا قبل انعقاد الاجتماع بثلاثة أسابيع وقرروا عزل عبان وبن خدة ودحلب، وعلى الرغم من أن صلاحيات توجيه الدعوات للمشاركة كانت بيد عبان باعتباره المشرف على اللجنة السياسية في قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، إلا أن كريم بلقاسم كان صاحب الدور المحوري في ذلك وساعده كل من بن طوبال وبوصوف في حشد العدد الأكبر من القادة المدانين.[5]

لقد كانت الغلبة في هذه الدورة لمعسكر كريم بلقاسم وجماعته وتهميش عبان رئيس لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة، حيث اتهم هذا الأخير بمحاولة الانفراد بالزعامة المطلقة للثورة فحين كان يعارض أن يتمادى الأشخاص مع الثورة، وأن تعتبر مجموعة من القادة أنها هي الثورة نفسها وهو ما أدى به للاصطدام بالوفد الخارجي في بداية الأمر لينشب خلاف بينه وبين بوالصوف.[6]

---

(1): محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005، ص98.

(2): عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، ط2، تر: موسى أشرشور، مرا: زينب قبي، د د، الجزائر، 2010، ص228.

(3): عبد الملك عودة: المرجع السابق، ص33.

(4): الطاهر زبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين 1929-1962، منشورات أناب، الجزائر، 2013، ص180.

(5): الطاهر الزبيري: المرجع نفسه، ص181.

(6): محمد يوسفي: رهائن الحرية، بعض مظاهر وخبايا ثورة الجزائري، تعريب: صلاح الدين، مرا: العربي ب، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص189.

عندما وصلت اللجنة إلى تونس وعقدت اجتماعا بمكتب جبهة التحرير الوطني الواقع بشارع الصادقية بحي بلفيدر من أجل تقييم الأوضاع، حيث شرع عبان خلال الاجتماع بفتح النار على قائد الولاية الخامسة العقيد عبد الحفيظ بوالصوف، حيث قام بتفقد منطقة بوالصوف فوجده قد بسط نفوذه كديكتاتور يحكم بواسطة الرعب، فيبعد من يشاء ويعين من يشاء وأنه يتصرف وفق مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا".(1)

لم يرضى كريم بلقاسم بانتقادات عبان رمضان حيث انه كان معاديا للعسكريين، في حين عبان لا يريد التنازل عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري.(2)

هكذا انتهى به المطاف إلى مواجهة تحالف مشكل من مجموعة عريضة من القادة المدانين في صيف 1957، الذين أصبحوا يرون فيه عقبة كبرى أمام طموحاتهم لبسط نفوذهم وتثبيت مواقفهم. نجح اجتماع أوت 1957 في اغتيال عبان معنويا وقد ظهر اغتياله الأول بعد إبعاد بن خدة ودحلب بهدف إضعافه وتقزيم دوره، ومما زاد من تأزم الأمر إثر تكليفه بمهام محدودة إذ عين كمسؤول عن تنظيم الحزب والصحافة والإعلام.(3)

خلال جولة عبان في بلاد الشام انتقد تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ أمام الرسميين السوريين في دمشق، ولما علم العقداء بذلك طلبوا من عبان التوقف عن زرع الشقاقات بين الصفوف إلا أنه ظل مصرا على موقفه.(4)

لم يتمكن عبان على الرغم من احتياجاته المتواصلة من تغيير مجرى الأحداث، وقد نصح عبان بعد الاستمرار في المواجهة مع كريم بلقاسم ورفاقه لكن عبان لم ينتصح، وانتهى به الأمر إلى مصيدة تم تدبيرها من طرف رجال عبد الحفيظ بوالصوف بتواطؤ مع كريم وبن طوبال ومحمود الشريف، عندما تم إيهامه بضرورة القيام بمهمة عاجلة لدى السلطات

---

(1): محمد يوسفي: المرجع السابق، ص190.

(2): بسام العسلي: جهاد الشعب الجزائري، المقاومة والتحرير، ج2، طبعة خاصة، دار النفائس، بيروت، د ت، ص218.

(3): بسام العسلي: المرجع نفسه، ص219.

(4): زوليخة المولودة، علوش سماعيلي: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص447.

المغربية من أجل بعض المشاكل التي اعترضت أداء جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الغربية[1]. فقام عبان بالإسراع نحو المغرب حيث تم شنقه أمام بوالصوف وعلى يد رجاله في تيطوان يوم 27 ديسمبر 1957.

بعد هذه الفاجعة وصل إلى القسم العربي من جريدة المجاهد بيان يعلن سقوط عبان رمضان شهيدا في ميدان الشرف، النص كان بالفرنسية وكان لزاما ترجمته وقد سلم من طرف رضا مالك المشرف على النسخة الفرنسية متبوعا بأمر تسليم نسخة من الخبر قبل نشره في الصفحة الأولى مع صورة الشهيد إلى الباءات الثلاثة الذين يتولون إعطاء الضوء الأخضر لنشره.[2]

طبق الأمر، وكانت الصفحة الأولى من العدد 24 بتاريخ 29 ماي 1958 تحمل البيان والصورة ويبدو أن محرري الخبر الفظيع بقوا يتناقشون أمدا طويلا عن كيفية الإخراج إن كان الخبر سينطلي على القراء، فحين أثار سر الصفحة فضول صاحب المطبعة الذي كان مراسلا لوكالة الأنباء الفرنسية، فما كان منها إلا نشر خبر اغتيال عبان رمضان من طرف رفاقه.[3]

فوجئ الباءات الثلاثة بأصابع الاتهام موجهة إليهم فطلبوا طبع الجريدة الجزائرية بأسرع وقت.

علق أحد الملاحظين على ما صدر بأن هذا يسمى في علم الاتصال بتكذيب الذي يؤكد الخبر. لم تكن الأمور عادية بمقر لجنة التنسيق والتنفيذ فظلال عبان رمضان ضلت تحوم في كل مكان، محمود الشريف حمل بوالصوف لوحده مسؤولية تصفية عبان وبعد مد وجزر قال بوالصوف مدافعا عن نفسه «حدث ما حدث، عليكم أن تكونوا رجالا وتتخذوا موقفا

---

(1): محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة كواليس التاريخ، ج2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص22.

(2): الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص207.

(3): الطاهر سعيداني: المرجع نفسه، ص207.

مناصرا لي أمام باقي الأعضاء»[1]. وفي الأخير اتفق العقداء على تحمل مسؤولية اغتيال عبان بعد أن ساند بن طوبال ابن بلدته (ميلة) بوالصوف.[2]

ورد رأي كريم بلقاسم حول هذه القضية في كتاب محمد حربي، حيث يتهم كريم بلقاسم رمضان عبان بعمل التفرقة وبالاتصالات السرية مع الرائد عبد الحميد حاج علي قبل أن يحرك فيالقه نحو تونس لينظف لجنة التنسيق والتنفيذ للوصول إلى الدكتاتورية بقيادة رمضان عبان.[3]

هذه التهم دفعت 5 من بين 9 أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (بلقاسم كريم، عبد الحفيظ بوالصوف، لخضر بن طوبال، عمر أوعمران، محمود الشريف) إلى تحويل هيئتهم إلى محكمة إنقاذ حكمت على عبان رمضان بالاعتقال، كما يضيف بلقاسم كريم أن عبدالحفيظ بوالصوف لم يرض بهذا الحكم لأن الجزائر في ثورة، ولأن هذه الثورة لا تملك سجونا آمنة فسقط عبان في شباك مصالح بوالصوف.[4]

وفي حديث مع لخضر بن طوبال من خلال جريدة الخبر بتاريخ 15 ديسمبر 2002، قال حول اغتيال عبان رمضان أنه يستحق أكثر من القتل لأنه دكتاتوري ولا يأخذ برأي أحد في القضايا الحساسة، كما أنه يحتقر الآخرين بأسلوب جارح فقد وصف كريم بلقاسم بـ «بوقرو» وهي كلمة قبائلية تعني غليظ الرأس، بمعنى أنه لا يفهم أو قليل الفهم.[5]

أما بوقلاز ورغم خلافه مع عبان رمضان إلا أنه ندد بشدة في رسالة شديدة اللهجة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ عن هذا الاغتيال الجبان لأحد رموز الثورة ونظم يوم حداد واحتجاج في القاعدة الشرقية.[6]

---

(1): محمد عباس: اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص65.

(2): الأمين بشيشي: المصدر السابق، ص250.

(3): حميد عبد القادر: مرافعة من أجل الحقيقة، دار الشهاب، الجزائر، 2003، ص153.

(4): شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، دار دزاير أنفو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص25.

(5): سارة قوادرية: العقيد لخضر بن طوبال ودوره في الثورة التحريرية 1954–1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص80.

(6): باتريك إفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: وداد سلامنية، ج2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص60.

المبحث 04: خلاف الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة 1958.

بعد التخلص من عبان رمضان ذلك القائد الثوري الفذ ظهرت إلى الوجود في أفريل 1958 لجنة التنسيق الثالثة*، حيث كانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم حيث تسلم هذا الأخير منصب الشؤون الحربية، أما عبد الحفيظ بوالصوف فكان مسؤولا عن الاتصالات والاستخبارات في حين تكفل لخضر بن طوبال بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري، إذ يعتبر هؤلاء القادة هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم.[1]

ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة كما كانوا ضمن مجموعة 22**، ومن التاريخيين التسع بالنسبة لكريم بلقاسم، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له وذلكبحكم أنهم كانوا قادة ولايات، إضافة إلى ذلك لهم مناصب حساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

إثر هذا التعيين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ بدأ التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية ونجاعة في الخارج وكانت تلك فكرة كريم بلقاسم، وكان يأمل أن يدعمه في ذلك العقيد عمر أوعمران والعقيد محمود الشريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوالصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم، وذلك محاولة منهما لمنعه من الزعامة الفردية.[3]

(*): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة هم: عمر أوعمران: مسؤول عن التسليح، محمود الشريف: مسؤول عن المالية، فرحات عباس: مكلف بالإعلام، محمد الأمين دباغين: مسؤول عن العلاقات الخارجية، عبد الحميد مهري: مكلف للشؤون الاجتماعية، إضافة إلى الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوالصوف، بن طوبال.

(1): Mohamed Harbi : Le FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1954-1962, ed Nord Enal, Alger, 1993, p125.

(**): تأسست سنة 1947 كلف بقيادتها محمد بلوزداد، كانت هيكل تنظيمي قائم على العمل السري، تدرب المناضلين تدريبا عسكريا.

(2): مسعود ديلمي: الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف النار إلى إنشاء المجلس التأسيسي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص127.

(3): عبد الحميد عواد: القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص91.

كريم بلقاسم كان يعتبر نفسه هو الأحق في قيادة الثورة لأنه هو الوحيد الحر المتبقي من التسع التاريخيين بعد استشهاد واعتقال بقية الزعماء، في حين بوالصوف وبن طوبال يرفضان ذلك لأنهما من مجموعة 22، في حين كريم بلقاسم لم يكن كذلك وهكذا بدأ الخلاف بين الباءات الثلاث.[1]

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى، الثانية والثالثة[2]. في حين قام عبد الحفيظ بوالصوف بتعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد، والتي كانت تشمل الولايات الرابعة، الخامسة والسادسة[3].

لقد اعتبر بومدين اختيارا خاطأ بالنسبة لبوالصوف حيث قيل أنه لا يحسن الاختيار إذ أن بومدين كان غريبا عن تلك الجهة وهو شخص مجهول ليس له ضلع في السياسة ولا في الثورة، إلا أن بومدين أثبت جدارته في تولي المنصب، حيث أنه وبمجرد تعيينه في منصبه تمكن من تنظيم الفرع الذي أسند إليه تنظيما محكما وعصريا تميز في ذلك بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري.[4]

كما استطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه عبد الحفيظ بوالصوف، وتجاوز في تنظيمه مشكلة الأشخاص إذ تمكن من اختيار محيطه الضيق بذكاء ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع، بعكس العقيد محمدي السعيد الذي لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته إذ وجد صعوبات جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم لذلك راح كل واحد يعمل مستقلا مباشرة من الولاية التي جاء منها أو كان يشرف عليها[5].

---

(1): عبد الحميد عواد، المرجع السابق، ص92.

(2): عبد العزيز وعلي: أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تقديم: عبد الحفيظ أمقران الحسني، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص260.

(3): عبد العزيز وعلي: المرجع نفسه، ص260.

(4): شبوب محمد: المرجع السابق، ص11.

(5): مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرداد «ابن النوي» شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص98.

لقد استغل الجنرال ديغول هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات وأمر برفع عدد الشبان من أبناء الجزائر من 30 000 إلى 60 000 وذلك لدعم 500 000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر سنة 1958، وحوالي 1400 ضابط في المخابرات كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة[1]. كما سجل في هذا السياق إنشاء خط موريس[*]، الذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر.

ففي يوم 08 جويلية 1958 كتب العقيد أوعمران المسؤول عن التسليح رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية للدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما استشهد حوالي 6000 مجاهد[2].

وأمام هذه التطورات الخطيرة لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود فدعت أعضاءها إلى الاجتماع في اليوم التاسع من شهر سبتمبر عام 1958[3]، هناك قرر هؤلاء إنشاء حكومة مؤقتة وهو مات تم الإعلان عنها رسميا يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس.

ونجد انه في ذات اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة اعترفت بها عدة دول نذكر منها: العراق، ليبيا والمغرب وتونس، وفي اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية وكوريا الشمالية اعترافهما لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن ثم الصين، السودان في اليوم الموالي وقد أصبح عدد 12 بلدا في الأسبوع الأول.[4]

---

(1): الطاهر سعيداني: المرجع السابق، ص200.

(*): طوله حوالي 500 كلم، يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، على طور الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح مراقبته تنير طريقها كاشفات النور، والخط مزود بمنبهات إلكترونية تحدد بالضبط المكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك المكهرب، يحمي الخط حوالي 80 ألف جندي، أنظر: مسعودي: المرجع السابق، ص102.

(2): الطاهر سعيداني: المرجع السابق، ص203.

(3): جريدة الخبر، ع5430، 2008، ص02.

(4): لخضر بورقعة: مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص28.

إن هذا التعيين الذي يعتبر مفاجئا للحكومة المؤقتة هو انقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة، ذلك لأنه تم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك ألا وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وهكذا نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة باسم الثورة هم الثلاثي كريم بلقاسم، بن طوبال وعبد الحفيظ بوالصوف على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة(1).

فحسب علي كافي أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات، فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث لهم برقيات متكررة كان محتواها «**انتظروا** حدثا هاما يوم 19 سبتمبر».

كما بين علي كافي بأن تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة لقي رفضا من طرف مجاهدي الولاية الثانية، وقد ذكر فتحي الذيب أنه وصلت برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة.(2)

(1): لخضر بورقعة: المرجع السابق، ص28.

(2): عبد العزيز وعلي: المرجع السابق، ص263.

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوعنا هذا والمتمثل في جهود لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل الثوري ومختلف المحطات التاريخية البارزة التي سبقتها، توصلنا إلى استخلاص عدة نتائج أهمها:

- كان قرار إعلان الثورة التحريرية هو السبيل الوحيد بعد تنامي بطش الاستعمار الفرنسي وخاصة مع ملاءمة الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية.
- كانت شرارة الثورة الحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954.
- تم إعداد منشور عرف ببيان أول نوفمبر 1954 والذي جاء مشبعا بالقيم الدينية الوطنية أشرف محمد بوضياف على تحريره، إذ توجه مباشرة إلى الشعب الجزائري باعتباره صاحب السيادة حاملا في طياته مبادرة للسلم وجعل من الكفاح الحل الأخير إن لم يرضخ الاستعمار للتفاوض من أجل منح الحرية للشعب الجزائرية.
- بعد العمليات العسكرية وردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، شهدت الثورة الجزائرية منعطفا حاسما في تاريخها ألا وهو هجومات الشمال القسنطيني 1955، لتأكد على شمولية واستمرارية الثورية في مختلف أنحاء البلاد وتحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر.
- أثبتت الهجومات السابقة الذكر على قدرة جبهة التحرير الوطني على التخطيط والتنفيذ وضعف دفاع العدو أمامها إذ كانت تمثل نجاحا للثورة بفضل التنظيم المحكم.
- لقد جاء مؤتمر الصومام كحدث هام ليفند جميع الإدعاءات التي مفادها أن الثورة مرتبطة بالخارج ومعتمدة عليه في تسيير شؤونها وكذلك تنظيم الثورة، وقد عقد في ظل مشاركة أغلبية المناطق الممثلة للثورة باستثناء الولاية الأولى والوفد الخارجي والذي تشكل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد.
- جاءت أشغال مؤتمر الصومام في شكل جلسات وجاءت قراراته مؤكدة على مبدأ الإدارة الجماعية الذي يجب أن تسود في كل مستويات القيادة، أما ميثاق الصومام فقد نص على الطبيعة الديمقراطية لكل الفئات الشعبية بدمجها في الكفاح التحرري.

- أثارت قرارات مؤتمر الصومام ردود فعل معارضة من قبل أعضاء الوفد الخارجي بسبب عدم حضورهم لجلسات المؤتمر خاصة من قبل بن بلة، وأيضا اعتراض من قبل الولاية الأولى بسبب تغيبها هي الأخرى خاصة بعد الظروف الداخلية التي شهدتها باعتقال قائدها مصطفى بن بولعيد.
- كذلك أثار مبدأ أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري سخط العديد من القادة خاصة وأن المناضلين سواسية، سواء كانوا في الداخل أو الخارج أو سياسيين أو عسكريين، كما أن رد فعل السلطات الفرنسية كان حاضرا هو الآخر على قرارات مؤتمر الصومام.
- أسس مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 مؤسسات قيادية ديمقراطية للثورة التحريرية هي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد اتضح أن المجلس قد تشكل بواسطة التعيين حيث استحال اعتماد أسلوب الانتخاب الأكثر تلاؤما مع القواعد الديمقراطية ورغم ذلك ضم في عضوية كامل التيارات الوطنية وقد امتدت مسيرته من أوت 1956 إلى جوان 1962.
- اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة السلطة التنفيذية والتي تكونت في بادئ الأمر من خمسة أعضاء وكانت مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.
- مارست لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها في بداية الأمر على التراب الوطني لمدة سنة واحدة، ثم اضطرت نتيجة لظروف الحرب للعمل بالخارج. فقد سعت بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أن صعوبات اعترضتها أجبرتها على مغادرة الجزائر.
- كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه، وهي بمثابة مجلس حرب حقيقي له مسؤولية توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية.

- استقر أعضاء اللجنة في البداية بالجزائر العاصمة بشكل سري وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا بعد أن وزعت المهام على الأعضاء، فكان دحلب مسؤولا عن الإعلام والدعاية، وبن خدة مسؤولا عن الاتصال بالفرنسيين المتعاطفين مع الثورة وبالشيوعيين الذين لم يلتحقوا بعد بالثورة وعن تأمين الأسلحة، أما بن مهيدي كان على اتصال بالتنظيم الفدائي في القصبة وكريم بلقاسم ينسق بين الولايات.
- تمكنت اللجنة خلال عمرها القصير الذي قضته في الجزائر من تحقيق مهمتين رئيسيتين: أولا تأكيد سيطرتها على الجماهير الشعبية من خلال إضراب ثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، وثانيا نقل العمليات المسلحة إلى المدن من خلال تنظيم منطقة الجزائر وجعلها منطقة مستقلة وتقسيمها إلى فرعين، فرع إداري وفرع عسكري مسؤول عن العمليات الفدائية تحت إشراف ياسف سعدي.
- بعد انتقال اللجنة إلى الخارج غيرت مقرها من تونس إلى القاهرة، أين نظمت الدورة الأولى للمجلس الوطني لثورة في القاهرة أوت 1957 والذي أسفر على إعادة تشكيل لجنة تنسيق وتنفيذ، والتي أصبحت تعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ وتم توسيع عضويتها من خمسة أعضاء إلى أربعة عشر عضوا، وقامت اللجنة بعدة نشاطات في جميع المجالات واهتمت بالتسليح والتموين وأسست فرع عسكري لها وهي اللجنة التنفيذية العسكرية (COM).
- انتهت مهام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة 1958.

الملحق رقم (01):

لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956[1]



سعد دحلب



محمد العربي بن المهيدي



عبان رمضان



كريم بلقاسم



بن يوسف بن خدة

[1]: مسعود عثماني، الثورة التحريرية....، مرجع سابق، ص376.

الملحق رقم (02):

لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957[1]

أعضاء اللجنة وهم من اليمين إلى اليسار الجالسون: الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس، عمر اوعمران

الواقفون: كريم بلقاسم، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري



[1] : khalfa Mameri, Op-cit, p02.

الملحق رقم (03):

رسالة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس حول قضية محساس[1]



Le C.C.E.

à

Monsieur Ahmed TELLILI
Secrétaire Général du Néo-Destour
TUNIS

Le Dr LAMINE Mohammed, Chef de la Délégation du FRONT DE LIBERATION NATIONALE à l'extérieur de l'ALGERIE nous a rendu compte que le frère Ahmed MASSAS, membre suppléant du C.N.R.A. sème dans les milieux Tunisiens une certaine confusion qui, si elle n'est pas dissipée peut vous induire en erreur.

A cet effet, nous tenons à vous informer que le C.C.E. (Comité de Coordination et d'Exécution) élu par le Congrès National du 20 Août 1956 a désigné le Dr LAMINE Mohammed, Chef de la Délégation du FRONT DE LIBERATION NATIONALE et le Colonel OUAMRANE comme son Adjoint, chargé tout particulièrement de la branche logistique.

En attendant l'arrivée de ce dernier qui est en route vers TUNIS, les Commandants BEN AOUDA Ben Mostefa dit "MOURAD" et Brahim MEZHOUDI sont habilités à parler au nom du C.C.E.

En conséquence, nous vous prions de vouloir bien faciliter la tâche des frères LAMINE, OUAMRANE, MEZHOUDI et BEN AOUDA. Nous vous prions en outre, de bien vouloir porter les faits ci-dessus à la connaissance de votre Gouvernement.

En vous remerciant, nous vous prions de croire à nos sentiments fraternels et de solidarité nord-africaine ./.

BEN M'HIDI Mohammed Larbi — KRIM Belkacem — SAID — BENKHEDDA Benyoucef — ABANE Ramdane.

[1]: khalfa Mameri, Op-cit, p107.

الملحق رقم (04):

بيان إضراب ثمانية أيام[1]

Arrivé le 26/1/57 122

[illegible] LIBERATION
NATIONALE
--oOo--

POUR UNE GREVE GENERALE DE HUIT JOURS
A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

--ooOoo--

PEUPLE ALGERIEN !

L'annonce de la grève générale de huit jours à l'occasion du débat à l'O.N.U. sur la question Algérienne a semé le désarroi chez les Autorités françaises. Le général MASSU menace de livrer les magasins des grévistes au pillage et l'Administration française de licencier les fonctionnaires. C'est la meilleure preuve de l'affolement qui règne dans les rangs colonialistes.

C'est une raison supplémentaire pour que le Peuple Algérien fasse de cette grève un succès total.

Les menaces du général MASSU resteront vaines. Nos commerçants savent les sacrifices qu'exige notre libération. Ils ne se laisseront pas intimider. Les meilleurs de nos fils tombent tous les jours. Les biens du peuple sont quotidiennement saccagés par la soldatesque française. Que le général MASSU instaure le pillage à ALGER, ce sera une nouvelle illustration de l'Ordre colonial et de la pacification. Cela n'ébranlera guère la détermination des Algériens d'arracher Leur Indépendance.

PEUPLE ALGERIEN !

Le Monde a les yeux fixés sur toi. Grâce à ta vaillance et à ton courage tu as affirmé ton existence à l'opinion universelle. Une fois de plus tu manifesteras ta volonté inébranlable d'en finir avec le colonialisme.

Les Commerçants fermeront leurs magasins en n'accordant aux menaces du général MASSU que le mépris qu'elles méritent. Les Ouvriers déserteront les chantiers et les usines, les Fonctionnaires abandonneront les bureaux. Les Employés de toutes catégories suspendront le travail.

Pendant huit jours, tous les Algériens manifesteront à l'unisson et en pleine communauté d'idées et de sentiments avec nos Délégués à l'O.N,U., nos Moudjahiddines, nos Moussebilines et Fidayines leur volonté de vivre LIBRES et INDEPENDANTS.

Pendant huit jours, le Peuple Algérien, uni et organisé, prouvera au Monde son unité derrière le FRONT DE LIBERATION NATIONALE.

Pour la liquidation du régime colonial;
Pour la libération de la Patrie Algérienne;
Pour l'instauration d'une République Algérienne démocratique et sociale;

EN AVANT POUR LA GREVE GENERALE DE HUIT JOURS A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

VIVE L'ALGERIE LIBRE ET INDEPENDANTE !

---

[1] : khalfa Mameri, Op-cit, p109.

المصادر باللغة العربية:

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

2- الأمين بشيش: الأمين بشيشي يروي مساره، ج1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2014.

3- بن يوسف بنت خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956–1957، تر: مسعود حاج مسعود، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005.

4- حسين آيت أحمد: "أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة"، جريدة الشروق اليومية، ع2311، ماي 2008.

5- الرائد عز الدين: الفلاقة، تقديم: مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 2011.

6- سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

7- سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير الوطني عنوان الثورة، دار الكتب الشرقية، تونس، 1975.

8- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

9- عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

10- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

11- لخضر بورقعة: مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

12- لعروسي خليفة: كراسة المناضل الجزائري، منشورات دحلب، د د، 2013.

13- محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

14- محمد عباس: اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

المعاجم:

1- عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد الشريف الأطرش السنوسي: تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

2- أحمد الشقري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، 2005.

3- أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، ثالة للنشر، د م، 2009.

4- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958، دار الشروق للطباعة والنشر، د د، د ت.

5- أحمد منصور: الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر، لبنان، 2007.

6- أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

7- باتريك إفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8- بسام العسيلي: أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1987.

9- بسمة خليفة أبولسين: الليبيون والثورة الجزائرية، دراسة جهود لجنة جمع التبرع لمساعدة الجزائر 1954–1962، دار الرائد، الجزائر، 2014.

10- بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962، ج1، دار مدني، الجزائر، 2013.

11- بشيشي الأمين: دور الإعلام في معركة التحرير، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، د ط، إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1994.

12- بلقاسم متيجي: حرب الجزائر، يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962، دار الجائزة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

13- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة 1954–1962، دار طاكسيوم، الجزائر، 2010.

14- بيار كلودين شولي: اخترنا الجزائر صوتا وذاكرة، تقديم: رضا مالك، تر: زينب قبي، منشورات البرزخ، الجزائر، 2013.

15- جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954–1962، مكتبة الراشد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

16- جيلالي صاري: ثمانية أيام من معركة الجزائر (28 جانفي–04 فيفري 1957)، تر: خليل أوذاينية، موفم للنشر، الجزائر.

17- حبيب حسين اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، منشورات سيدي نايل، الجزائر، د ت.

18- حمود شايد: دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمان، دار دحلب للنشر والتوزيع، 2010.

19- خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

20- خميسي سعيدي: معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954–1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013.

21- خيري حماد: قضايا في الأمم المتحدة، المكتب الفجاري للمنشورات، لبنان، د ت.

22- رانية مخلوف: دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية، دار المعرفة والعلم، الجزائر، 2013.

23- رضوان شافو: الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجا 1844–1962، دار المعابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

24- رفائيلا برانش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد يكلي، دار أمدوكال للنشر، د م، 2010.

25- سعيدي مزيان: قضايا ودراسات تاريخية، مطبعة النجاح للطباعة، الجزائر، 2013.

26- صالح بن القبي: عهد لا عهد مثله أو الرسائل التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

27- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، إعداد وتقديم: الجندي خليفة وآخرون، دار موفم للنشر، الجزائر، 2008.

28- عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954–1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

29- عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954–1958، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

30- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)، ج3، دار المغرب الإسلامي، لبنان، 2005.

31- عبد الله ريغي: أحمد فرنسيس (1910–1968) دكتور في السياسة، تر: عمار زروقي محمد، منشورات أناب الجزائر، 2013.

32- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
33- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954–1962، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
34- عبد الله مقلاتي، ظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
35- عبد الله مقلاتي، لميش صالح: الزعماء العرب والثورة الجزائرية، ج3، دار مياس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
36- العربي إيشبودلن: مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، تر: مسعود حاج مسعود، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
37- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
38- عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
39- عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: بن محمد بكلي، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
40- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954–1962)، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013.
41- عمر بوضرسة: النشاط الدبلوماسي –الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958–جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
42- عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954–1962، دار هومة، الجزائر، 2008.

43- عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، ط2، تر: موسى أشرشور، مرا: زينب قبي، د د، الجزائر، 2010.

44- كلود جوان: جنود بلادون، حرب الجزائر عندما يتحول العساكر إلى آلة التعذيب، تر: أحمد بن محمد بكي، دار القصة، الجزائر، 2013.

45- لخضر شريط وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت.

46- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.

47- محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014

48- محمد أمطاط: الجزائريين في المغرب ما بين 1830–1962، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

49- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005.

50- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

51- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

52- محمد توفيق إسكندر: الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962، منشورات السائحي، الجزائر، 2016.

53- محمد علي داهش: دراسة في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

54- محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962، ج2، انتصار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

55- محمد ودوع: موقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962، ج2، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

56- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

57- مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، د ت.

58- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس للنشر، دمشق، 2001.

59- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

60- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954–1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013.

<u>المراجع باللغة الفرنسية:</u>

1- Khalfa Mameri: Les Nations Unies Face a La Question Algérienne 1954-1962, send Alger, 1969.
2- Afroun Mahrez Fresque: Historique d’Algerie de Massinissa au 5 juillet 1962, Edition: Houma, Alger, 2011.
3- Pierre vittori glan: les choix des larmes Algérie(1954-1962) ; édition du félin et Arte éditions ; Paris, 2002.

<u>الرسائل الجامعية:</u>

1- بلحسن فاطمة الزهراء: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1956–1962 (السيرورة والتحديات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012–2013.

2- بية بخوش، شيماء سليماني: المحتشدات الفرنسية خلال الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015–2016.

3- سيفو فتيحة: دور الريف في الغرب الجزائري في الثورة الجزائرية 1954–1958، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2010–2011.

4- شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الثورة، جامعة الجزائر، 2001.

5- عون يمينة: الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1962/1954 (الولاية 6 نموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

6- منال شرقي: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

<u>الجرائد والمجلات باللغة العربية:</u>

1- عثمان بن الطاهر: هجوم 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981.

2- علي كافي: يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1955.

3- عمار طالبي: مكان 20 أوت الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 12، 1975.

4- محمد العربي الزبيري: حول انتفاضة 20 أوت 1955، مجلة الثقافة، العدد 83، السنة الرابعة عشر، 1984.

المقالات:

1- أحمد سعيود: الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ، المصادر، ع12، 2005.

2- فوزية بوسباك: الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، ع3، د س.

3- محمد السعيد هارون: صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد، ع77، 1982.

4- محمد عباس: وباء حب الرئاسة يفتك بالثورة، جريدة الشروق، ع8، 2002.

فهرس المحتويات: